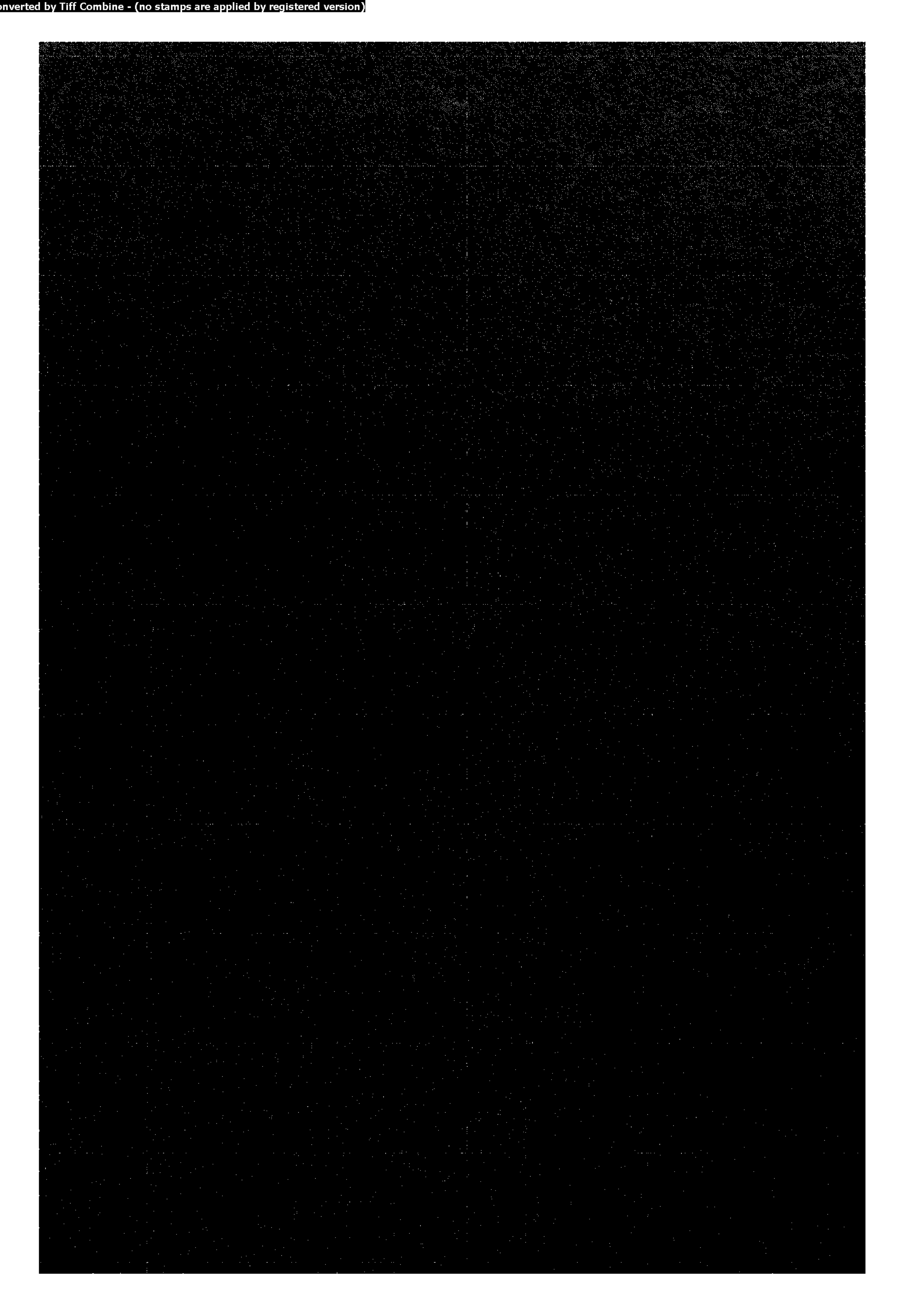






الثورة والبناء الاشتراكي في كوريا

كتابات مختارة

كيم ايل سونج






Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كتابات مختارة

كيم ايل سونج

الثورة والبناء الاشتراكي في كوريا

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت

الطبعة الأولى ـ ١٩٧٣

ترجمة الدكتور أسعد رزوق

مراجعة الدكتور صادق العظم

كلمة الناشر

ان المختارات التي يضمها هذا المجلد قد جرى اختيارها من كتابات الرئيس كيم ايل سونج وخطبه وتقاريره خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٠. ففي غضون هذه المدة القصيرة من ١٥ عاما انطلقت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، عقب ابلالها من حرب ١٩٥٠–٥٣، الى الاتيان بما لا يقل عن المعجزة – في تحويل بلاد ريفية متخلفة الى دولة اشتراكية صناعية حديثة. وعند نهاية الحرب لم يكن القصف «الاشباعي» للشمال وبدون اي تمييز او قيود من جانب القوات الاميركية البرية والجوية والبحرية قد ترك مدينة او قرية او مصنعا او مدرسة، او، في الواقع، اي مبنى متين في بنائه بمنجاة من الدمار. لقد كان كارثة وطنية ذات ابعاد لا يمكن تصورها.

ومع انه حدثت اصلاحات ديمقراطية واتخذت خطوات اولية نحو الاشتراكية في غضون السنوات الخمس الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب الكورية، فان النهوض من وهدة الحرب الاخيرة افتتح فترة من اعادة بناء الاقتصاد والمجتمع، ادت الى بروز مجتمع اشتراكي حديث. لذا، فالكتابات المجموعة هنا تنقل التفكير النظري والسياسي والطرق التي تميزت بها هذه الفترة كلها من التكون الاشتراكي في كوريا الشمالية.

وربما كان عونا للقارىء في متابعة النص ان نرسم الخطوط العريضة للمراحل الرئيسية لهذا التطور، وما يقابلها من الاهداف

المركزية لكل فترة تخطيطية. فقد تكرس مشروع السنوات الثلاث ١٩٥٤ – ٥٦ للنهوض من كبوة الحرب وارجاع مستويات الانتاج الى سابق عهدها قبل الحرب. ولدى انجاز هذه الخطة وتخطيها، تلتها خطة السنوات الخمس، ١٩٥٧ – ٦١، لاتمام المرحلة الاولى من التصنيع والزراعة التعاونية، فأرست الاساس لاقتصاد اشتراكي كامل. واستهدف مشروع السنوات السبع، ١٩٦٢–٦٨، تحويل كوريا الشمالية الى دولة اشتراكية صناعية حديثة، تملك زراعة متقدمة، كنتيجة لثورة تقنية عميقة الجذور. ثم تقرر في مؤتمر الحزب عام ١٩٦٦، بسبب الاخطار الجديدة للحرب، تأجيل اتمام هذه الخطة لمدة ثلاث سنوات، بغية افساح المجال امام بناء دفاعات البلاد بصورة واسعة وفي آن واحد. ومع انجاز هاتين المهمتين—البناء الاشتراكي والاستعدادات الدفاعية « بشكل متواز »—اعلن الرئيس كيم ايل سونج مشروع السنوات الست الجديد في مؤتمر الحزب الخامس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، وهو المشروع الذى يرد وصفه في الفصل الاخير من هذا الكتاب. لقد طرحت مقابل كل مرحلة من مراحل التطور هـــذه اهداف جديدة بالنسبة لمستويات المعيشة، وللثورة الثقافية وللتربية الشعبية والمتخصصة، وللمعركة الايديولوجية من اجل الافكار الاشتراكية.

ان هذه المختارات قد جرى اختيارها ايضا على اساس مراعاة في تقديم الاعمال النظرية الرئيسية للرفيق كيم ايل سونج، وابراز النواحي الفذة والمميزة في آرائه حول الشؤون العالمية والمسائل التي تحظى بالاهتمام من جانب جميع طلاب الماركسية—اللينينية والمجتمعات الاشتراكية المقارنة.

اختيرت الكتابات من نصوص انجليزية منشورة في بيونغ يانغ، لكنها حررت من جديد تحريرا كاملا. وجميع الحواشي هي من

وضع المحرر. كما جرى الابقاء على التعابير الشائعة الاستخدام في الكتابات الكورية، وعلى سبيل المثال: فان « التحرير » يشير الى الاطاحة بالحكم الاستعماري الياباني عام ١٩٤٥، وتشير « الحرب » او « حرب تحرير الوطن » الى الحرب الكورية من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣، و « الهدنة » الى تلك الهدنة التي تم التفاوض بشأنها عند نهاية الحرب الكورية.

المحتويات

الصفحة

تمهيد

برنامج النقاط العشر لرابطة استرجاع الوطن

(٥ ايار ، ١٩٣٦)

١) يتم تشكيل جبهة متحدة عريضة، مناوئة لليابانيين ، عن طريق التعبئة العامة للامة الكورية ، للاطاحة بحكم الامبريالية اليابانية النهّاب واقامة حكومة حقيقية للشعب في كوريا.

٢) سوف يطيح الكوريون المقيمون في منشوريا بكل من اليابان والعوبتها «مانشوكو»، عبر تحالف وثيق بين الامتين الكورية والصينية. ويتحقق استقلال ذاتي قومي، على يد الكوريين المقيمين داخل الاراضي الصينية.

٣) يصار الى تجريد الجيش الياباني وقوات الدرك والشرطة اليابانية واعوانها من السلاح ، ويتم تأليف جيش ثوري باستطاعته القتال حقا في سبيل استقلال كوريا.

٤) ان كل المشاريع الاقتصادية والخطوط الحديدية والمصارف والمزارع ومشروعات الري التي تملكها الحكومة اليابانية او يملكها افراد يابانيون، وجميع الممتلكات والاراضي العائدة

*جرى تبني هذا البرنامج لدى تشكيل الرابطة في ايار (مايو) ١٩٣٦ ، في مكان من منشوريا محاذ لحدود كوريا. فكانت بداية الجبهة المتحدة المناوئة لليابانيين، مما يماثل مرحلة الثورة الديمقراطية المعادية للامبريالية والاقطاع. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ تألف «اتحاد التحرير الوطني» في كوريا بمثابة فرع للرابطة.

ملكيتها للعناصر الخائنة الموالية لليابانيين، سوف تجري مصادرتها بقصد الحصول على المال من اجل حركة الاستقلال، وعلى نحو جزئي من اجل اغاثة الفقراء.

٥) يتم الغاء جميع الديون والضرائب والنظام الاحتكاري مما فرضه اليابانيون واعوانهم على الشعب، ويجرى تحسين الاوضاع المعيشية لجماهير الشعب، مثلما يصار الى تطوير كل من الصناعة والزراعة والتجارة الوطنية بهدوء وسلاسة.

٦) سوف يجري اكتساب حرية القول والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات. ويقابل بالرفض كل من استمرار السياسة الارهابية وتشجيع الافكار الاقطاعية من جانب اليابانيين، كما سيتم اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

٧) سيزال التفاوت الاجتماعي بين الاشراف والعامة، كما يصار الى ازالة المظاهر الاخرى لانعدام المساواة. وتكون المساواة بين الناس مضمونة بغض النظر عن الجنس والقومية والدين. وترفع المكانة الاجتماعية للمرأة، كما يحظى شخصها بالاحترام.

٨) سوف يلغى العمل المسترق وتلغى التربية الاسترقاقية. ويجرى ابطال الخدمة العسكرية القسرية والتنشئة العسكرية للشبان والاولاد، على ان يتم التعليم بلغتنا المحكية والمكتوبة، ويجرى ادخال التعليم الالزامي المجاني.

٩) ستصبح ساعات العمل ثمان في اليوم، ويصار الى تحسين ظروف العمل ورفع الاجور، والى تبني قانون للعمل. كما تستن الدولة قانونا لمختلف انواع الضمان للعمال، وتمنح الاعانة للجماهير الكادحة والعاطلة عن العمل.

١٠) سوف ينشأ تحالف وثيق مع تلك الامم والدول التي تعامل الامة الكورية على قدم المساواة. وتقوم المودة الرفاقية مع تلك الدول والامم التي تعرب عن نواياها الطيبة وحيادها نحو حركة تحررنا الوطني.

الثورة والبناء الاشتراكي في كوريا

كتابات مختارة

كيم ايل سونج

أ

طَابع ثورتنَا وَمهمَّاتها *

١ – طابع الثورة في المرحلة الحاضرة

في اعقاب تحرره من اغلال الحكم الاستعماري المتطاول للامبريالية اليابانية توصل الشعب الكوري الى التمتع بالحرية الصحيحة، ودشن مرحلة تاريخية جديدة من الاستقلال والرخاء لبلاده.

غير ان الجيش الاميركي، فور نزول قواته في النصف الجنوبي من بلادنا، بادر الى احياء الالة الحاكمة للامبريالية اليابانية. فقام بتعبئة مالكي الاراضي ورأسماليي الكومبرادور، وبتحريك العناصر الموالية لليابانيين والمؤيدة للاميركيين وخونة الامة – وهم الاعداء المقيتون للشعب الكوري – وعمد الى قمع اللجان الشعبية التي جرى تشكيلها بمبادرة من الشعب اثر انتهاء التحرير، كذلك القوى الديمقراطية الوطنية. وانتهج العسكريون الاميركيون سياسة استعمارية، تعارض بناء دولة مستقلة وموحدة على يد الشعب الكوري. فاتخذت الثورة الكورية من جراء ذلك طابعا يتسم بالتعقيد والمشقّة وطول الامد.

ونظرا للوضع الناجم في البلاد، اغتنم حزبنا فرصة الظروف المواتية التي اوجدها الجيش السوفياتي العظيم **، فباشر في بناء قاعدة

---

*مأخوذة من: «كل الجهود في سبيل توحيد البلاد واستقلالها، ولاجل البناء الاشتراكي في النصف الشمالي من الجمهورية. موضوعات حول ميزة ثورتنا ومهماتها». نيسان (ابريل)، ١٩٥٥.

**عند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت القوات السوفياتية متمركزة في الشمال، والقوات الاميركية في الجنوب. فانشئت لجنة سوفياتية اميركية مشتركة بموجب الاتفاق الذي تم في مؤتمر موسكو بين وزراء خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا، لتسهيل عملية توحيد كوريا في ظل حكومة ديمقراطية واحدة. وفي اعقاب انتهاك الاتفاق ←

ديمقراطية ثورية وقوية في النصف الشمالي من الجمهورية، لكي تعمل كأساس لتوحيد البلاد.

ان مسألة السلطة هي من الاساس في كل ثورة. وعقب التحرير قامت الطبقة العاملة في النصف الشمالي وتحت قيادة حزبنا بتشكيل جبهة متحدة وعريضة، تضم كافة القطاعات الاجتماعية التي تناوىء الامبريالية والاقطاع. فأنشأت السلطة الشعبية، على اساس تحالف متين مع الفلاحين الكادحين.

وقامت سلطة الشعب، التي شكلتها الجماهير ذاتها، بتحديد مهماتها الاساسية كما يلي: معارضة قوات العدوان الاجنبية، وممارسة الديكتاتورية على العناصر الموالية لكل من اليابانيين والاميركيين، وعلى خونة الامة، ومالكي الاراضي والرأسماليين الكومبرادوريين، الاعداء المستحكمين للشعب الكوري، والتوطيد المستمر لدعائم النظام الديمقراطي الذى يكفل الحرية والسعادة للشعب. بينما حشدت هذه السلطة حولها جميع فئات القوى الديمقراطية الوطنية، الى جانب الطبقة العاملة باعتبارها اكثر الطبقات تقدما، والقوة القائدة. ان سلطة الشعب قادت الامة باسرها في الكفاح من اجل تحقيق هذه المهمات.

وبتوجيه من حزبنا، ودعم من مختلف فئات المجتمع، اقدمت سلطة الشعب على تصفية القوى المتبقية للامبريالية اليابانية. فنفّذت الاصلاح التاريخي للاراضي. وصادرت اراضي طبقة المالكين الذين ساعدوا الامبرياليين على فرض نفوذهم، ثم وزعت هذه الاراضي

من جانب الولايات المتحدة باجراء انتخابات منفصلة في الجنوب عام ١٩٤٨، أقيمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وانسحبت القوات السوفياتية في شهر كانون الاول (ديسمبر) من العام نفسه. (انظر كتاب ويلفرد ج. بورشت: كوريا من جديد — Again Korea, New York, 1968).

على قطاعات عريضة من الفلاحين دون استيفاء ثمن منهم. كما صادرت الصناعات وخطوط النقل الحديدية والمواصلات والمصارف، الخ، وهي المرافق التي كان يملكها في السابق: الامبرياليون اليابانيون والعناصر الموالية لهم، وخونة الامة، واحالتها الى ملكية الشعب كله. واستنت قانون العمل، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون الضريبة الزراعية وغير ذلك من التشريعات الاجتماعية. مثلما جعلت الاجهزة القضائية والمؤسسات التعليمية ديمقراطية، ودفعت عجلة تطوير ثقافة وطنية وفن وطني يتسمان بالروح التقدمية، ثم قامت بتأسيس قوات الشعب المسلحة.

فكانت نتيجة ذلك: تحقيق مهمات الثورة الديمقراطية المعادية للامبريالية والاقطاع داخل النصف الشمالي من البلاد، حيث دخل الشعب تدريجياً في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية.

لكن كفاح الشعب في الشمال لاجل الانتقال التدريجي نحو الاشتراكية اعاقته حرب السنوات الثلاث التي شنها الامبرياليون الاميركيون وطغمة سينغمان ري*، مما جعل الانتقال يتطلب فترة طويلة من الزمن.

لقد كانت الحرب امتحانا حاسما وقاسيا للنظام الديمقراطي الذي اقامه شعبنا، وللشعب ذاته.

فالانتصار الذى احرزته الثورة الديمقراطية في النصف الشمالي من البلاد ومنجزات الشعب هناك في حقل البناء الاقتصادي، شكلت القوة الكبرى التي جعلت من الممكن دحر الهجوم العدواني المسلح الذي شنه الامبرياليون الاميركيون واعوانهم—الطغمة الخائنة حول

---

*ان سينغمان ري الذي يرتع في حماية الولايات المتحدة، نصّب رئيساً للدولة نتيجة الانتخابات المنفصلة التي جرت في كوريا الجنوبية تحت اشراف الامم المتحدة.

سينغمان ري ـ والحفاظ على القاعدة الديمقراطية في الشمال، حيث المنبع الرئيسي للثورة في بلادنا.

غير ان بلادنا، حتى هذا اليوم ولدى احتفالنا بالذكرى العاشرة للتحرير، لم تتوحد بعد. فالارض والامة لا تزال منقسمة الى شطرين، والنصف الجنوبي جرى تحويله الى مستعمرة للامبرياليين الاميركيين.

والمعتدون الامبرياليون ما زالوا في كوريا الجنوبية، يقفون بعناد ضد التوحيد السلمي لبلادنا، ويعمدون باستمرار الى خلق التوتر في كوريا، والى تقوية الجيش الالعوبة الذي اوجدوه لسينغمان ري تحت الشعار القائل: «تحركوا ضد الشمال ووحدوا البلاد».

وبموجب اتفاقية المساعدة العسكرية والاقتصادية (ROK–U.S.) التي جرى ابرامها مؤخرا بين الولايات المتحدة الاميركية وطغمة سينغمان ري الخائنة، يتابع الامبرياليون سياسة النهب بصورة مكشوفة اكثر.

فعصابة سينغمان ري العميلة تقوم ببيع «ممتلكات الحراسة»* الى الرأسماليين الاجانب والكومبرادوريين والساعين وراء الارباح الفاحشة، وتضمن حرية التوظيف لرؤوس الاموال الاجنبية في كوريا الجنوبية بموجب «دستورها».

وفي النصف الجنوبي اليوم، تقف الصناعة بحالة من الركود تقريبا، ويعاني العمال من الاسترقاق المرعب والبطالة المروعة. فالارياف تعرضت للدمار، وتضاعف الاستغلال على يد مالكي الاراضي. والاسعار ترتفع بسرعة صاروخية، بينما ينوء كاهل

---

* «املاك الحراسة» تتألف من الموجودات التي استولى عليها اليابانيون سابقا في كوريا وصادرها الحكم العسكري الاميركي عام ١٩٤٥، ثم جرى تسليمها لاحقا الى حكومة سينغمان ري لدى تشكيلها عام ١٩٤٨. هذه الاملاك قدرت قيمتها بنسبة ٨٠ بالمائة من مجموع الموجودات في كوريا الجنوبية عام ١٩٤٥.

الشعب – الذي حرموه حتى من ابسط الحرية – بالجوع والعوز.

ان الوضع السائد في الجنوب، ومعه التقسيم الاقليمي للبلاد وشق الامة الى نصفين، يجلب لشعب كوريا الجنوبية بأسره تعاسات وآلام لا تحصى، ويعيق التطور الاجتماعي السوي لبلد موحد.

وبناء عليه، فالمهمات الاساسية لثورتنا في المرحلة الحاضرة هي: الاطاحة بالقوى المعتدية للامبريالية الاميركية مع اعوانها وزبانيتها وحلفائها – من مالكي الاراضي والرأسماليين الكومبرادوريين والعناصر الموالية لليابانيين والاميركيين وخونة الامة – في النصف الجنوبي من البلاد، وتحرير الشعب هناك من الاضطهاد والاستغلال الامبريالي والاقطاعي، بحيث تتحقق وحدة البلاد وفقا لخطوط ديمقراطية ويتم نيل الاستقلال القومي التام.

ففي الجنوب، تتألف القوى المحركة للثورة من: الطبقة العاملة وحليفها الذي يمكن الركون اليه بدرجة قصوى – الفلاحون – الى جانب قطاعات عريضة من طبقات صغار الملاكين الذين يعارضون الامبريالية الاميركية والقوى الاقطاعية. حتى انه من الممكن انضمام عدد ملحوظ من الرأسماليين الوطنيين الى الكفاح المناوىء للامبريالية وضد الاقطاع.

ان اعداء الثورة هم: القوى المعتدية للامبريالية الاميركية، ومالكو الاراضي والرأسماليون الكومبرادوريون، والعناصر الموالية لليابانيين والاميركيين وخونة الامة في الجنوب – من الذين يحرّضون تلك القوى ويتحالفون معها.

ولولا تدخل الولايات المتحدة، زعيمة الرجعية العالمية، لاستطاع الشعب الكوري منذ زمن بعيد ان يطيح بالقوى الرجعية المحلية، وان يحقق بانتصار مهمات الثورة الديمقراطية المعادية للامبريالية والاقطاع في كوريا كلها.

نحن لا يسعنا تحقيق مهمات الثورة دون طرد الامبرياليين الاميركيين من بلادنا، ودون تصفية كلابهم المسعورة: طغمة سينغمان ري.

لذا ينبغي على ثورتنا القيام بتنفيذ مهمة التحرر الوطني ضد الامبريالية، من جهة، وانجاز المهمة المعادية للاقطاع بتحرير القطاعات العريضة من الفلاحين في النصف الجنوبي من البلاد، حيث ما زال الفلاحون عرضة للاضطهاد والاستغلال على ايدي مالكي الاراضي من جهة ثانية.

وفي الظروف السائدة حاليا في الجنوب، لا سيما الظروف التي جرى فيها تحويله الى مستعمرة للامبريالية الاميركية، فان ثورتنا سوف يتم تنفيذها عبر كفاح يشمل جميع قطاعات الامة ويتسم بالمشقة وطول الامد.

يجب علينا ان نحشد جميع القوى الثورية ونشن كفاحا عنيفا لطرد القوى المعتدية للامبريالية الاميركية، ولسحق طغمة سينغمان ري الخائنة التي ترتهن باوامرها، ثم احراز النصر في الثورة.

ان قدرة معسكر السلام والديمقراطية والاشتراكية، الذي يتزعمه الاتحاد السوفياتي، تنمو الآن ومن يوم الى يوم. وتضامنه الاممي قد تعزز واصبح لا يقهر، بينما يزداد الضعف في المعسكر الامبريالي دون توقف، بسبب تناقضاته الداخلية ونزاعاته المتبادلة. فالنتيجة النهائية تعتمد على: كيف نحسن تقوية وتنظيم وتعبئة قوانا تحت لواء الاممية، والتعجيل بسقوط الامبريالية.

ويتوجب علينا، فضلا عن ذلك، ان نعزز قوة حزبنا اكثر فأكثر، كذلك سلطة الشعب والتنظيمات العامة، وان نحشد بمزيد من الثبات حول راية حزبنا كافة قوى الشعب الوطنية والديمقراطية في الشمال والجنوب، وان نهيب بها لشن الكفاح الثوري على نطاق

الامة باسرها، وضد الامبرياليين الاميركيين وطغمة سينغمان ري. كما ينبغي لنا، علاوة على هذا، توطيد دعائم القاعدة الديمقراطية في الشمال، حيث الينبوع الرئيسي لثورتنا، على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتحويلها ليس فقط الى قوة تملك القدرة الكافية للدفاع عن النصف الشمالي من الجمهورية ضد عدوان الامبريالية وكلابها المسعورة، بل وايضا الى قوة حاسمة في بلوغ وحدة بلادنا وانجاز استقلالها. ولهذا الغرض، يجب علينا دفع المزيد في عجلة الثورة الى الامام والتنفيذ الشامل لمهمات بناء اسس الاشتراكية في الشمال.

ان الانتقال التدريجي نحو الاشتراكية هو مطلب حتمي للتطور الاجتماعي والاقتصادي في الشمال.

ولأجل تقوية القاعدة الديمقراطية، يصبح من الضروري زيادة القوى المنتجة في الصناعة والزراعة بشكل سريع، ورفع المستويات المادية والثقافية للشعب. ان اقتصاد السلع الصغيرة، والاقتصاد الرأسمالي، الذي ما زال باقيا في بلادنا، يعيق نمو القوى المنتجة. وبنوع خاص، الاقتصاد الفلاحي الخاص والذي يسود في الارياف، فانه يشكل عقبة كبرى امام الاصلاح السريع للزراعة ويعترض تطورها في المستقبل. فبدون تحويل الاقتصاد الفلاحي والتجارة والصناعة الخاصة على اسس اشتراكية، يتعذر علينا ان نضمن تطور القوى المنتجة، وادخال التحسين الجذري على اسباب عيش الشعب وموارد رزقه، وتحقيق المزيد من تمتين اواصر الوحدة والتضامن لدى الشعب كله على اساس التحالف بين العمال والفلاحين تحت زعامة الطبقة العاملة.

ان اقتصاد الدولة والاقتصاد التعاوني، وهما السائدان داخل الاقتصاد الوطني في النصف الشمالي من البلاد، يمارسان تأثيرا حاسماً على اقتصاد السلع الصغيرة القائم على الملكية الخاصة، والاقتصاد

الرأسمالي الذي يؤلف نسبة صغيرة من المجموع، بحيث يقودانهما حتما الى طريق التحول الاشتراكي.

وهكذا، فان الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الشمال ابان هذه المرحلة الحاضرة ترفع بناء الاشتراكية كمطلب حتمي للتطور الاجتماعي.

فالبناء الاشتراكي في النصف الشمالي سوف يشكل الهاما عظيماً للشعب في الجنوب، ولا سيما للعمال والفلاحين ولقطاعات عريضة من طبقات الملاكين الصغار، مثلما انه يؤدي الى تشكيل جبهة متحدة، حتى مع بعض الرأسماليين الوطنيين في الجنوب.

ان النجاحات المكتسبة في البناء الاشتراكي داخل النصف الشمالي لن تكون قوة حاسمة في انجاز توحيد البلاد فحسب، بل سوف تؤلف ضمانة مادية قوية لاصلاح الاقتصاد وتطويره على جناح السرعة في النصف الجنوبي، وتؤمن عملية البناء الاشتراكي على نطاق الامة بكاملها بعد ان تتوحد البلاد.

٢ – مهمات توطيد القاعدة الديمقراطية – الثورية وبناء الاشتراكية

الاشكال الاقتصادية والعلاقات الطبقية في الشمال

مرت الظروف الاجتماعية – الاقتصادية في النصف الشمالي من البلاد بتغير جذري نتيجة للاصلاحات الديمقراطية التي اجريت بعد التحرير. وفي المرحلة الحاضرة يمكن تصنيف الاشكال الاجتماعية – الاقتصادية في النصف الشمالي منها الى الفئات الرئيسية الثلاث التالية:

(١) الشكل الاقتصادي الاشتراكي.
(٢) الشكل الاقتصادي القائم على السلع الصغيرة.
(٣) الشكل الاقتصادي الرأسمالي.

فالشكل الاقتصادي الاشتراكي يجمع بين الاثنين: اقتصاد الدولة والاقتصاد التعاوني. واليوم يؤلف الشكل الاقتصادي الاشتراكي القوة الرئيسية في النصف الشمالي ، ويحتل منزلة سائدة في الصناعة بنوع خاص. اما اقتصاد الدولة، فانه يمثل حاليا قرابة ٩٠ بالمائة من مجموع الانتاج الصناعي في بلادنا، وتتراوح نسبة الاقتصاد التعاوني بين ٧ و ٨ بالمائة.

تتصف العلاقات الانسانية في ظل الشكل الاقتصادي الاشتراكي بميزة التعاون الرفاقي والمساعدة بين افراد الشعب العامل الذين تحرروا من الاستغلال. فهم لا يعملون من اجل اغناء المستغلين كما هي الحال في الماضي ، بل ينهمكون في العمل الحر والمشرّف لصالحهم، ولاجل ازدهار بلادهم وتقدمها. ثم ينالون نصيبهم حسب نوعية العمل المبذول وكميته. هنا يسري مفعول القوانين الاقتصادية للاشتراكية، وينمو الانتاج وفقا لخطة، بحيث يخدم الحاجات المادية والثقافية المتزايدة ابدا لدى الشعب العامل.

ويتألف الشكل الاقتصادي القائم على السلع الصغيرة من الاقتصاد الفلاحي الفردي الذي لا يزال سائدا في الزراعة، ومن اقتصاد الحرف اليدوية في المدن. ففي المرحلة الراهنة من الفترة الانتقالية تندرج اكثرية السكان في بلادنا تحت الشكل الاقتصادي للسلع الصغيرة.

ويرتكز انتاج السلع الصغيرة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والعمل الفردي. فالبورجوازية الصغيرة يمكن قولبتها من جديد وفقا لخطوط اشتراكية، رغم تأرجحها بين طريقي الاشتراكية والرأسمالية ، بسبب طبيعتها المزدوجة. وفي بلادنا بنوع خاص تلقت البورجوازية الصغيرة فوائد مباشرة من جراء اصلاح الاراضي وغير ذلك من الاصلاحات الديمقراطية، وهي تعيد تكوين نفسها طائعة مختارة الى شعب عامل واشتراكي (اما من العمال او الاعضاء

التعاونيين) مع النمو السريع للشكل الاقتصادي الاشتراكي في الاقتصاد الوطني، فتتحقق بالخبرة من تفوق النظام الديمقراطي الشعبي وصوابية السياسة التي ينتهجها حزبنا وتسير عليها حكومتنا.

اما الشكل الاقتصادي الرأسمالي فيتألف من التجارة والصناعة ذي الملكية الفردية الرأسمالية في المدن ومن اقتصاد الفلاحين ــ الاغنياء في الارياف. انه الشكل المتبقي للاستغلال في النصف الشمالي من الجمهورية. ويسري على هذا الشكل الاقتصادي مفعول قوانين الرأسمالية الاقتصادية ضمن نطاق محدود.

وفي الاقتصاد الوطني للنصف الشمالي من البلاد يؤلف الشكل الاقتصادي الرأسمالي نسبة ضئيلة للغاية، لدى مقارنتها بالشكل الاقتصادي الاشتراكي. لا سيّما في حقل الصناعة، حيث لا يتعدى مجموع الملكية الخاصة اكثر من نسبة ٢ــ٣ بالمائة من الانتاج الصناعي. وحتى هذه النسبة فانها تتألف في معظمها من مشاريع صغيرة النطاق ومحصورة بفروع ثانوية مثل استخراج الارز وحلج القطن وغير ذلك. ومع نمو الشكل الاقتصادي الاشتراكي وتطوره داخل الاقتصاد الوطني في النصف الشمالي من البلاد، فان الشكل الاقتصادي الرأسمالي يجري تحويله بالتدريج وفقا لخطوط اشتراكية.

وبسبب بقاء الشكل الاقتصادي للسلع الصغيرة قائما في المناطق الريفية حاليا، فان التفاوت الطبقي بين الفلاحين يحدث الى حد ما، مثلما يظهر الفلاحون الاغنياء ويزدادون عددا. انهم يستخدمون العمل المأجور اما بصورة موسمية او دائمة، ويستغلون الفلاحين الفقراء عن طريق التلاعب بسوق الحبوب وباقراض النقود والسلع المختلفة في الخفاء ولقاء معدلات فاحشة من الربا، وباستيفاء رسوم باهظة على استخدام الادوات الزراعية وحيوانات الجر، الى آخر ما هنالك.

لكن موطىء القدم الاقتصادية للمزارعين الاغنياء ضعيفة

للغاية، اذ ان اصلاح الاراضي قد تم تنفيذه تحت شعار «الارض لمن يفلحها». ومع ذلك النمو المتزايد للتعاونيات في المناطق الريفية، بنوع خاص، فان اهداف الاستغلال على يد المزارعين الاغنياء آخذة في الزوال. ان هذه الظروف سوف تحملهم على الانضمام طوعاً للتعاونيات الزراعية واعادة تكوينهم تدريجياً الى فلاحين كادحين. بيد ان هذا الامر لن يتحقق بسهولة ودون صراع طبقي في الارياف، وسوف ينطوي على النضال ضد مقاومة مؤكدة من جانب العدو.

هذه هي الملامح الاساسية للتركيب الاقتصادي ذي الطابع الانتقالي، والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي والاقتصادي في النصف الشمالي من الجمهورية. وهذا ما يحدد سياسة حزبنا في سبيل البناء الاشتراكي.

مهمات حزبنا في وضع اسس الاشتراكية في النصف الشمالي من البلاد

ان المهمة الاساسية التي تجابه حزبنا في المرحلة الحاضرة من فترة الانتقال الى الاشتراكية هي ارساء دعائم الاشتراكية على اساس المنجزات المكتسبة في الكفاح من اجل اعادة بناء الاقتصاد الوطني وتطويره عقب الحرب، والعمل على توطيد التحالف بين العمال والفلاحين.

ينبغي لنا القيام بتوسيع وتعزيز المركز السائد للشكل الاقتصادي الاشتراكي في كافة مجالات الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق التحويل التدريجي لكل من اقتصاد السلع الصغيرة والاقتصاد الرأسمالي وفقا لخطوط اشتراكية. مثلما يجب تطوير القوى المنتجة لوضع الاسس المادية والفنية للاشتراكية.

وفي سبيل هذه الغاية، من الضروري التخلص من التوجه الاستعماري الاحادي الجانب ومن التخلف التقني في الصناعة، وبناء اساس التصنيع الاشتراكي. ان بناء الاساس للتصنيع الاشتراكي يدل

على اكمال المرحلة الاولى من التصنيع في بلادنا.

والفكرة الاساسية في التصنيع الاشتراكي تكمن في اسبقية التطوير للصناعة الثقيلة. اذ لا يمكن، بدون انشاء صناعة ثقيلة وقوية، ضمان التطور لكافة الصناعات الاخرى، ولوسائل النقل والزراعة وتأمين انتصار النظام الاشتراكي.

ان التخلف والتشويه في صناعتنا الثقيلة، والارث الذي خلفه الحكم الاستعماري للامبريالية اليابانية، قد اعاقت تطور الاقتصاد ككل في بلادنا عقب التحرر، وعرقلت الى درجة بالغة الخطورة مسيرة الانماء المتكافىء لكل من الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة، والزراعة بنوع خاص.

وما لم ننشىء صناعة ثقيلة وقوية في بلادنا بالمستقبل، لن نتمكن من تدعيم الصناعة الخفيفة ورفع شأنها، وهي التي كانت متخلفة جداً في الاصل، ولا من تزويد الارياف بالالات الزراعية الحديثة، او ضمان التحسن الجذري في ظروف الشعب المعيشية. فاستقلال الاقتصاد والتقدم المستقل للبلاد هما رهن باقامة صناعة ثقيلة وقوية.

اما في الاقتصاد الريفي، فيجب تحويل اقتصاد الفلاح الفردي الى اقتصاد جماعي اشتراكي ، وذلك عن طريق الحاق الفلاحين تدريجياً بالتعاونيات الزراعية القائمة على المبدأ الطوعي. واذا لم يتم تطوير الاقتصاد الريفي وفقا لخط الجماعية الاشتراكية، فان الزراعة لن تتمكن من اللحاق بالصناعة المتطورة على عجل، ولن تستطيع تموينها بالمواد الخام واحتياطي اليد العاملة. بل سوف تعيق التطور الصناعي في المدى الطويل، وبالتالي تعرقل مسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي الشامل في النصف الشمالي من البلاد. وفي الوقت نفسه، ما لم يتحول الاقتصاد الريفي الى اقتصاد جماعي اشتراكي، سوف يكون متعذراً ادخال التحسين السريع على مستوى معيشة الفلاحين،

واستبعاد المزارعين الاغنياء وغيرهم من العناصر الاستغلالية التي تنتعش في الارياف، مثلما يتعذر علينا توطيد مراكز حزبنا الريفية.

فالحرف اليدوية والتجارة الخاصة الصغيرة يجب تحويلها تدريجياً وفق خطوط اشتراكية بواسطة الاقتصاد التعاوني.

والعناصر الرأسمالية التي ما زالت باقية في المدن والارياف سوف يتم تقييدها واستخدامها وتكوينها من جديد، خطوة خطوة، وتبعاً لخطوط اشتراكية.

اما رابط الانتاج بين الصناعة والزراعة فلا بد من تقويته، ليس هذا فحسب، بل ينبغي ايضاً توسيع الروابط الاقتصادية بين القطاعين وتعزيزها بواسطة السوق.

وفي موازاة ذلك، يجب تثقيف جماهير الشعب على الايديولوجية الاشتراكية، وتدريب العمال التقنيين والثقافيين الجدد من بينهم باعداد كبيرة.

ان حزبنا، رغبة منه في تنفيذ هذه المهمات عقب الحرب، قام بفصل ثلاث مراحل رئيسية في اصلاح وبناء الاقتصاد الوطني الذي خربته الحرب، وراح يشن الكفاح في سبيل تنفيذ هذه المهمات بنجاح.

ولأجل اعادة اصلاح الاقتصاد الوطني وتطويره بعد الحرب، وضع حزبنا المراحل التالية: المرحلة التمهيدية من ستة شهور الى سنة بقصد الترميم والبناء الشامل. المرحلة المنوطة بتنفيذ مشروع من ثلاث سنوات، جرى اعداده على سبيل الاصلاح التام لكافة فروع الاقتصاد الوطني من اضرار الحرب، ولكي يصار الى بلوغ المستوى الذي كان عليه الانتاج الصناعي والزراعي في فترة ما قبل الحرب ثم المرحلة المخصصة لتنفيذ مشروع السنوات الخمس بحيث يصار خلالها الى وضع الاسس للتصنيع الاشتراكي.

لقد ارسى حزبنا الخط الاساسي للبناء الاقتصادي بعد الحرب

لكي يضمن الاولوية لنمو الصناعة الثقيلة، مع تطوير الصناعة الخفيفة والزراعة في آن واحد.

خلال مشروع السنوات الثلاث، كنا نسير في حقل الصناعة على السياسة القائلة بتركيز جهودنا على تلك الفروع من الصناعة الثقيلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين معيشة الشعب، مع تشديدنا على ترميم المصانع والمعامل المهدمة، وفي الوقت نفسه، اعادة بنائها على اسس تقنية جديدة، بالاضافة الى تشييد بعض المصانع الجديدة. فقد تقرر الا يعاد ترميم المصانع المخربة بصورة آلية فوق مواقعها الاصلية. وكانت هناك بعض المصانع التي ينبغي ترميمها في مواقعها السابقة لاجل الاصلاح السريع ولاسباب اقتصادية. اما المصانع والمعامل التي تبنى من جديد، فيجب توزيعها وفقاً لاعتبار صلتها العضوية بمصادر المواد الخام في بلادنا، وتسهيلات النقل، بالاضافة الى المؤسسات الصناعية القائمة.

في العام ١٩٥٦، وهي السنة الاخيرة من مشروع السنوات الثلاث، من المتوقع ان تبلغ القيمة الاجمالية للنتاج الصناعي ما تزيد نسبته ١,٥ عن سنة ١٩٤٩ السابقة للحرب، بينما تزداد قدرة وسائل الانتاج بمعدل ١,٣، والسلع الاستهلاكية بنسبة الضعفين. ولكي يتأمن هذا النمو في الانتاج الصناعي، سوف يصار الى توظيف اموال بقيمة ٣٧,٣٦٠ مليون «وون»* في حقل الصناعة ابان السنوات الثلاث.

خلال مشروع السنوات الثلاث، لن يتم ترميم المعامل القديمة والمشاريع الصناعية فحسب، بل سوف تشاد عدة مصانع جديدة للالات، كما يعاد اصلاح الصناعة الخفيفة وتطويرها على جناح السرعة.

---

* الـ « وون » (won) وحدة نقدية في كوريا الشمالية، وتساوي قيمتها ٤٠ سنتا اميركيا.

ولدى مجيء العام ١٩٥٦ ، سوف يتم بناء مصنع جديد للنسيج ، وتجهيزه بما يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ الف مغزل للحياكة ، لها طاقة انتاجية سنوية تتراوح بين ٤٠ و ٨٠ مليون متر من المنسوجات. هذا بالاضافة الى مصانع التعليب ، ومعامل توضيب اللحوم وتعليبها ، وغير ذلك من الصناعات الخفيفة.

ان خطة السنوات الثلاث للاقتصاد الوطني ترصد دعماً هائلاً من جانب الدولة لاصلاح الاقتصاد الريفي وتطويره السريع ، ولتحوله الاشتراكي. وفي غضون مشروع السنوات الثلاث سوف يجري توظيف ٥,٥٧٥ مليون وون في الاقتصاد الريفي ، منها ٢,٢٢٥ مليون وون تصرف على مشاريع الري.

فالتطور العاجل للزراعة من شأنه تموين السكان بمزيد من الاطعمة ، وتزويد الصناعة الخفيفة بمزيد من المواد الخام. وفي ١٩٥٦ سوف يتجاوز الانتاج الاجمالي للحبوب مستوى سنة ١٩٤٩ السابقة للحرب ، بنسبة قدرها ١٩ بالمائة ، بينما يرتفع المحصول الاجمالي للارز بزيادة قدرها ٣٠ بالمائة.

ان الاصلاح السريع للصناعة والزراعة وتطويرهما خلال مشروع السنوات الثلاث سوف يسد حاجات السكان المتزايدة الى ضرورات الحياة ويخلق الظروف اللازمة لالغاء تقنين الطعام والسلع الصناعية ، والانتقال الى التجارة الحرة.

وفي حقل التعليم والثقافة ، سوف توجد ظروف ملائمة لادخال النظام الالزامي الجامع في مرحلة التعليم الابتدائي ، ويصل عدد طلاب الجامعات والكليات الى ٢٢,٥٠٠ طالب اثناء فترة مشروع السنوات الثلاث. سوف تنال الثقافة الوطنية والفنون مزيداً من التطوير ، بينما يعاد ترميم المسارح ودور السينما والنوادي او تشييدها من جديد ، بحيث تبلغ سعتها الاجمالية ما مجموعه ١٣٤,٠٠٠ مقعد.

وعند حلول ١٩٥٦، وهو العام الاخير في مشروع السنوات الثلاث، يكون الاقتصاد الوطني الذي خربته الحرب قد اعيد اصلاحه بشكل رئيسي، وبذلك تنتهي فترة الاصلاح اللاحق للحرب في النصف الشمالي من البلاد، فالصناعة والزراعة، متى جرى ترميمهما في هذه الفترة، سوف تصبحان القاعدة المتينة لاعادة تكوين اقتصاديات بلادنا كلياً وفي قالب الاقتصاد الاشتراكي بالمستقبل.

اما المهمة المحورية لمشروع السنوات الخمس الاول لتطوير الاقتصاد الوطني، الذي سوف يتم اعداده على هذا الاساس لاحقاً، فهي بناء اسس الاشتراكية في بلادنا.

ففي حقل الصناعة الثقيلة، سوف يصار الى اصلاح مصانع الحديد التي لم يكتمل اصلاحها في ظل مشروع السنوات الثلاث بحيث يأتي اصلاحها التام في طليعة منجزات الخطة الخمسية، وتصبح قادرة على انتاج قرابة ١,٠٠٠,٠٠٠ طن من الحديد الخام سنويا. مثلما يجري تطوير صناعة بناء الالات لكي تنتج ٢,٠٠٠ اداة آلية في السنة.

ومن المنتظر ان تكون القدرة الاجمالية لتوليد الطاقة في العام ١٩٦١، وهو العام الاخير في الخطة الخمسية، قد بلغت ١,٨٥٠,٠٠٠ كيلو واط، بينما يصل انتاج الفحم ٨,٥—٩ ملايين طن.

ان صناعتنا الكيميائية سوف تزود الدولة بما يفوق مجموعه ٤٠٠,٠٠٠ طن من الاسمدة.

وخلال فترة الخطة الخمسية سوف يتم استخراج كميات اكبر من المواد الخام المستقاة من موارد بلادنا الدفينة، للمساعدة في بناء اسس الاشتراكية، وتصبح تلك الموارد بمثابة المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي.

اما ضرورات الحياة ابان مشروع السنوات الخمس، فسوف

تتوفر بكميات اكثر لتحسين رفاهية الشعب وخيره العام.

في حقل الصناعة الخفيفة، يتجه الاهتمام الرئيسي خلال فترة الخطة الخمسية الى انتاج المنسوجات والاطعمة المصنّعة، التي تؤلف الضروريات الرئيسية في الحياة. ويصل انتاج مختلف انواع النسيج عام ١٩٦١ الى ١٥٠ مليون متر، او حوالي ١٥ متراً للشخص الواحد من سكان النصف الشمالي للجمهورية. كما يجري بناء مصانع لتوضيب الخضار وتصنيع اللحوم، ومطاحن في جوار المدن الرئيسية.

وفي حقل الزراعة سوف يتم انتاج المحاصيل التالية خلال مشروع السنوات الخمس: ٣,٥ مليون طن من الحبوب، ١٥٠,٠٠٠ طن من اللحوم، ١٥٠,٠٠٠ طن من الشمندر السكري ٥٠,٠٠٠ طن من القطن، ٨٠,٠٠٠ طن من الفواكه، و ٣٠,٠٠٠ طن من الفيالج (الشرانق). بذلك تكون مسألة الطعام قد وجدت حلها في النصف الشمالي من البلاد ومتطلبات الصناعة الخفيفة من المواد الخام قد تمت تلبيتها على نحو اكمل.

خلال مشروع السنوات الخمس سوف تتحول الزراعة ككل الى نظام التعاونيات في النصف الشمالي من الجمهورية، وبذلك تزول جذور الاستغلال والفقر في الارياف، ويكتمل التحول الاشتراكي للاقتصاد الريفي.

ان تنفيذ هذه الخطة الضخمة يجعلنا بحاجة الى عدد من الكوادر المتمرسة سياسياً والممتلكة للعلوم والتقنية المتقدمة. وينبغي لنا عام ١٩٦١، السنة الاخيرة من الخطة الخمسية، ان نمتلك ما يزيد على ١٣٠,٠٠٠ من المهندسين ومساعديهم من ذوي الكفاءات العالية.

فارساء اسس الاشتراكية في النصف الشمالي من البلاد ينطوي على مهمة ضخمة وشاقة. لكن الشعب الكوري، تحت قيادة حزب العمال في كوريا، سوف يكون قادراً على انجاز هذه المهمة العظمى بنجاح.

تحت قيادة حزبنا، تتخذ الوحدة السياسية والمعنوية لجماهير الشعب العريضة شكلها وتتطور على اساس التحالف العمالي–الفلاحي، وبحيث تؤلف الطبقة العاملة نواة هذا التحالف. كما يتمتع البناء الاشتراكي في النصف الشمالي من البلاد بالتأييد الفعال من جانب ملايين الشعب العامل.

نحن نملك خبرة ثمينة – تراكمت لدينا خلال السنوات الخمس السابقة للحرب من البناء السلمي، وفي الكفاح من اجل اعادة اصلاح الاقتصاد الوطني وبنائه عقب الحرب – بالاضافة الى مليون عضو في الحزب، والشعب البطولي الذي جرى امتحانه وانصهر في بوتقة الحرب القاسية طيلة سنوات ثلاث.

ان بلادنا تزخر ايضاً بالموارد الطبيعية اللازمة للبناء الاشتراكي.

ونحن لا نستطيع الاستفادة من التجربة المتقدمة للاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية والديمقراطيات الشعبية الاخرى فحسب، بل نتلقى منها مساعدات اقتصادية وفنية عظيمة.

هذه كلها من الظروف الذاتية والموضوعية المواتية للبناء الاشتراكي في النصف الشمالي من بلادنا.

بيد انه توجد هناك عقبات وصعوبات في بنائنا الاشتراكي ايضاً.

فالصناعة في بلادنا لها تاريخ قصير جداً، وقد تهدمت كلياً في الحرب. والموارد الوفيرة لم يكن قد جرى تطويرها الكامل بعد، مثلما يوجد نقص شديد من الكوادر في الصناعة.

ان المستوى الثقافي لشعبنا لا يزال منخفضاً، ورواسب الافكار البالية لم تطمس معالمها الباقية في اذهان الناس.

وبناؤنا الاشتراكي يسير في ظروف من الانفصال المصطنع بين النصف الشمالي، وهو قطاع صناعي، والنصف الجنوبي، حيث القطاع الزراعي. بينما لا تزال الامبريالية الاميركية، وهي زعيمة

الرجعية العالمية، تحتل النصف الجنوبي باذلة الجهود المسعورة لعرقلة سير البناء في الشمال .

لكي نتغلب على جميع هذه العقبات والمصاعب ينبغي علينا كما انه في استطاعتنا القيام بمهمة بناء اسس الاشتراكية بنجاح.

ان حزب العمال في كوريا هو المنظّم والملهم لكافة انتصارات الشعب الكوري. فالتوطيد التنظيمي الايديولوجي لحزبنا هو الضمانة لانتصارنا في الكفاح من اجل توحيد البلاد واستقلالها، والنضال في سبيل البناء الاشتراكي داخل النصف الشمالي من الجمهورية.

وفضلاً عن ذلك ، فان تدعيم الحزب على الصعيدين التنظيمي والايديولوجي يفرض علينا تأمين الوحدة المتينة والتضامن الحديدي في الصفوف الحزبية، وتعزيز الانضباط الحزبي، بالاضافة الى تشجيع الديمقراطية داخل الحزب. فالتشجيع الديمقراطي داخل صفوف الحزب لا يتم الا متى جرى تحسين عمل اللجان الحزبية وتعزيز القيادة الجماعية للحزب. ويجب على جميع افراد الحزب والكوادر الرئيسية فيه مراعاة مبدأ الزعامة الحزبية الجماعية، وشن كفاح وطيد ضد اية نزعة نحو البطولات الفردية والليبرالية التي تتعارض واياها.

يجب على كل اعضاء الحزب ان يتسلحوا على نحو اشد ثباتاً بالنظرية الماركسية ــ اللينينية، وان يدرسوا بصورة منهجية تاريخ حزبنا وقراراته، ويعكفوا بجدية على درس واستيعاب التجربة التي اكتسبها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وغيره من الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الشقيقة اثناء عملية بناء الاشتراكية. كما ينبغي لهم ان يتعلموا دون كلل النظريات في البناء الاقتصادي، ويكتسبوا معرفة بالعلوم والتكنولوجيا، ويرفعوا قدراتهم العملية ومستواهم الثقافي.

ولكي نضع خط الحزب وسياسته موضع التنفيذ يجب علينا تقوية سلطة دولتنا القائمة على اساس التحالف العمالي–الفلاحي تحت قيادة الطبقة العاملة .

ان الامبرياليين الاميركيين الذين يحتلون النصف الجنوبي من الجمهورية، واتباعهم المسخّرين من القوى الرجعية المحلية، يحاولون استخدام كل وسيلة ممكنة التصور لمعارضة توحيد البلاد واستقلالها ولنسف بناء قواعد الاشتراكية في النصف الشمالي منها.

وتقوية الاجهزة التابعة لسلطة الدولة هي وحدها السبيل الممكن لحشد الجماهير الشعبية حول لواء الحزب والحكومة حشداً ثابتاً، ولقمع مقاومة اعداء الثورة قمعاً شاملاً، واحراز النجاح في تحقيق قضية البناء الاشتراكي. فتعزيز الديكتاتورية على المضادين للثورة والجواسيس ومحترفي الهدم والمخربين، وتشجيع الديمقراطية بين جماهير الشعب – هما شروط هامة في التنفيذ الناجح للبناء الاشتراكي.

ان احدى المهمات البالغة الاهمية التي يجب على حزبنا انجازها هي التقوية الاضافية لقوات شعبنا المسلحة .

وعن طريق تعزيز جيشنا الشعبي فقط نستطيع الدفاع بثبات عن المنجزات الثمينة التي كسبها الشعب بعرقه ودمائه، وعن قاعدتنا الديمقراطية من انتهاكات العدو، مثلما نستطيع ضمان التنفيذ الناجح لعملية البناء الاشتراكي. لذا ينبغي لحزبنا ان يبذل ما في وسعه لتدريب جيش الشعب كي يصبح جيشاً من الكوادر الفولاذية، وان يضاعف من تأييد الشعب كله لهذا الجيش.

ان خط حزبنا وسياسته لاجل توحيد البلاد واستقلالها، وبالنسبة للبناء الاشتراكي في النصف الشمالي من الجمهورية، تنيران السبيل امام الشعب الكوري باسره لكي يتابع مسيرته.

فالشعب الكوري، تحت قيادة حزبنا، احرز الانتصارات

على الدوام في نضاله الشاق، وتغلب على كل المصاعب والمحن. وليس من قوة على وجه الارض تستطيع الحيلولة دون مسيرة شعبنا، باتحاده المتين حول راية الحزب، الى الامام ونحو مستقبل مشرق، على الطريق التي رسم معالمها الحزب.

ان الشعب الكوري ، تحت قيـــادة حزبنا، واذ يرفع عالياً راية الماركسية-اللينينية والاممية البروليتارية، سوف يحرز النصر الاكيد في كفاحه العادل لاجل توحيد البلاد واستقلالها وفي سبيل الاشتراكية، وذلك عن طريق تعزيز تضامنه مع الشعوب في معسكر السلام والديمقراطية والاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ومن خلال مضاعفة قواه الثورية اكثر فاكثر.

ب
إتمام التحوّل الاشتراكي

التعاونيّات الزراعية والحرف اليدوية والتجارة

ان التحوّل الاشتراكي للاقتصاد القديم هو عمليّة تحكمها القوانين في تطوّر الثورة الاشتراكية، ومهمّة رئيسية ينبغي انجازها في فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية.

ومع التنفيذ الناجح للثورة الديمقراطية المعادية للامبريالية والاقطاع في القسم الشمالي من البلاد بعد التحرير، دخلت كوريا الشمالية تدريجيا في طريق الانتقال نحو الاشتراكية. وبدأ حينذاك التحول الاشتراكي.

غير ان التحوّل الاشتراكي قبل الحرب، وبسبب انعدام النضج الكامل للظروف الضرورية — من اجتماعية واقتصادية ومادية — كان تحولا جزئيا فقط، بينما انصب الجهد الرئيسي على الاعداد له. وفي السنوات التي اعقبت الحرب جرى القيام بعملية التحول الاشتراكي في الزراعة والحرف اليدوية، والتجارة والصناعة الرأسمالية على نطاق تام وشامل، وكان الانتهاء منه في كافة هذه الحقول بوقت واحد تقريبا عام ١٩٥٨.

ان الشيء الاهم في التحوّل الاشتراكي هو اعادة تنظيم الزراعة تعاونيا، ولا سيّما في بلادنا حيث كان الفلاحون يؤلفون اكثرية السكان.

من: «تقرير عن عمل اللجنة المركزية، مرفوع الى المؤتمر الرابع لحزب العمال في كوريا». ١١ ايلول (سبتمبر) ، ١٩٦١.

ففي الايام التي اعقبت الهدنة مباشرة سادت الزراعة الخاصة، ولم يؤلف القطاع الاشتراكي سوى نسبة ضئيلة. وطالما ان السيطرة في الارياف هي لانتاج السلع الصغيرة، لا يمكن التخلص من مصدر الاستغلال والفقر، مثلما يتعذر تحسين حياة الفلاحين بصورة جذرية. فمن غير الممكن للزراعة الخاصة، الصغيرة والمبعثرة، ان تتطور بطريقة قائمة على التخطيط وان تستخدم الاساليب المتقدمة على نطاق واسع. وفي معظم الحالات يكون الانتاج الموسع محالا.

لقد تجلت جميع القيود المحيطة بزراعتنا الخاصة على نحو يثير الانتباه للغاية في السنوات التي تلت الحرب، ولم يعد ممكنا السماح بوجودها بعد ذلك الحين. وبسبب الحرب، تزعزعت الاسس المادية للزراعة الى درجة خطيرة، وازدادت تجزئة العمل المزارعي، كما اشتد الاحساس بالنقص في اليد العاملة وحيوانات الجر. ففي ظل هذه الظروف ان استمرار الحفاظ على الزراعة الخاصة يجعل من المستحيل الاستعادة السريعة للقوى المنتجة في الزراعة التي اصابها الخراب، وفوق كل ذلك، يتعذر حل مشكلة الغذاء. لقد كان هناك خطر في ان تؤدي التناقضات بين صناعة الدولة الاشتراكية والزراعة الخاصة الى نشوء تفاوت بين الصناعة، التي كان اصلاحها وتطويرها يجريان بسرعة في فترة ما بعد الحرب، وبين الزراعة التي كان يتم اصلاحها بشكل بطيء جـــدا. والى جانب ذلك، وعلى اساس الزراعة الصغيرة، تعذر التحسين العاجل لحياة الفلاحين المفقرين، مثلما اصبح محالا حل مشكلة الفلاحين الفقراء الذين ازداد عددهم خلال الحرب.

ان الطريق الوحيد لاطلاق القوى المنتجة الزراعية تماما من قيود العلاقات الانتاجية القديمة، ولتحرير الفلاحين من الاستغلال والفقر مرة واحدة ونهائيا، يكمن في اقامة الزراعة على اسس التعاون

الاشتراكي. فالوضع الذي ساد بلادنا عقب الحرب تطلب القيام بذلك دون تأخير. والفلاحون انفسهم توصلوا الى الادراك، عبر مشقاتهم، بانه يتعذر عليهم العيش على الطريقة القديمة بعد اليوم. لهذا السبب وضع حزبنا في المقدمة مهمة التعاون الزراعي بعد الهدنة مباشرة، وقام بدفعها الى الامام وبكل قواه تبعا للحماس المتزايد لدى الفلاحين.

ان الشيء الاهم في قيادة الحركة التعاونية الزراعية هو ما يلي: التمسك الصارم بالمبدأ الطوعي اللينيني، وتشجيع الحركة عن طريق البرهان للفلاحين، بواسطة الامثلة العملية، على حسنات الزراعة التعاونية.

في الايام التي اعقبت الهدنة مباشرة كان الفلاحون الفقراء من اشد مؤيدي التعاون الزراعي والناشطين في سبيله. وبطريق التجربة الاولية ، عمد حزبنا في البداية الى تنظيم وتوطيد بضع تعاونيات زراعية في كل مقاطعة، مستنداً في ذلك الى الفلاحين الفقراء ونواة الاعضاء الحزبيين في الريف . فاستطعنا من اثناء هذا العمل ان نحدد على نحو صحيح الاساليب المحددة للتعاون ومعدل سرعته لجهة ملاءمتها للظروف الفعلية لبلادنا. وفي الوقت نفسه، قامت كوادرنا بتجميع التجارب واصبحت واثقة في قيادتها للحركة التعاونية. كما تسنى لنا، فضلاً عن ذلك، اقناع جماهير الفلاحين، ولا سيما المتوسطين منهم، وحملهم على الالتحاق بالتعاونيات بملء ارادتهم وذلك عن طريق البرهان العملي على حسنات الزراعة التعاونية بالاستناد الى خبراتهم.

اما في حقل التعاون الزراعي ، فالمبدأ الطوعي لم يجر اتباعه مع الفلاحين المتوسطين فحسب، بل مع كافة قطاعات السكان الريفيين، ومن جملتهم اغنياء الفلاحين. لقد اخذ حزبنا بعين

اعتباره الاوضاع الخاصة في قرانا، حيث كان اقتصاد الفلاحين الاغنياء ضعيفاً للغاية، عندما سار في الخط الرامي الى اعادة تكوين الفلاحين الاغنياء تدريجياً وتمشيا مع الحركة التعاونية المتطورة، بينما لجأ الى الحد من ممارساتهم الاستغلالية. لقد ادخلنا الى المزارع التعاونية جميع الفلاحين الاغنياء الذين تقبلوا التحول الاشتراكي وكانوا راغبين في العمل باستقامة. واتخذنا الاجراءات المناسبة ضد حفنة من الذين سعوا لعرقلة سير الحركة. ثم في المرحلة الاخيرة من الحركة، عندما قويت التعاونيات واتسع نطاقها بحيث لم يعد هناك احد من المستغلين في القرى، انضمت اكثرية الفلاحين الاغنياء الى التعاونيات بملء ارادتها.

وهكذا فان حزبنا، من خلال اجتذابه كافة قطاعات الفلاحين الى الزراعة التعاونية على اساس الامثولات الموضوعية والمبدأ الطوعي، تمسك على اطراد بالسياسة الطبقية الصحيحة في: الاعتماد الثابت على الفلاحين الفقراء وتقوية التحالف مع الفلاحين المتوسطين، وتقييد الفلاحين الاغنياء واعادة تكوينهم تدريجياً. لقد انصب اهتمامنا على جعل الفلاحين الفقراء يؤلفون النواة في كل التعاونيات الزراعية، وحرصنا على الحيلولة دون تنظيم التعاونيات بشكل يقتصر على الفلاحين الموسرين نسبياً، ودون نشوء الاوضاع التي يخضع فيها عمل الادارة التعاونية الى نفوذ الفلاحين الاغنياء وتأثيرهم. ومن جهة ثانية، اتخذنا تدابير احترازية صارمة ضد النزعة الرامية لاضعاف تحالفنا مع الفلاحين المتوسطين بارغامهم على دخول التعاونيات او التعدي على مصالحهم.

ان مثل هذه الاجراءات حالت دون وقوع خسائر ممكنة قد تسببها التغييرات العميقة في الريف، وطورت الحركة التعاونية على اساس سليم، كما ضمنت نموا مطرّداً في الانتاج الزراعي.

فاعتناق المبدأ الطوعي في حركة التعاونيات الزراعية لا يعني مطلقاً ترك الحركة تحت رحمة العفوية. وكما هي الحال في النظام الاشتراكي بشكل عام، فالنظام التعاوني في الريف لن ينشأ من تلقاء نفسه ولن يكون تعزيزه وتطويره عفوياً. والحاجة هنا تدعو الى قيادة قوية ومساعدة وافية من جانب الحزب والدولة.

ولكي يتم تشجيع حركة التعاون الزراعي، قام حزبنا باصرار ومثابرة على تنفيذ العمل التنظيمي والسياسي بين الفلاحين، وبذل الجهود الضخمة لتعزيز الاقتصاد التعاوني الذي انشيء حديثاً، على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

قمنا بتقوية التنظيمات الحزبية في القرى، وتدريب عدد كبير من العاملين في الادارة ثم تعيينهم في التعاونيات. لقد وفرنا قيادة فعالة لاقامة نظام اشتراكي واحلال النظام في التعاونيات، ولتصعيد الوعي الاشتراكي لدى اعضائها.

قال لينين ان كل نظام اجتماعي لا ينشأ الا بالمساعدة المالية من جانب طبقة محددة. والنظام الاجتماعي الذي ينبغي على الدولة الاشتراكية ان تساعده الان اكثر من المعتاد هو النظام التعاوني. وتمشيا مع تعاليم لينين، قدمنا مساعدة شاملة من الدولة الى التعاونيات الزراعية. فالمساعدة المادية القوية التي اعطتها الدولة للفلاحين على اساس التطوير السريع للصناعة الاشتراكية لعبت دوراً حاسماً في تقديم الدعم للتعاونيات الزراعية الضعيفة التي جرى تنظيمها في مرحلة مبكرة واقتصرت على الفلاحين الفقراء فقط، فبرهنت بذلك عن تفوقها على المزارع الخاصة، واسهمت في التعزيز الاقتصادي للتعاونيات التي نما عددها بسرعة في غضون فترة قصيرة.

وبفضل الاعتماد على القيادة الحازمة لكل من الحزب والطبقة العاملة، والاتكال على الدعم القوي من جانب الصناعة الاشتراكية التي

تديرها الدولة، بفضل هذا وحده، امكن التغلب على الصعوبات التي لا تحصى خلال سنوات ما بعد الحرب، وقيادة ملايين الفلاحين على طريق الجماعية الاشتراكية، بالاضافة الى ضمان نصر حاسم للنظام الاشتراكي من الاقتصاد التعاوني في مناطقنا الريفية.

وحتى عقب الانتهاء من التحول التعاوني للزراعة، فان نظام الاقتصاد التعاوني ينبغي له الاستمرار في المضي قدما، لاحراز التقدم المتواصل والسعي نحو الكمال.

ان تعاونياتنا الزراعية جرى تنظيمها على نطاق صغير نسبياً. واهتم حزبنا بمسألة تنظيم التعاونية بحيث لا تتعدى ما يتراوح بين ٤٠ و١٠٠ بيت. فالحزب لم يسمح بتنظيم التعاونيات او دمجها على نطاق واسع جدا. وجاء هذا على انسجام تام مع الظروف السائدة في حينه، عندما كان اسلوبنا التقني الزراعي متخلفا، والكفاءات المطلوبة لدى موظفي الادارة ما زالت غير كافية، وخبراتهم ناقصة.

لكن التعاونيات الصغيرة نسبيا اصبحت بالتدريج غير متوافقة مع النمو اللاحق للقوى المنتجة في الزراعة، ولا سيما مع متطلباتها في اعادة البناء التقني. فنشأت الضرورة لتوسيع حجم التعاونيات الزراعية عن طريق الادماجات الملائمة. ولدى تقويتها سياسيا واقتصاديا وارتفاع مستوى العاملين في الادارة، اصبح الادماج مطلبا ملحا، والفلاحون انفسهم ادركوا ضرورته.

وطبقا لذلك، تمّ عند آواخر ١٩٥٨ تنفيذ الدمج في التعاونيات على اساس المبدأ القائل بجعل تعاونية واحدة لكل «ري» *، وجعل رئيس لجنة الشعب في كل « ري » رئيسا في الوقت نفسه لمجلس ادارة التعاونية.

* «ري» (ri) هي اصغر وحدة ادارية.

ان توسيع التعاونيات الزراعية اتاح المجال امام استخدام الارض وغيرها من وسائل الانتاج بشكل اشد فعالية، وادخال الآلات الزراعية الحديثة واساليب الزراعة المتقدمة على نطاق واسع، بالاضافة الى التنفيذ النشيط لمشاريع استصلاح الطبيعة في الري والتحريج وحفظ الثروة المائية، وتحسين تنظيم العمل، كما تطوير الاقتصاد التعاوني بطريقة شاملة.

ومع تطابق وحدة الانتاج الزراعي والوحدة الادارية — « ري » — وتسلّم رئيس لجنة الشعب في كل « ري » لمسؤولية الرئاسة في التعاونية في آن واحد معا، قامت اللجنة الشعبية في كل « ري » بتركيز جهودها على توطيد التعاونيات الزراعية وتطوير الانتاج الزراعي. لذا فقد تعزز دور اللجان الشعبية المحلية وتعزّزت وظائفها في بناء صرح الاقتصاد والثقافة على العموم.

وفي سياق ادماج التعاونيات الزراعية تسلمت هذه اعمال تعاونيات المستهلكين وتعاونيات التسليف، مما اتاح للتعاونيات الزراعية القدرة ليس على تخطيط الانتاج وادارته فحسب، بل ايضا للاشراف على تداول السلع وتخطيط التسليف بطريقة متكاملة. وهكذا استطاعت التعاونيات اظهار المزيد من الاستقلال والمبادرة في تطوير الاقتصاد التعاوني وترقية خير الاعضاء في التعاونية. لا سيما وانه جرى تبادل السلع، لدى اشراف التعاونيات الزراعية على تعاطي التجارة الريفية بصورة مباشرة، على نحو اكثر سلاسة بين المدينة والقرية، وتمّ توطيد الروابط الاقتصادية بين الصناعة والزراعة.

بذلك اصبحت تعاونياتنا الزراعية اقتصادا اشتراكيا متينا واكثر تقدما. وانطلاقا من كافة الوقائع والتجارب، يمكننا القول بثقة الان بان الاقتصاد التعاوني، الذي انشىء في مناطقنا الريفية هو الاقتصاد الاشتراكي الاكثر عقلانية وملاءمة من حيث حجمه وشكله التنظيمي،

بالنسبة للظروف الخاصة لبلادنا في المرحلة الحاضرة.

ولكي نحقق التحول التام لعلاقات الانتاج الاشتراكية، لم يكن علينا اضفاء النظام التعاوني على المزارع الخاصة في الارياف فحسب، بل ايضا تنفيذ التحول الاشتراكي لكل من الحرف اليدوية والتجارة والصناعة الرأسمالية في المدن.

ففي بلادنا سبق القيام بالتحويل الاشتراكي للحرف اليدوية على اساس تجريبي قبل الحرب.

بعد التحرير، وبفضل مساعدة سلطة الشعب، تمكن حرفيونا الذين ذاقوا الافلاس والخراب ابان سنوات الحكم الامبريالي الياباني، من ترميم اقتصادهم وتطويره، واستطاعوا تحسين ظروفهم المعيشية بصورة بارزة. غير ان اقتصادهم، بما اعتراه من التجزئة والتخلف التقني، لم يعرف الاستقرار ولا انفتحت امامه آفاق التطور. فالتحويل التعاوني لاقتصاد الحرف المبعثر كان السبيل الاوحد لتطوير انتاجه واسلوبه ولتحسين الظروف المعيشية للحرفيين.

في العام ١٩٤٧، وخلال الايام الاولى من فترة الانتقال، رسم حزبنا الخط القائل بتشكيل تعاونيات المنتجين من الحرفيين بغية اعادة تنظيم اقتصادهم الخاص الى اقتصاد تعاوني واشتراكي. وهكذا فان تسجيل النجاحات الاولية يعود الى ما قبل الحرب، حيث تم تجميع كمية معينة من الخبرات في حقل التحول الاشتراكي للحرف اليدوية.

ولان معظم المنشآت الصناعية الكبرى التي تديرها الدولة قد تهدمت خلال الحرب (الكورية)، قام حزبنا بتكريس اهتمام بالغ لتوسيع الصناعة التعاونية وتطويرها الى جانب الصناعة المحلية التي تملكها الدولة، بغية ضمان حياة مستقرة للشعب. كما بادر الحزب في اعقاب الحرب لدفع عجلة الحركة الرامية الى تحويل الحرف اليدوية

وفقا لخطوط تعاونية بقوة اكبر. فالحرب زرعت الخراب في الحرف اليدوية، مما تسبب في المزيد من تجزئتها. وما لم يعمد الحرفيون الى توحيد اقتصادهم والاتكال على الدعم الفعّال من جانب الدولة، لما استطاعوا تحسين ظروفهم المعيشية. ففي ظل هذه الظروف ايدوا بنشاط الخط الذي سار عليه حزبنا في التحول التعاوني، وتقدمت الحركة التعاونية الحرفية بسرعة، كما جرى ايصالهـا الى نتيجة ناجحة في غضون سنوات قليلة عقب انتهاء الحرب.

كذلك احرزت اعادة التنظيم الاشتراكية لكل من التجارة والصناعة الرأسمالية تقدما دون عوائق في كوريا الشمالية.

ان الحكم الاستعماري الطويل الامد للامبرياليين اليابانيين اعاق بشكل خطير نمو الرأسمال الوطني في بلادنا. فالرأسمال الامبريالي الياباني احتكر الفروع الرئيسية من اقتصادنا الوطني، واقتصاد اصحاب الرساميل الوطنية — باستثناء حفنة من رأسماليي الكومبرادور — كان غير ذي بال.

بعد التحرير، ونتيجة لتأميم الصناعات وخدمات النقل والمواصلات والمصارف وهلمّ جرّا — وهي المرافق التي كانت تخص الامبرياليين اليابانيين والرأسماليين الكومبرادوريين — اصبح قطاع الدولة الاشتراكي هو القطاع السائد في الاقتصاد الوطني، وكانت التجارة والصناعة الرأسمالية ضعيفة جدا منذ بداية فترة الانتقال. هذه الظروف زودتنا بالاوضاع الملائمة لتجنيد التجار والصناعيين الرأسماليين في البناء الاشتراكي واعادة تنظيم اقتصادهم بالوسائل السلمية.

خلال الفترة الانتقالية كانت سياسة حزبنا بالنسبة للتجارة والصناعة الرأسمالية تقوم على اعادة تنظيمها تدريجيا وفق خطوط اشتراكية، آخذة في الحسبان نواحيها الايجابية مع الحدّ من نواحيها السلبية.

وفي الفترة التي اعقبت الحرب الكورية نضجت مشكلة التحول الاشتراكي لكل من التجارة والصناعة الرأسمالية. فالاضرار الخطيرة التي سببتها الحرب ادت الى انهيار عدد ملحوظ من المقاولين والتجار، لكي يصبح هؤلاء من العاملين في المصانع او المكاتب التابعة لمشاريع تملكها الدولة. بينما تحوّل القسم المتبقي منهم في معظمه الى حرفيين يدويين او احتلوا منزلة التجار الصغار. وفي ظل هذه الظروف وجد التجار والصناعيون الرأسماليون انه يتعذر عليهم ترميم مشاريعهم المتهدمة، ما لم يعتمدوا على مساعدة الدولة والاقتصاد الاشتراكي، وما لم تتضافر وسائل انتاجهم واموالهم وجهودهم. علاوة على ذلك، بما ان الزراعة والحرف اليدوية كان يجري تحويلها وفقا لخطوط تعاونية، فلم يعد بامكان هؤلاء الحصول على المواد الخام وغيرها من المواد الاولية في الاسواق الخاصة. ففي الظروف التي سيطر خلالها القطاع الاقتصادي الاشتراكي على كافة مجالات الاقتصاد الوطني، كان من المحال على عدد صغير من المقاولين الخصوصيين والتجار ان يحافظوا على اقتصادهم الخاص.

لدى ادخالهم في نطاق النظام الاشتراكي للاقتصاد، اذ ذاك فقط تمكن المقاولون والتجار من تحسين اوضاعهم والعثور على طريق الى المستقبل، وخدمة الدولة والمجتمع على وجه افضل.

ان حزبنا، آخذاً بعين الاعتبار الاوضاع الخاصة السائدة في كوريا الشمالية، رسم بالتفصيل خط تحويل التجارة والصناعة الرأسمالية عبر اشكال مختلفة من الاقتصاد التعاوني. والمقاولون والتجار ايدوا خط الحزب في التعاون، ادراكاً منهم لتطابقه مع مصالحهم ولانه كان يمثل الدرب الصحيحة في نظرهم. هكذا تمت اعادة التنظيم الاشتراكي لكل من التجارة والصناعة الرأسمالية خلال فترة قصيرة.

وبفضل قيادة الحزب الصحيحة والمساعدة الفعلية من الدولة جرى تنفيذ اعادة تنظيم الاشتراكية بنجاح للحرف اليدوية ولكل من التجارة والصناعة الرأسمالية. فالحزب ، من خلال تمسكه الصارم بالمبدأ الطوعي، اجتذب الحرفيين وصغار الصناعيين والمتوسطين منهم الى مختلف تعاونيات المنتجين كل تبعاً لصناعته. وعلى اساس التوطيد الافضلي لتعاونيات المنتجين العائدة للحرفيين، تمّ بالتدريج استيعاب المقاولين في الاقتصاد التعاوني، وهنا جرى بنوع خاص استخدام الشكل « شبه الاشتراكي » على نطاق عريض. ولكي يصار الى تحويل التجار وفقاً لخطوط اشتراكية انشئت تعاونيات للتسويق او تعاونيات للانتاج والتسويق، ثم اعيد تنظيمها في وقت لاحق الى تعاونيات للمنتجين عن طريق الزيادة التدريجية في نسبة الانتاج.

ان الحزب ، في تحويله للتجارة والصناعة الخاصة وفقاً لخطوط اشتراكية، جمع على نحو وثيق بين التحوّل الاقتصادي واعادة تكوين الافراد. فالمقاولون والتجار، لدى انضمامهم الى تعاونيات المنتجين ، قطعوا صلاتهم تماماً بحياتهم الماضية التي استغلوا فيها الآخرين، وتحولوا الى اناس عاملين اشتراكيين ينتجون الثروة المادية بفضل عملهم الذاتي. ومن خلال هذه العملية تسهلت اعادة قولبتهم الايديولوجية.

وفيما كنا نقوم بالتنفيذ النشط للتحول الاشتراكي في الحرف اليدوية والتجارة والصناعة الرأسمالية، اسدينا مساعدة هائلة من جانب الدولة لتوطيد دعائم تعاونيات المنتجين التي جرى تنظيمها على هذا النمط. فالفضل يرجع الى الحسنات التي ينطوي عليها الاقتصاد التعاوني الاشتراكي والى المساعدة الفعالة من جانب الدولة واخلاص الاعضاء في عملهم، مما ادى الى تعزيز الاسس الاقتصادية لتعاونيات المنتجين بصورة سريعة والى التحسين الاضافي في مستوى

معيشة الاعضاء . واليوم تلعب الصناعة التعاونية دوراً هاماً في تطوير الاقتصاد الوطني . فيشارك الاعضاء في تعاونيات منتجينا في البناء الاشتراكي باعتزاز عظيم وبدرجة عالية من الحماس لكونهم من الشعب الاشتراكي العامل الذي يستحق الاجلال والاحترام.

مع اكمال اعادة التنظيم الاشتراكي لكل من الزراعة والحرف اليدوية والتجارة والصناعة الرأسمالية، بسطت علاقات الانتاج الاشتراكية سيطرتها التامة في المدن والارياف . فالقوى المنتجة تحررت كلياً من اغلال العلاقات القديمة للانتاج، واستغلال الانسان على يد انسان آخر تمت تصفيته الى الابد.

لقد انشأنا في القسم الشمالي من كوريا نظاماً اجتماعياً يخلو من الاستغلال والعبودية، وهو بالذات النظام الذي كان يتطلع اليه شعبنا العامل منذ امد طويل ، ولاجله قاتل الشيوعيون الكوريون ودفعوا الثمن من دمائهم . انه يمثل اعظم انتصار لشعبنا تحت قيادة الحزب.

ثمة ميزة هامة للتحول الاشتراكي في بلادنا، وهي انجازه خلال فترة قصيرة للغاية، اي في غضون اربع او خمس سنوات بعد الحرب، وبالرغم من المستوى المنخفض نسبياً للقوى المنتجة والتخلف التقني.

هناك بعض الدغماتيين ممن ساورتهم الشكوك مرة حول سياسة حزبنا في التحول الاشتراكي، ثم اعتراهم التردد والتذبذب . فقد نادوا بان «تحويل علاقات الانتـــاج غير ممكن بدون التصنيع الاشتراكي»، وان «التعاون الزراعي لا يتم بدون وجود احدث الالات الزراعية». او ان «معدل التحول الاشتراكي سريع جداً». ولم يفهموا بان التقدم السريع للتحول الاشتراكي هو ظاهرة يتحكم بها القانون وتعكس الاوضاع الخاصة في بلادنا خلال فترة ما بعد الحرب.

ان اقتصاد الدولة الاشتراكي تطور بسرعة على اساس اصلاح الاراضي وتأميم الصناعات وغير ذلك من الاصلاحات الديمقراطية التي جرى تنفيذها بعد التحرير، وساد بصورة طاغية في الصناعة والتجارة. فالخطوط الحديدية والمواصلات والمؤسسات المصرفية ومؤسسات التجارة الخارجية تمّ وضعها تحت سيطرة الدولة منذ الايام الاولى لفترة الانتقال. والقطاع الاشتراكي، الذي احتل مركزاً سائداً في الاقتصاد الوطني، مارس تأثيراً حاسماً على اقتصاد السلع الصغيرة والاقتصاد الرأسمالي، وقادهما في الطريق الحتمي للاشتراكية. لا سيما وان التطور السريع للصناعات الخاضعة لادارة الدولة قام بتوفير اساس مادي له القدرة على منح الدعم القوي لاعادة التنظيم الاشتراكي في مجالات الزراعة والحرف اليدوية والتجارة والصناعة الرأسمالية.

كذلك بالنسبة لميزان القوى بين الطبقات في البلاد، الذي رجحت كفته بصورة حاسمة لصالح الاشتراكية. ففي السنوات اللاحقة للحرب كانت القوى المعارضة للتحول الاشتراكي في المدن والارياف غير جديرة بالذكر. وجماهيرنا الفلاحية استيقظت سياسياً واتحدت بحزم تحت راية الحزب من جراء الكفاح الثوري الطويل الامد ضد الامبرياليين اليابانيين والمالكين الكوريين، وبفضل نضالها لاجل بناء حياة جديدة بعد التحرير، ولا سيما تحت تأثير المحن القاسية التي مرت بها خلال حرب تحرير الوطن. ان اكثرية المقاولين والتجار، ومعهم الشعب باسره، لم تشارك في الثورة الديمقراطية عقب التحرير فحسب، بل ايدت السياسات التي اتبعها حزبنا وسارت عليها سلطة الشعب في عملية البناء الاشتراكي. فالمكانة العظيمة التي التي احتلها الحزب بين جماهير الشعب ، والتفاف الناس من مختلف مجالات الحياة حوله، والوعي السياسي المرتفع لدي الجماهير —

كلها برهنت عن كونها ضمانات هامة لتنفيذ التحول الاشتراكي بنجاح.

اما بالنسبة للتصنيع الاشتراكي والآلات الزراعية الحديثة، فلا حاجة بنا الى القول بان ضمان النصر التام للاشتراكية لا يتحقق بدون المزيد من تطوير الصناعة وتجهيز كافة فروع الاقتصاد الوطني، ومن جملتها الزراعة، بالتقنية الحديثة. غير انه يتعذر تأجيل التحول الاشتراكي، حين تتطلب الحياة بالذات اعادة تنظيم فورية لعلاقات الانتاج البالية، متى كانت هناك قوى ثورية على استعداد لتنفيذ ذلك، رغم الانخفاض النسبي في مستوى القوى المنتجة، في درجة التقدم التقني.

كانت سياسة حزبنا تقوم على تأمين التقدم السريع للقوى الانتاجية، وبنوع خاص، على فتح جادة عريضة امام الثورة التقنية، حيث يأتي في الطليعة والاولوية امر تحويل علاقات الانتاج تبعاً لخطوط اشتراكية وانطباقاً على المتطلبات المستحقة للتطور الاجتماعي، وذلك بدلاً من انتظار الصناعة لكي تبلغ درجة من التطور كافية لتنفيذ اعادة البناء التقنية للاقتصاد الوطني. وبتحويلنا لعلاقات الانتاج، وبهذا فقط، استطعنا ترميم القوى المنتجة وتطويرها الاضافي على جناح السرعة، بعد الاضرار الجسيمة التي عانتها من جراء الحرب، وتسنى لنا دفع عجلة الثورة التقنية بقوة الى الامام ودون تأخير لكي تساير ركب تطوير الصناعة.

عندما تقدم حزبنا بمهمة التحول الاشتراكي الشامل بعد الهدنة، اخذ البعض يجادلون بقولهم ان التحول الاشتراكي ما زال «سابق الاوان»، واصروا على وجوب الامتناع عن دفع عجلة الثورة الى الامام في القسم الشمالي من البلاد حتى يتم توحيد الشمال والجنوب وتخرج الثورة الديمقراطية ضد الامبريالية والاقطاع منتصرة في

البلاد كلها . لقد اعتبروا ان الثورة الاشتراكية في الشمال تقف ضد قضية توحيد البلاد. وانها تسيء بنوع خاص الى عملية حشد كافة القوى الوطنية والديمقراطية في كوريا الجنوبيـــة لاجل النضال ضد الامبريالية والاقطاع. وطبعاً، كانوا على خطأ.

ليس هناك من سبب على الاطلاق يحمل كوريا الشمالية على مراوحة الخطى لان كوريا الجنوبية لم تتحرر بعد والثورة الديمقراطية لم تنتصر فيها حتى الان. فالثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية لم ترتفع رايتهما كمطلب لا مفر منه للتطور الاجتماعي في القسم الشمالي من البلاد فحسب، بل كمطلب حيوي للثورة الكورية من اجل توطيد القاعدة الديمقراطية في الشمال، سياسياً واقتصادياً. ان الضمانة الاشد اهمية لانتصار الثورة الكورية هي في التخلص من العناصر الرأسمالية واستئصال كافة جذور الثورة المضادة في الشمال، بحيث تبنى معاقل متينة للاشتراكية في المدن والارياف.

اقام حزبنا، بواسطة تعبئة الجماهير، نظاماً اشتراكياً في الشمال ووطد دعائمه بكافة الطرق. وبناء عليه، فقد شيد هذا القسم من البلاد بمثابة قاعدة صوانية للثورة الكورية، وجعلها قوة حاسمة في تعجيل التوحيد السلمي للبلاد. واليوم فان نمو القوى الاشتراكية والحياة السعيدة الحرة للشعب في ظل النظام الاشتراكي بالشمال تمارس تأثيراً ثورياً هائلاً على جميع القوى الوطنية، ومن جملتها حتى البورجوازية الوطنية، ناهيك بالعمال والفلاحين في كوريا الجنوبية. كما تلهم الى ابعد حدود الالهام كفاح الشعب في كوريا الجنوبية ضد الامبرياليين الاميركيين واتباعهم.

ان حزبنا — كما ذكرت اعلاه — في تطبيقه الخلاق للحقيقة الجـــامعة للماركسيةـــاللينينية على اوضاع بلادنا الخاصة، طرح في الوقت المناسب مهمات التحول الاشتراكي بالتوافق مع المتطلبات

المستحقة للتطور الاجتماعي، واوجد سياسة صحيحة لوضعها موضع التنفيذ، ثم طبّق السياسة بكل حزم وتماسك عبر تعبئة الجماهير، فيما تغلب على الانحرافات اليمينية و «اليسارية» من كافة الانواع.

ولان سياسة الحزب في التحول الاشتراكي كانت صائبة، والجماهير التي تقبلتها بحماس تمت تعبئتها لاجل وضعها موضع التنفيذ وكانت على درجة مرتفعة من الحماسة الثورية، فقد استطعنا بسهولة كبيرة، وفي غضون مدة قصيرة من الزمن، انجاز المهمات الثورية الاشد تعقيداً وصعوبة في تحويل الزراعة والحرف اليدوية والتجارة والصناعة الرأسمالية وفقاً لخطوط اشتراكية، واقامة النظام الاشتراكي المتقدم في القسم الشمالي من كوريا.

حركة « تشوليما »

تم احراز المنجزات الرائعة في البناء الاشتراكي داخل بلادنا في غمرة الانتفاضة العظمى من البناء الاشتراكي وابان مسيرة حركة «تشوليما»*.

ان حركة «تشوليما» ظاهرة تتجلى فيها القوة الخلاقة والهائلة لشعبنا الذي التف بحزم وثبات حول راية الحزب. وهي حركة شعبية على نطاق الامة باسرها من اجل تحقيق السرعة القصوى في بنائنا الاشتراكي.

لقد ورثت بلادنا اقتصاداً متخلفاً وثقافة متخلفة عن المجتمع القديم، وخاضت ، بالاضافة الى ذلك ، حرباً ضروس لمدة ثلاث سنوات طويلة. نحن نبني الاشتراكية في الظروف السائدة من

* تقول اسطورة كورية قديمة بان «تشوليما» هو حصان مجنح قادر على حمل راكبه بسرعة مئات الاميال في اليوم الى «ارض السعادة». ولقد اعطي هذا الاسم للحركة التي جرى اطلاقها عام ١٩٥٧ بقصد تحقيق الخطة الخمسية للتصنيع قبل الاوان.

انقسام البلاد الى شمال وجنوب، ونقف وجهاً لوجه امام الامبرياليين الاميركيين، مثلما نناضل في الوقت نفسه في سبيل التوحيد السلمي. في مثل هذا الوضع كان محتماً لكفاحنا ان يكون شديداً للغاية. ولكي نتخلص بسرعة من التخلف الذي تركه لنا التاريخ، ونعجل في عملية توحيد البلاد — وهذا التوحيد هو مهمتنا الوطنية العليا — ترتب علينا ان نسير الى الامام بمعدل اسرع كثيراً من مسيرة الشعوب الاخرى.

ونظراً لهذا الشرط في تطور ثورتنا، قام حزبنا برسم خطة مفصلة وكفيلة بتعجيل البناء الاشتراكي في الشمال. وعلى هذا الاساس، عمد الى تنظيم وتعبئة الشعب العامل برمته في الكفاح البطولي لاجل البناء الاشتراكي.

ان شعب بلادنا العامل، تثقف وتدرب على يد الحزب، وكان يعي تماماً المتطلبات الملحة لتطوير ثورتنا والرسالة التاريخية التي عهد بها اليه. فمنح تأييده الاجماعي لخط الحزب في تعجيل البناء الاشتراكي.

واستجابة منه بالفعل لنداء الحزب «انطلقوا الى الامام بسرعة تشوليما» ! انطلق شعبنا العامل، في السرّاء والضرّاء، لتنفيذ المهمة التي طرحها الحزب. واندفعوا قدماً دون توقف، يجاور الواحد منهم الاخر، قاهرين كافة الصعاب ومتغلبين على جميع العقبات.

هكذا صنعت ابتكارات جديدة واجترحت معجزات تهز العالم في كل يوم تقريباً وعلى جميع جبهات البناء الاشتراكي.

لقد شيدت طبقتنا العاملة والبطلة افرانا عالية لصهر المعادن تتراوح طاقة الواحد منها بين ٣٠٠,٠٠٠ و ٤٠٠,٠٠٠ طن، واستغرق بناء الفرن ما يقل عن سنة. وقامت بتمديد خط حديدي قياسي يبلغ طوله اكثر من ٨٠ كيلومترا في غضون ٧٥ يوماً، كما انشأت

مصنعاً ضخماً وعصرياً لصنع «الفينالون»*، فوق رقعة من الارض كانت خراباً، في مدة تجاوزت السنة بقليل. ان شعبنا العامل انتج ما يزيد عن ١٣,٠٠٠ آلة لصنع الادوات متجاوزاً بذلك الحدود المرسومة في خطة الدولة خلال سنة واحدة، ومطلقاً المبادرة في حركة اكثار الآلات المكنية. ففي غضون فترة تتراوح بين الثلاثة والاربعة شهور اقاموا اكثر من الف معمل للصناعة المحلية باستخدام المواد المهملة والطاقات البشرية العاطلة عن العمل في المناطق المحلية. ونفّذوا خلال ستة شهور عملاً ضخماً في استصلاح الطبيعة بواسطة ري ٣٧٠,٠٠٠ «جونغبو»** من حقول الارز والاراضي الجافة. نستطيع الاتيان على ذكر حالات عديدة من هذا النوع.

كل هذه الامور ترمز الى الروح البطولية والموهبة الخلاقة لدى شعبنا المندفع الى الامام بسرعة « تشوليما » وتحت قيادة الحزب.

ومع تعزيزنا المطرد لحركة « تشوليما »، استطعنا تأمين معدل سنوي لنمو الانتاج الصناعي يتراوح بين ٣٠ — ٤٠ بالمائة او حتى يزيد عن ذلك، ودفعنا الى الامام عجلة مزارعنا المتأخرة في فترة قصيرة وشيدنا من جديد المدن والقرى فوق خرائبها.

ان المد المرتفع للبناء الاشتراكي وحركة « تشوليما » في بلادنا هما حصيلة طبيعية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية العظمى خلال فترة ما بعد الحرب ولكافة القوى المادية والمعنوية التي اختزنها حزبنا وشعبنا في سياق كفاحه الشاق والطويل الامد.

ان النصر الحاسم للثورة الاشتراكية وايجاد اساس اقتصادي

---

*«الفينالون» (Vynalon) نوع من الالياف الاصطناعية، قام بتطويره الدكتور لي سونج جي. تتألف مادته الخام الاساسية من الحجر الكلسي الموجود بغزارة في كوريا الشمالية.

**ال«جونغبو» (jongbo) يساوي هكتارا واحدا او ٢,٤٧ اكرة.

مستقل قاما بتوفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمادية للانتفاضة العظمى في مجال البناء الاقتصادي والثقافي، وبتمهيد السبيل امام حركة « تشوليما ».

غير ان الظروف والامكانات الموضوعية لا تكفي وحدها لتحقيق الانتفاضة الكبرى في حقل البناء الاشتراكي. واشد حسما منها هي قوانا الذاتية. اي قدرة الحزب على قيادة الجماهير في الانتفاضة الثورية، وعزم الجماهير الثابت على تنفيذ مشيئة الحزب.

لقد احرز حزبنا مكانة وثقة عظيمتين بين الجماهير، بفضل كفاحه الشاق، واستطاع ان يحشد تلك الجماهير حوله بشكل متين. فالوحدة التي لا تقصم لصفوف الحزب وتوطيد القيادة الماركسية — اللينينية على كافة مستوياته، ضاعفت من قدرة حزبنا النضالية وزادت من مكانته ونفوذه بين الجماهير. وهكذا فان ارادة الحزب وافكاره تغلغلت على الدوام عميقا في نفوس الجماهير واصبحت ارادتها هي وافكارها.

ان شعبنا تقبل سياسات الحزب وخطه باعتبارها مصلحة حيوية بالنسبة له، ونذر كل ما يملك من طاقات للنضال في سبيل قضية الثورة ولاجل ازدهار بلاده وتقدمها. فقد كان هذا الشعب محروما من السلطة في السابق، ثم استولى عليها ودافع عنها بدمائه. كانوا مستعبدين وأذلاء سابقا، اما اليوم فانهم احرارا من كل استغلال وعبودية. ولذا فمن الطبيعي ليس الا، ان يظهروا حماسة ثورية عظيمة لرفع شأن بلادهم المتخلفة، وايصالها الى مصاف البلدان المتقدمة، ولتحسين أوضاعهم المعيشية الصعبة في وقت مبكر قدر الامكان.

ان حزبنا، في استناده الثابت الى الحماس السياسي المرتفع والقدرة الخلاقة التي لا تنضب لدى الشعب العامل، قد باشر بمشاريع

جريئة على كافة جبهات البناء الاشتراكي، ونفّذها بحيوية ونشاط.

ففي صياغة سياسته لكل فترة من فترات تطور الثورة لم يضع حزبنا نصب عينيه الحاضر والمستقبل المباشر فحسب، بل تنبأ علميا بالاحتمالات البعيدة المدى لتطور البلاد، وبيّن للجماهير الاتجاه الصحيح وهدفاً واضحاً في كفاحها. وفور الانتهاء من صياغة سياسة ما، لم يتراجع حزبنا ابدا في الظروف المعقدة والصعبة، بل مضى في تنفيذ سياسته ومتابعة خطه حتى النهاية بعناد لا يعرف الكلل.

كان حزبنا يحث الجماهير بنشاط للحفاظ على حماسها الثوري المرتفع، وما ان يفرغ من البت بامر مشكلة، حتى يبادر على الفور الى طرح المشكلة التالية من اجل حلها، فيذكّي بذلك شعلة الحماس الشعبي للتقدم المستمر والابتكارات المتواصلة في جميع حقول البناء الاشتراكي. وفي الوقت ذاته ادرك حزبنا على نحو صحيح الحلقة الرئيسية في كل فترة من فترات البناء الاشتراكي وركّز جهوده عليها، فاستطاع بذلك ان يحل المشكلة تلو الاخرى وحقق السيطرة الكاملة على السلسلة كلها من البناء الاشتراكي.

ان بصيرة الحزب العلمية في صياغة السياسة، وامانته للمبدأ الماركسي-اللينيني واندفاعه الثوري الرائع في تنفيذ تلك السياسة، كلها اقنعت الشعب العامل بنجاح اعماله وجعلته يتقدم دون تردد او اضطراب نحو انتصار قضية الاشتراكية العظمى على الدرب التي انارها الحزب.

فقيادة الحزب الحكيمة، واتحاده المتين مع الشعب، وتصميم هذا الشعب الثابت على احراز التقدم بسرعة وحماسته الثورية - هذه كلها تقبع وراء الانتفاضة العظمى في البناء الاشتراكي وحركة «تشوليما»، وتؤلف الضمانة الحاسمة لجميع انتصاراتنا.

وكما تعلمنا الماركسية–اللينينية، فان جماهير الشعب هي صانعة التاريخ. ولا يمكن بناء الاشتراكية والشيوعية الا بواسطة العمل الواعي والخلاّق للملايين الكادحة. لذا ثمة اهمية قصوى في البناء الاشتراكي لايقاظ القدرة الخلاّقة لدى الجماهير الى ابعد حد، وافساح المجال الكامل امام حماستها ومبادرتها ومواهبها. ان القوة العظيمة لحركة «تشوليما» تكمن في حقيقة كونها بالذات حركة جماهيرية افسحت المجال كاملا لحماسة شعبنا الثورية وموهبته الخلاّقة.

وكما هي الحال بالنسبة لجميع حركات الجماهير الموجهة نحو الابتكار، فان حركة «تشوليما» قد ولدت وتطورت في سياق التغلب على المصاعب والعقبات، ومن خلال النضال ضد القديم. فعندما دخل البناء الاشتراكي في بلادنا مرحلة الانتفاضة كانت العقبات الرئيسية التي اثارت الحماسة الثورية والنشاط الخلاّق لدى الشعب العامل هي: السلبية والمحافظة والتعمية المحيطة بالتقنية. السلبية والمحافظة في البناء الاشتراكي وجدت تعبيرها في التشكيك بقدرة طبقتنا العاملة البطلة وبالقوة الخلاّقة والموهبة التي لا تنضب عند شعبنا. ولقد حاول السلبيون والمحافظون كبت ابداعية الجماهير عن طريق تمسكهم بالقدرات والمقاييس التي كان لها تقديرها في الماضي، ومن خلال تقديمهم للعلم والتقنية على انهما من قبيل الاسرار. فالصعاب هوّلت عليهم وخافوا من الابتكار، لذا حاولوا ايقاف حركة الجماهير الرائعة في مسيرتها الصاعدة. وبدون تحطيم السلبية والمحافظة والتعمية المحيطة بالتقنية، فان الانتفاضة الكبرى في البناء الاشتراكي ما كان ليتم تحقيقها ولا امكن تطوير حركة «تشوليما».

خاض حزبنا صراعا ايديولوجيا قويا بين صفوف الكوادر والشعب العامل ضد السلبية والمحافظة، وبذل جهودا لا تعرف

الكلل لتسليحهم بالروح الثورية في التفكير بجرأة والتصرف بشجاعة واحراز التقدم المستمر وصنع الابتكارات المتواصلة. فالحزب كان يعتقد دوما بالقدرة الخلاّقة العظمى للجماهير، وقد ايّد بنشاط اقتراحاتهم ومبادراتهم الجريئة، فاسدى لهم كل مساعدة ممكنة لتحقيق ذلك في الحياة. ومن خلال استلهامه الذي لا يحد لقيادة الحزب الصحيحة، حطم شعبنا العامل السلبية والمحافظة، وتغلب بشجاعة على جميع الصعوبات. مثلما انجز مآثر بطولية لا تحصى في ميدان العمل، ولم يكن بالامكان تصورها ابدا في الماضي.

ولتشجيع درجة عالية من الحماس في العمل وفي النشاط الخلاّق بين الجماهير لاجل البناء الاشتراكي، ثمة اهمية بالغة لتعزيز وعيها السياسي والايديولوجي دون انقطاع، ولدمج هذا الوعي على نحو مرض مع مبدأ الحافز المادي.

فالانتفاضة الحقة في حقل العمل الجماهيري لا يمكن حدوثها، والبطولة الجماهيرية الحقة لا يمكن بروزها في البناء الاشتراكي الا متى كانت جماهير الشعب العامل متسلحة على نحو ثابت بروح الاخلاص المتفاني للبلاد والشعب. وما لم يتم تعزيز اليقظة السياسية والمستوى الايديولوجي للجماهير بصورة مطردة، فمن غير الممكن تنشئة الموقف الشيوعي الحقيقي من العمل في نفوسهم.

وفي ظل الاشتراكية ينبغي على الدوام تدعيم المنبه السياسي والمعنوي الى العمل بمنبه مادي. فالتوزيع حسب نوعية العمل المؤدى وكميته هو قانون موضوعي في المجتمع الاشتراكي. انه وسيلة قوية لمعارضة الذين لا يشتغلون ويحاولون العيش على حساب الاخرين، ولاعطاء منبه مادي لحماس الشعب العامل في سبيل الانتاج.

لقد اتخذ حزبنا باطراد الخط القائل بمنح الافضلية للعمل السياسي في جميع النشاطات، وتعزيز الثقافة بين صفوف الشعب العامل

لمساعدته على اظهار الحماس الطوعي والاخلاص في العمل، بينما تمسّك حازما بالمبدأ الاشتراكي في التوزيع لاثارة اهتمامهم المادي في نتائج عملهم.

ان صوابية هذا الخط تجد تعبيرها الحي في انتفاضة العمل التي لم يسبق لها مثيل بين صفوف شعبنا العامل. وهم اليوم يستخدمون طاقاتهم وموهبتهم لمنفعة الدولة والمجتمع، ولاجل سعادتهم بالذات. كما تجري بينهم تنمية سريعة للخصال الشيوعية الرائعة في حب العمل واعتباره شأنا مشرّفا الى اقصى حد، ومساعدة الواحد للاخر والعمل جماعيا والتمتع سوية بحياة سعيدة.

وحماسة الجماهير للعمل ومبادرتها الخلاّقة لا تستطيع اظهار قوتها الفعلية الا متى اقترنت بالعلم والتقنية. فالحماس الجماهيري وحده، وخلوا من العلوم والتقنية المتقدمة، لا يتيح لنا السير بعيدا الى الامام، ولا يمكّننا من القيام بابتكارات متواصلة.

ولاجل التطوير السريع للعلوم والتقنية، ينبغي تجنيد الجماهير العريضة للشعب العامل في خدمة هذا التطوير بنشاط، مثلما ينبغي تعزيز التعاون الخلاّق بين العمال والفلاحين من جهة، والعلماء والتقنيين من جهة ثانية. لقد حطمنا كليا النظرة الخاطئة بان هناك فئة خاصة من الناس فقط تستطيع تطوير العلم والتقنية، واطلقنا بين صفوف الشعب العامل حركة جماهيرية لاكتساب التقنيات الجديدة، ملهمين اياهم للقيام بابتكارات تقنية متواصلة. وفي تقدمنا التقني حاربنا بعزم وطيد النزعة الرامية الى التقليل من شأن الاقتراحات والمبادرات الخلاّقة للعمال والفلاحين، كما حرصنا في الوقت ذاته اشد الحرص على مكافحة النزعة التي تتجاهل اهمية العلم ودور العلماء. حاولنا دائماً ان نجمع بين العمل والعلم وان نشجع التعاون الوثيق بين العمال والفلاحين من جهة، والعلماء والتقنيين من جهة

اخرى. وعندما تسنى لجماهير الشعب العامل امتلاك العلم والتقنية، وتم تعزيز التعـــاون بين العمال والفلاحين من جهة والعلماء والتقنيين من جهة ثانية، تطورت العلوم والتقنية في بلادنا بمعدل اكثر سرعة وتفتحت حركة جماعية للتجديد التقني على نطاق واسع في جميع حقول الاقتصاد الوطني.

نتيجة لذلك، برزت كل حكمة شعبنا ومواهبه وحماسه وقدراته الخلاّقة، وازهرت براعمها في حركة «تشوليما» ـ بعد ان كانت فيما مضى عرضة للقمع تدوسها الاقدام ويلفها النسيان ـ فأدى بروزها الى تحقيق ابتكارات متواصلة في مجال البناء الاقتصادي والثقافي.

ان المغزى السياسي والاقتصادي العظيم لحركة « تشوليما » يكمن في الدرجة الاولى بكونها قد انجبت معدلا مرتفعا من البناء الاشتراكي.

فالمعدل المرتفع من النمو الاقتصادي هو القاعدة في المجتمع الاشتراكي، والتطوير المخطط له والمتناسب في الاقتصاد الوطني هو شرط مسبق لهذا النمو. واذا ما حدث انتهاك لمبادىء التخطيط والتوازن في التطور الاقتصادي، فان ذلك سوف يؤدي الى ضياع كمية ضخمة من المواد والاموال والطاقة العمالية، ومن شأنه في نهاية المطاف ان يعيق التطور الاقتصادي العام، على الرغم من تمتع فروع معينة ولفترة مؤقتة، بمعدل مرتفع النمو.

ان ارتفاع معدل البناء الاشتراكي في بلادنا اصبح ممكنا على اساس تنمية للاقتصاد الوطني تستند الى التخطيط والتناسب. ولهذا السبب امكن الحفاظ على معدل مرتفع للتنمية، وتسنى التعجيل في البناء الاشتراكي بمجمله خلال فترة الخطة الخمسية، ناهيك بفترة الاصلاح التي اعقبت الحرب.

ومهما ارتفع معدل التطور الاقتصادي، لن يكون هناك اي

اخلال بالتناسب طالما ان المعدل يستند بشكل صارم الى الامكانيات الفعلية. طبعا، انه لمن الصعب جدا الحفاظ على تكافؤ مناسب ازاء الاحتفاظ بمعدل مرتفع للغاية. لكن هذا المعدل يجب الا تخفف سرعته للحفاظ على التوازن. فالتخطيط والموازنة لا يؤلفان غايات في حد ذاتها، بل هما وسائل لبلوغ معدل مرتفع من التطور. وعليه، هناك اهمية بالغة في الاعتماد على حسنات النظام الاشتراكي والقدرة الخلاّقة للجماهير، وفي استخدام الاحتياطي الكامن والطاقات المخزونة لدى الاقتصاد الوطني الى اقصى درجة ممكنة، بحيث يصار في آن واحد الى تطوير جميع الفروع بمعدل سريع. كنا دوما في بنائنا الاشتراكي نجري حسابات دقيقة للظروف والامكانيات المادية، وفي الوقت نفسه، نضع ثقتنا بالحماس الثوري والقدرة الخلاّقة لدى شعبنا الذي انصهر في بوتقة الكفاح الشاق. وعلى هذا الاساس قمنا دائماً برسم الخطط الفعالة والجريئة وبتعبئة الجماهير لاجل تحقيقها.

وفي الوقت ذاته، قام حزبنا بالربط الصحيح والتنسيق الكافي بين تطور كافة فروع الاقتصاد الوطني، لكي يدفع الى الامام وعلى جناح السرعة تلك الفروع المتعثّرة في نموها وللحيلولة دون بروز التفاوت. لقد جعل حزبنا سنة ١٩٦٠ بمثابة فترة للتكيف. وكان هذا انسب اجراء واكثره حكمة لضمان تناسب دقيق في الاقتصاد الوطني والابقاء على معدل مرتفع للتطور. ففي العام ١٩٦٠ عمدنا الى تخفيف الضغط عن بعض الفروع، وهو ضغط نشأ في سياق التطوير السريع، والى تدعيم بعض الفروع المتلكئة، والاستمرار في تحسين المستويات المادية والثقافية للشعب. فكانت النتيجة اننا حققنا، او تجاوزنا في التحقيق، ولدى جميع الفروع، الواجبات المعينة في ظل مشروع السنوات الخمس، وقمنا بتوطيد اضافي

لنجاحاتنا، كما اتخذنا الاستعدادات الكاملة لتحقيق خطة جديدة وطويلة المدى بنجاح. وهذا ما اتاح لنا امكانية الحفاظ على الانتفاضة في البناء الاشتراكي وتوسيع نطاقها، والمضي في تقدم « تشوليما » على مستوى اعلى.

ان حزبنا وجد في حركة « تشوليما » ضمانة اكيدة لبناء الاشتراكية بنجاح في بلادنا. ولقد امسك بزمام هذه الحركة بحزم وثبات وقام على تطويرها باستمرار من حيث المدى والعمق.

تطورت حركة « تشوليما » اكثر من السابق بعد اتمام التحويل الاشتراكي لعلاقات الانتاج، وفي مجرى كفاح الحزب الشامل ضد بقايا الافكار البالية مثل السلبية والمحافظة والتعمية، وابان التصعيد المضاعف للتثقيف الشيوعي بين الجماهير والتحول الجذري في عمل الحزب باتجاه النشاط الحي والخلاّق مع الشعب.

من خلال اعتباره للمهمة الاولى في العمل الحزبي بانها تثقيف الشعب كله واعادة قولبته وتوحيده بشكل أشد متانة حول رايته، عمد حزبنا الى تعزيز نشاطه بين الشعب بكل الطرق الممكنة، وفوق ذلك، انهمك في التثقيف الشيوعي المكثّف بين صفوف الجماهير جاعلا اياه مقرونا بالتثقيف في تقاليدنا الثورية. ولدى قبول الجماهير بخط الحزب في تثقيف كل الشعب واعادة قولبته، اصبحت هذه القولبة عمل الجماهير ذاتها، وارتبطت على نحو وثيق اكثر بنشاطاتها الانتاجية.

ان الميزة الرئيسية لطاقم العمل في حركة «تشوليما»*، وهي الان قيد الانتشار السريع بين صفوف شعبنا العامل، تكمن في الجمع

* جاءت المبادرة في حركة طاقم العمل بناء على اقتراح كيم ايل سونج في مصانع كانغسون للفولاذ عام ١٩٥٩، وتطورت بسرعة الى مرحلة اعلى من حركة « تشوليما » وانعقد اول مؤتمر وطني للسائرين في ركاب «طاقم العمل» داخل «تشوليما» بشهر آب (اغسطس)، ١٩٦٠. (للاطلاع على وصف كامل، انظر كيم بيونغ سيك – كوريا الحديثة، نيويورك ١٩٧٠).

الوثيق بين حملة الابتكار الجماهيري في الانتاج وتثقيف العمال واعادة قولبتهم.

وحركة طاقم العمل هذه، باعتبارها شكلا مكثّفا وصيغة ارفع لحركة « تشوليما »، لم تصبح فحسب دافعا قويا لتطوير الاقتصاد الوطني وصيغة مثلى للادارة الاقتصادية الجماهيرية بواسطة الشعب العامل، بل هي تؤلف ايضا وسيطا ممتازاً من التثقيف الجماعي لاجل تحويل كل امرىء الى شخص من النوع الشيوعي الجديد. ان الممتطين صهوة حركتنا — « تشوليما » — ليسوا من اصحاب الابتكار في الانتاج فحسب، بل هم من الاشخاص القديرين في الادارة والخبراء في التنظيم والمربين الشيوعيين الحقيقيين.

وفي بلادنا حاليا، تسير حركة « تشوليما » القائمة على طاقم العمل في جميع ميادين الصناعة والزراعة والنقل والبناء والعلوم والتربية والثقافة والصحة العامة وهلمّ جرّا. كما ان صفوف « الراكبين صهوة الحركة »، وهم ابطال عصرنا، تنمو عددا من يوم الى يوم. وعند نهاية شهر آب من هذا العام كان اكثر من مليوني شخص من الشعب العامل قد انضموا الى الحركة. فنال ٤,٩٥٨ طاقما للعمل ومشغلا، تضم ما مجموعه ١٢٥,٠٢٨ شخصا، لقب « تشوليما ». وهناك ٥٥ طاقما للعمل تضم ١,٤٥٩ شخصا جرى تكريمها مرتين، فاصبحت تحمل اللقب مضاعفا.

هكذا اصبحت حركة « تشوليما » حركة ثورية عظمى لملايين العمال في بلادنا، وجرفت كل الاشياء البالية من كافة مجالات الاقتصاد والثقافة والايديولوجية والاخلاق، لكي تقوم بابتكارات متواصلة وتعجّل في عملية البناء الاشتراكي بمعدل لم يسبق له مثيل. لقد غدت الحركة بمثابة الخط العام لحزبنا في البناء الاشتراكي.

ان جوهر هذا الخط يقوم على توحيد الشعب العامل برمته

توحيدا متراصاً حول حزبنا، وذلك عن طريق تثقيفهم واعادة قولبتهم في الايديولوجية الشيوعية، وافساح المجال كاملا امام حماستهم الثورية وموهبتهم الخلاّقة، لكي يتسنى بناء الاشتراكية على نحو اسرع وافضل. فالحيوية التي لا تقهر في هذا الخط، تكمن في حقيقة كونه صادرا عن مبادرة الجماهير ذاتها، وبانه خط قدمه الحزب باعتباره يعكس ارادة الجماهير ويعمم تجاربها النضالية، ولان الجماهير بالتالي منحته قبولها من صميم القلب.

وبفضل هذا الخط احرز حزبنا انتصارات عظيمة في البناء الاشتراكي، كما ان اتّباعه لهذا الخط سوف يؤهله لبلوغ انتصارات اعظم منها.

ج

المسألة الريفية في ظل الاشتراكية

مبادئ أساسية

تتبدّى المسألة الريفية في ضوء مختلف على اختلاف مراحل تطور الثورة.

في المرحلة المعادية للامبريالية والاقطاع من الثورة الديمقراطية كانت المسائل الفلاحية والزراعية تتألف من اعتاق الفلاحين من الاستغلال على يد مالكي الاراضي، وتحرير القوى المنتجة في الزراعة من اغلال العلاقات الانتاجية الاقطاعية عن طريق الغاء ملكية الاراضي الاقطاعية في الارياف. لقد استطعنا حلّ هذه المسائل بنجاح في تنفيذ اصلاح الاراضي بطريقة شاملة، واستنادا الى المبدأ القائل بمصادرة اراضي المالكين وتوزيعها على الفلاحين بدون استيفاء ثمن منهم.

وفي مرحلة الثورة الاشتراكية تتألف المسائل الفلاحية والزراعية من اعتاق الفلاحين مرة واحدة وبصورة نهائية من كافة انواع الاستغلال والاستعباد، والتحرير التام للقوى المنتجة في الزراعة من اغلال العلاقات الانتاجية القديمة، والمرتكزة على الملكية الخاصة، بتصفية العناصر الرأسمالية في الريف واعادة تنظيم الاقتصاد الفلاحي الخاص على نمط اقتصاد جماعي اشتراكي. لقد تمكنا من حل هذه المسائل بجدارة بتنفيذ النظام التعاوني الاشتراكي في الزراعة من

مختارات من: «موضوعات حول المسألة الريفية الاشتراكية في بلادنا». وقد جرى تبنيها في الجلسة الثامنة لكافة اعضاء اللجنة المركزية الرابعة لحزب العمال الكوري، بتاريخ ٢٥ شباط (فبراير)، ١٩٦٤.

خلال التعليم بالمثل والقدوة، وبواسطة تطبيق المبدأ الطوعي، تحت القيادة القوية لكل من الحزب والدولة وبمساعدتهما الفعلية.

ان النظام الاشتراكي في الزراعة يتمتع بتفوق حاسم على الاقتصاد الفلاحي الخاص والنظام الرأسمالي في الزراعة. فهو يفتح جادة عريضة امام تطوير القوى المنتجة في الزراعة ويفسح مجالات لادخال التحسين السريع على الحياة المادية والثقافية للفلاحين.

والسؤال هو عن كيفية تسيير العمل الريفي وكيفية تطوير الاقتصاد الريفي في ظلّ النظام الاشتراكي.

ففي اعقاب انتصار النظام الاشتراكي داخل المدن والارياف، تطرح المسألة الريفية نفسها في ضوء يختلف جوهريا عن الفترات السابقة.

وفي ظل الاشتراكية تصبح المسائل الفلاحية والزراعية شأنا من شؤون تطوير القوى المنتجة في الزراعة الى مستوى عال، وجعل حياة الفلاحين ملأى بالرخاء والبحبوحة، وازالة التخلف من الارياف وهو تخلف من بقايا المجتمع الاستغلالي، بالاضافة الى محو التمييز تدريجيا بين المدينة والريف وعلى اساس التعزيز المتواصل للنظام الاشتراكي الذي انشىء في الارياف.

ان الازالة التدريجية للتمييز بين المدينة والريف تشكل مهمة من بين اكثر المهمات جوهرية في بناء الاشتراكية والتمهيد للانتقال نحو الشيوعية، بينما يتم في الوقت ذاته توطيد النظام الاشتراكي في الزراعة وتطويره. هذه المهمة المعقدة والصعبة لا يمكن حلها الا بواسطة الكفاح والجهود الطويلة الامد والتي لا تعرف التراجع.

ومع اتمام التحول الاشتراكي كانت هذه المهمة قد وضعت على جدول الاعمال اليومي في بلادنا. وكان على عملنا في المناطق الريفية ان يسير باتجاه ايجاد الحل لهذه المشكلة.

ان الحل الناجح للمسائل الفلاحية والزراعية في ظل الاشتراكية

يفرض حتما التمسك الحازم بثلاثة مبادىء اساسية في العمل الريفي:

اولا : يجب تنفيذ الثورات التقنية والثقافية والايديولوجية بصورة شاملة في المناطق الريفية.

ثانيا : ينبغي تقوية الامور التالية بكافة الطرق: زعامة الطبقة العاملة للفلاحين، مساعدة الصناعة للزراعة ودعم المدن للارياف.

ثالثا : يجب تقريب الارشاد والادارة في الاقتصاد الريفي، بصورة مطردة وعلى نحو وثيق، من المستوى المتقدم لادارة المشاريع الصناعية، كما يجب تقوية الصلات بين ملكية الشعب كله والملكية التعاونية، وتقريب الملكية التعاونية باستمرار من ملكية الشعب كله.

١) الثورات التقنية ، والثقافية ، والايديولوجية

يجب المضي في الثورة لبلوغ مرحلة بناء الاشتراكية على النطاق الاكمل، وتمهيدا للانتقال التدريجي الى الشيوعية.

ان حقيقة بقاء التمييز بين المدينة والريف والتمييز الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين حتى بعد تصفية الطبقات المستغلة واتمام التحول الاشتراكي تظهر انه ينبغي المضي في الثورة، وانه يجب تنفيذ الثورة في المناطق الريفية، على الاخص، بمزيد من الشمول. فلو جرى ايقاف الثورة لانه تم الوصول الى التعاونية الاشتراكية، لتعذر الحفاظ على حماس الفلاحين ومضاعفته، وهو الحماس الذي اذكت شعلته الثورتان الديمقراطية والاشتراكية. وبدون متابعة الثورة في الارياف لا يمكن توطيد النظام الاشتراكي في الزراعة وتطويره، ولا يمكن اظهار حسناته او ازالة الفوارق المميزة بين المدينة والريف.

ان الثورات التقنية والثقافية والايديولوجية هي المهمات الثورية

المحورية التي ينبغي انجازها في المناطق الريفية عقب الانتهاء من اقامة التعاونية الاشتراكية.

وتلكؤ القرى الزراعية خلف المدن يجد تعبيره، في المقام الاول في واقع استناد الزراعة الى اساس مادي وتقني اضعف من الصناعة، وكون المستوى الثقافي للسكان الريفيين اشد انخفاضا من مستوى ساكني المدن، وتخلف الفلاحين عن العمال لجهة التفكير والوعي. ومن نافل القول ان هذا التخلف هو تركة موروثة عن المجتمع القديم، وحقيقة بقائه في ظل الاشتراكية تتصل كذلك، والى درجة كبيرة، بالمستوى الذي بلغه تطور الصناعة والمدن. فالملكية التعاونية تبقى، بسبب هذا التخلف بالضبط، الشكل السائد في الزراعة، مقابل ما يحدث في الصناعة، حيث تسود ملكية الشعب كله، ونتيجة لذلك يبقى التمييز الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين.

فلكي يصار الى توطيد النظام الاشتراكي في الزراعة وتطويره، وازالة الفوارق المميزة بين المدينة والريف، كما ازالة التمييز الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين، ينبغي للثورات الثلاث — التقنية منها والثقافية والايديولوجية — ان يتم تنفيذها، بالدرجة الاولى، في الارياف وعلى اساس التطوير السريع لكل من الصناعة الاشتراكية والمدن، وبذلك يتسنى التغلب على تخلف الارياف في المجالات الثلاثة كلها.

ان مهمات الثورة التقنية والثقافية والايديولوجية في الريف متداخلة على نحو وثيق، ويجب تنفيذها كعملية موحدة.

الثورة الايديولوجية هي من بين الثورات الثلاث اهمها واشدها صعوبة، وينبغي التشديد عليها قبل غيرها من الاعمال. ان التشديد على الثورتين التقنية والثقافية وحدهما واهمال الثورة الايديولوجية يشكل خطأ فادحاً.

ان الصراع الطبقي يستمر ايضاً في ظل الاشتراكية. وفي الريف الاشتراكي يجد الصراع الطبقي تعبيره في النضال ضد المكائد الهدامة التي تدبرها العناصر المعادية المتسللة من الخارج وبقايا الطبقات المستغلة التي اطيح بها. كما يجد تعبيره ايضاً في النضال الايديولوجي ضد رواسب الافكار البالية في عقول الفلاحين. وما لم يوقظ الوعي الطبقي لدى الفلاحين ويضاعف الصراع الايديولوجي بينهم، فالنظام الاشتراكي لا يمكن توطيده في الارياف وتتعذر حمايته ضد انتهاكات الاعداء.

تكمن حسنات الاشتراكية وحيويتها، قبل كل شيء ، في حقيقة كون الشعب العامل الذي يعيش في ظل هذا النظام، قد تحرر من الاستغلال والعبودية، فاتحدت صفوفه بمتانة وراح افراده يتعاونون الواحد منهم مع الاخر تعاوناً وثيقاً بطريقة رفاقية، ويؤدون عملهم طوعاً وبحماس لأجل الهدف المشترك والمصالح المشتركة، وبدون رفع مستوى التفكير والوعي لدى الفلاحين، فان هذه الحسنات الجوهرية للاشتراكية يصعب تبيانها في الريف، ونتيجة لذلك يتعذر بالتالي احراز التقدم السريع في كل من انتاج المزارع والتقنية الزراعية والثقافة الريفية.

ان قولبة تفكير الفلاحين ووعيهم من جديد لا تحصل من تلقاء ذاتها مع انشاء النظام الاشتراكي وتحسين اوضاع المعيشة. ومن نافل القول انه مع انتصار النظام الاشتراكي، يختفي الاساس الاقتصادي الذي يولّد الافكار البالية وتنشأ الظروف الاجتماعية والمادية لتجهيز الفلاحين بايديولوجية جديدة . لكن في ظل الاشتراكية ايضاً، فان بقايا الافكار البالية، ولا سيما ميول صغار الملاكين، تترسب لمدة طويلة في عقول الفلاحين ، وقد يتسنى لها الانتعاش او حتى النمو عندما يتراخى العمل الايديولوجي. ولا

يمكن اعادة القولبة الكاملة لتفكير الفلاحين ووعيهم الا بواسطة تثقيف متواصل لا يعرف الكلل ونضال مستمر وطويل الامد.

ان تعليق اهمية رئيسية على الثورة الايديولوجية ليس معناه ابداً انه بوسعنا اهمال الثورتين التقنية والثقافية.

فالاشتراكية والشيوعية تتطلبان مستوى عال من تطور القوى الانتاجية، كما مستوى ثقافياً عالياً بين الشعب العامل. والهدف من بناء الاشتراكية والشيوعية هو، في التحليل النهائي، ضمان حياة سعيدة للشعب كله واشباع حاجاته المادية والثقافية المتزايدة باطراد على نحو اكثر شمولاً.

ولا يمكن احداث تطوير للقوى الزراعية المنتجة، وتحسين في مستويات الفلاحين المادية والثقافية، ولا تحرير الفلاحين من الكدح الشاق، ما لم يصار الى تنفيذ الثورتين التقنية والثقافية في الارياف. كذلك ان تعزيز الاساس المادي والتقني للزراعة ورفع المستوى الثقافي للفلاحين يشكلان شرطان هامان لقولبة افكار الفلاحين ووعيهم من جديد. ولذا، فان التشديد على اهمية الثورة الايديولوجية فحسب، واهمال الثورتين التقنية والثقافية هو خطأ ايضاً.

وفيما نعطي اولوية حاسمة للثورة الايديولوجية، يجب علينا دفع عجلة الثورتين التقنية والثقافية بنشاط والى جانبها. بهذه الطريقة ينبغي لنا اعادة تكوين ايديولوجية الفلاحين، وتعزيز الاساس المادي والتقني للزراعة ورفع المستوى الثقافي للسكان الريفيين.

٢) قيادة الطبقة العاملة للفلاحين، مساعدة الصناعة للزراعة، ودعم المدينة للارياف

ان قيادة الحزب والدولة ومساعدتهما للطبقة العاملة هما شرطان

لا غنى عنهما لظهور النظام الاشتراكي وتوطيد دعائمه وتطويره في الارياف . والفلاحون ليس بمقدورهم ان يتخذوا الدرب الاشتراكي ومن ثم الانتقال الى الشيوعية الا تحت قيادة الطبقة العاملة وبمساعدتها.

ان العمال والفلاحين هم حلفاء يناضلون سوية في سبيل الهدف المشترك والمثال الاعلى. وكلهم ينتمون الى الشعب العامل الاشتراكي. فالملكية من جانب الشعب كله والملكية التعاونية هما الشكلين للملكية الاشتراكية، اللذين يسير تطورهما يداً بيد ، وتؤلفان الاسس الاقتصادية للدولة الاشتراكية. والدولة الاشتراكية لا تأخذ على عاتقها مسؤولية اسباب العيش لعمال المصانع والمكاتب فحسب بل وللفلاحين ايضاً. انها تتحمل المسؤولية ليس فقط عن تطوير ملكية الشعب كله، بل وعن الملكية التعاونية كذلك. ففي ايام الاقتصاد الفلاحي الخاص كان كل فلاح هو المسؤول الرئيسي عن الاعتناء بحيواناته الداجنة وعن موارد رزقه. لكن عقب اتمام النظام التعاوني، على الحزب والدولة تحمل المسؤولية عن تطوير المزارع التعاونية وموارد رزق الفلاحين والاعتناء بهما.

الصناعة هي القطاع الرئيسي في اقتصاد الشعب، والمدن تتقدم على الارياف في جميع مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة ولا يمكن ان تصبح الزراعة مجهزة بالتقنيات الحديثة على غرار الصناعة الا متى منحتها الصناعة ، وهي القطاع الرئيسي ، مساعدتها . اما الريف المتخلف في نموه، فلا يستطيع بلوغ مستوى المدن الا عندما تمنحه هذه الاخيرة دعمها وتأييدها، وهي المتقدمة عليه.

يستتبع عن ذلك، بانه لكي يتم دفع عجلة الثورات التقنية والثقافية والايديولوجية بنشاط في الارياف، والتخلص التدريجي من الفوارق المميزة بين المدينة والريف بعد الانتهاء من نشر التعاونية الاشتراكية ، يجب على الحزب والدولة ان يعززا بكل وسيلة قيادتهما

ومساعدتهما للمناطق الريفية، وينبغي للمدن ان تقدم الدعم الفعال للارياف.

ومن نافل القول انه في بلاد زراعية كانت تعاني التخلف سابقاً، مثل بلادنا، لا بد للمناطق الريفية من تزويد التصنيع الاشتراكي بمبلغ معين من المال ولمدة معينة في اعقاب انتصار الثورة. ان تقديم الاموال من جانب الفلاحين لخلق صناعة اشتراكية حديثة ينفع المجتمع كله، بالاضافة الى كونه لا غنى عنه لتطور الزراعة في المستقبل ولتحسين الاوضاع المعيشية للفلاحين انفسهم.

لكن فور الانتهاء من وضع اسس الصناعة الاشتراكية، ينبغي نقل التشديد بحيث تهب الصناعة الان لنجدة الزراعة. ومن ذلك الحين فصاعداً، يجب منح الزراعة مساعدات متزايدة باستمرار وشاملة للغاية.

فالطبقة العاملة لا تقود الفلاحين سياسياً وايديولوجياً فحسب، بل ينبغي عليها ان تقدم لهم المساعدات المادية والتقنية والثقافية والمالية. والدولة الاشتراكية تبذل كل ما بوسعها من جهود لتخفيف اعباء الفلاحين وزيادة مدخولهم، واضعة نصب عينيها مسألة ارتفاع مستوى المعيشة لكل من العمال والفلاحين بنسبة يتساوى فيها الواحد منهما مع الآخر.

فلو جرى اهمال العمل الريفي، وتركت المناطق الريفية دون مساعدة، او ما هو اسوأ من ذلك، لو اقتصر الامر على التنمية الصناعية وحدها وعلى حساب الزراعة، وعلى البناء في المدن وحدها مع تضحية الارياف، فان التفاوت بين المدينة والريف لن يزول ابداً، بل سوف يزداد اتساعاً اكثر من ذي قبل. وهذا من شأنه ان يؤدي الى استحالة اطلاق العنان لنشاط الفلاحين، ولتطوير الزراعة او تحسين مستوى المعيشة لدى الفلاحين. بل انه سوف يعيق، في

المدى البعيد، تطور الصناعة ذاتها، كما التطور في اقتصاد الشعب كله، ويتسبب في الحاق اضرار فادحة ببناء الاشتراكية والشيوعية.

ان اهمال الريف هو فكرة رأسمالية. وفي ظل الرأسمالية تسود قاعدة استغلال المدن للارياف، فتتخلف الاخيرة كثيراً عن ركب الاولى.

يرفض الشيوعيون بحزم الفكرة القائلة باهمال الريف، ومنذ اليوم الاول لمجيئهم الى السلطة ينبغي لهم السعي لتخليص الارياف من التخلف الموروث عن الرأسمالية. فالقانون السائد في ظل الاشتراكية يفرض على المدن مساعدة الارياف، ويتطلب الى الريف المتخلف فيما مضى ان يقترب على نحو متزايد باستمرار من مستوى المدن في كافة المجالات.

وفيما يجرى تعزيز قوة الطبقة العاملة ويستمر تطوير الصناعة والمدن، ينبغي علينا تقوية زعامة الطبقة العاملة للفلاحين بصورة دائمة، وزيادة المساعدات من الصناعة الى الزراعة ورفع الدعم الذي تقدمه المدن للارياف. بذلك نقلل خطوة خطوة من الفروقات المميزة بين المدينة والريف. وبهذه الطريق وحدها نستطيع اطلاق العنان امام الدور الفعال للفلاحين، والتطوير السريع للاقتصاد الريفي، كما تحسين معيشة الفلاحين واسباب رزقهم. ففي نهاية المطاف سوف يؤدي هذا الى اعطاء دفع اكبر لتطور الصناعة ذاتها، ولتطور اقتصاد الشعب كله، مثلما يعجل في عملية بناء الاشتراكية والشيوعية.

٣) الارشاد والادارة في الزراعة ، والعلاقة بين ملكية الشعب كله والملكية التعاونية

ان الارياف، في ظل الاشتراكية، لا تتلكأ خلف المدن بالنسبة للمجالات التقنية والثقافية والايديولوجية فحسب، بل وايضاً —

كنتيجة لذلك — في شكل ملكيتها ومستوى الادارة الاقتصادية فيها. والفارق بين الصناعة والزراعة لجهة الملكية هو فارق جوهري يحدد التمييز الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين. كما ان الفارق بين الصناعة والزراعة لجهة مستواهما في الادارة الاقتصادية هو عامل رئيسي ايضاً.

لذا، لكي تزول الفروقات المميزة بين المدينة والريف، والفارق الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين، فمن الضروري تخليص الارياف من التخلف في التقنية والثقافة والايديولوجية، وكذلك في الملكية ومستوى الادارة الاقتصادية. وبهذه الطريق وحدها يمكن التغلب كلياً على تلكؤ المناطق الريفية وراء المدن، وازالة الفروقات المتصلة بهذا التلكؤ بين المدينة والريف، والتغلب على الفارق الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين.

ولكي تتم ازالة الفوارق المميزة بين الصناعة والزراعة على مستوى الادارة الاقتصادية والملكية، فالضرورة تدعو الى الدفع القوي لعجلة الثورات التقنية والثقافية والايديولوجية في الارياف، بحيث يصار بشتى الطرق الى تعزيز دعم المدن للمناطق الريفية، وعلى هذا الاساس، الى تحسين الارشاد والادارة في الاقتصاد الريفي، والى رفع مستوى الملكية التعاونية بالتدريج الى مستوى ملكية الشعب كله. في هذه الاثناء، فان تحسين الارشاد والادارة داخل الاقتصاد الريفي، وتطوير الملكية التعاونية، والحفاظ على علاقة متبادلة وصحيحة بين ملكية الشعب كله والملكية التعاونية — تؤلف شروطاً هامة لتعجيل الثورات التقنية والثقافية والايديولوجية في المناطق الريفية، وللمساعدة الفعالة من جانب المدن الى الارياف، وللحل الناجح لكافة المشكلات التي ينطوي عليها بناء الاشتراكية في الارياف.

ان الاتجاه الاساسي في تحسين الارشاد والادارة في الزراعة

الاشتراكية يقوم على التقريب المطرد لطريقة الادارة في الاقتصاد التعاوني الزراعي من الطريقة الاكثر تقدماً لادارة المشاريع الصناعية.

الاقتصاد الزراعي التعاوني هو اقتصاد اشتراكي واسع المدى يتم تجهيزه سريعاً بالتقنية الحديثة. وبقدر ما يتسع مدى الادارة في الزراعة، وتقترب الزراعة تدريجياً من مستوى الصناعة في تجهيزاتها التقنية، فان طريقة الارشاد والادارة في الزراعة ينبغي تقريبها ايضاً من طريقة الادارة في المشاريع الصناعية. هذا يعني، في الدرجة الاولى، انه يجب استخدام الطريقة الادارية في الصناعة لارشاد وادارة الاقتصاد الزراعي التعاوني.

والادارة بواسطة الطريقة الصناعية تعني تقوية الارشاد التقني في الانتاج، واخضاع كافة اعمال الادارة في مشروع ما للتخطيط والتنظيم المنهجي. ان الزراعة تتخلف عن الصناعة في المعدات التقنية، واكثر من ذلك في الارشاد التقني. لقد جرى ادخال التخطيط والتنظيم المنهجي الى ادارة الزراعة منذ اضفاء الصفة التعاونية على الاقتصاد الفلاحي الخاص. لكن الزراعة، في هذه الناحية ايضاً، تتخلف كثيراً عن ركب الصناعة.

الارشاد التقني المكثّف ومضاعفة التخطيط والتنظيم المنهجي في كل اعمال الادارة — هذا هو الاتجاه الاساسي لتحسين ادارة الاقتصاد الزراعي التعاوني وازالة التخلف الذي يضع الزراعة وراء الصناعة في الادارة الاقتصادية.

ان استخدام طريقة الادارة الصناعية في الاقتصاد الزراعي التعاوني سوف يجعل ممكناً تعجيل الثورة التقنية في الارياف والتغلب على التفكك وانعدام التنظيم في ادارة الزراعة، واستعمال الارض والالات الزراعية وغيرها من وسائل الانتاج كما الطاقة العمالية على نحو سليم معقول، ويؤدي الى تحسين الطرق العملية في انتاج

المزارع . فهو سيعطي دفعة قوية لزيادة الانتاج الزراعي وتوطيد دعائم الاقتصاد التعاوني وتحسين معيشة الفلاحين.

ومشكلة تطوير الملكية التعاونية والعلاقة المتبادلة بين ملكية الشعب كله (في الصناعة) والملكية التعاونية (في الزراعة) هي احدى المشكلات الاساسية في بناء الريف الاشتراكي وفي عملية البناء الاشتراكي ككل. انها قضية مبدأ ، تمت بصلة مباشرة الى مركز الفلاحين الاجتماعي والاقتصادي، والى العلاقة بين الطبقة العاملة والفلاحين.

ان نظام الاقتصاد التعاوني، وهو النظام السائد في الزراعة، يتفق مع طبيعة ومستوى القوى المنتجة ومع مستوى التطور الذي بلغه وعي الفلاحين في ظل الاشتراكية. ونظام الاقتصاد التعاوني في الزراعة، اذ يكشف عن تفوقه الضخم، يعطي دافعاً قوياً لتطوير القوى المنتجة. فمن الضروري، لاجل تطوير الزراعة الاشتراكية على جناح السرعة، تعبئة الطاقات والامكانات المخزونة في نظام الاقتصاد التعاوني والاستفادة منها الى اقصى درجة.

بيد ان هذا لا يعني مطلقاً بان نظام الاقتصاد التعاوني في الزراعة سوف يبقى ثابتاً على حاله في ظل الاشتراكية. فالملكية التعاونية تخضع كذلك للتطور والتغيير. ومن الضروري ان يتم تطوير الملكية التعاونية واستكمالها تمشيا مع تقوية الاساس المادي والتقني للاقتصاد الريفي، ومع ارتفاع مستوى الثقافة والتفكير والوعي لدى الفلاحين.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ايجاد الحل الصحيح لمسائل العلاقة المتبادلة بين ملكية الشعب كله والملكية التعاونية، والصلات القائمة بين الصناعة والزراعة. وتكمن الاهمية الكبرى في هذا الصدد في ان يجري الربط عضوياً بين نمطي الملكية على نحو يؤدي الى

تعزيز الروابط المباشرة بين الصناعة والزراعة في الانتاج، والى الدعم المستمر للدور القائد لملكية الشعب كله في تقدمها على الملكية التعاونية.

لهذا الغرض، يلزم تعزيز مشاريع الدولة التي تخدم الاقتصاد الريفي بصورة مباشرة — مثل محطات الآلات الزراعية ومكاتب الاشراف على الري، ومراكز البذور الزراعية ومعالجتها، والمزارع التجريبية، ومزارع تربية الماشية ومراكز مكافحة الاوبئة الحيوانية — وتجنيد مشاركة فعالة من جانب هذه المشاريع في الانتاج الزراعي داخل المزارع التعاونية. ينبغي وضع هذه المشاريع التابعة للدولة على اسس مادية وتقنية ثابتة، وادارتها بطريقة مثلى، كما المضاعفة المتواصلة لدورها في تطوير المزارع التعاونية. وكلما تطورت الصناعة، يجب توسيع هذه المشاريع وتعزيزها باطراد، لكي تؤلف الوسائل المادية والتقنية الحديثة التي يملكها الشعب كله، فتكون مسؤولة تدريجياً عن نسبة ساحقة من الانتاج الزراعي.

فالطبقة العاملة لن تتمكن من زيادة نفوذها السياسي والايديولوجي لدى الفلاحين، والصناعة من ادخال تكنولوجيتها الممكننة بنجاح الى الزراعة والاساليب المتقدمة في الادارة الصناعية والممارسات الحديثة في الانتاج، كما لن تتمكن المدينة من تقديم مساعدة فعالة الى الريف، الا متى جرى الربط الوثيق بين ملكية الشعب كله والملكية التعاونية. وبذلك وحده فقط نستطيع توطيد الملكية التعاونية وتطويرها، وتقريبها اكثر من ملكية الشعب كله، وحينذاك فقط نتمكن من تسهيل وتعجيل عملية الانتقال التدريجي من الملكية التعاونية الى ملكية الشعب كله. هذا هو السبيل الى رفع الدور القيادي للطبقة العاملة ولتعزيز التحالف العمالي—الفلاحي بصورة اضافية، وبالتالي الى التعجيل في بناء الاشتراكية والشيوعية.

فلو سلكنا السبيل المؤدية الى اضعاف الدور الرئيسي لملكية الشعب

كله في تقدمها على الملكية التعاونية، وعمدنا الى الفصل بينهما، لأسفر الامر عن اضعاف التأثير السياسي والايديولوجي للطبقة العاملة على الفلاحين، ولاصبح متعذرا على الصناعة ادخال تكنولوجيتها الممكننة الى الزراعة بنجاح، وادخال الاساليب المتقدمة في الادارة الصناعية والممارسات الحديثة في الانتاج، وادى الى الحيلولة دون تقديم المدينة الدعم الى الارياف. ولو سارت الامور على هذه الحال، فانه يتعذر توطيد نظام الزراعة الاشتراكية وتطويره، مثلما يصعب تحقيق الانتقال التدريجي بنجاح من الملكية التعاونية الى ملكية الشعب كله. ان مثل هذا الاتجاه من شأنه في السياق الطويل ان يؤدي الى تخفيض الدور القيادي للطبقة العاملة واضعاف التحالف العمالي-الفلاحي، والى وضع العراقيل في طريق البناء الاشتراكي والشيوعي.

ومن الخطأ ايضا تحويل الملكية التعاونية الى ملكية للشعب كله على عجل، ودون الالتفات الى الاوضاع والاحتمالات الفعلية. فلو حدث انه جرى تحويل الملكية التعاونية الى ملكية للشعب كله في ظرف لا تزال خلاله الاسس المادية والتقنية للزراعة ضعيفة، وبينما الفروقات الكبرى ما زالت قائمة بين العمل الصناعي والزراعي، والفلاحون يتلكأون خلف الطبقة العاملة في مستوى الافكار والوعي والثقافة — لو حدث ذلك، لما اسفرت النتيجة سوى عن تأخير لتطوير الريف الاشتراكي ولعملية البناء الاشتراكي ككل.

وفيما نسعى باستمرار لتعزيز الدور القيادي لملكية الشعب كله على الملكية التعاونية، ينبغي علينا الربط العضوي بين هذين النمطين من الملكية، وبذلك توطيد نظامنا في الزراعة الاشتراكية وتطويره، وتقريب الملكية التعاونية من ملكية الشعب كله. نحن اذ نخلق الظروف والامكانات الفعلية بهذه الطريقة، يجب علينا تحويل الملكية التعاونية تدريجيا الى ملكية من قبل الشعب كله.

د

في توحيد كوريا[٧]

٨ كانون الثاني (يناير)، ١٩٦٥
بيونغ يانغ، كوريا

السيد يونغ جونغ كيم
رئيس معهد الشؤون الكورية
اليكوت ستريت ٢٩٠٧
واشنطن ٨، دي. سي.
الولايات المتحدة الاميركية.

تسلمت رسالتكم. ويغمرني سرور عظيم لعلمي بانكم تولون اهتماما عميقاً لمسألة توحيد البلاد.

وكما تعلمون، فان امتنا تعاني من التقسيم الاقليمي والانشقاق الوطني طيلة العشرين عاما الماضية.

لقد نشأ جيل جديد، لكن حتى الاتصال والسفر بين كوريا الشمالية والجنوبية لم يتحقق، ناهيك بتوحيد البلاد ــ تلك الامنية الغالية لدى الامة منذ زمن بعيد. والحواجز المصطنعة للانقسام الوطني ما زالت قائمة.

ومع مرور الايام، تزداد الهوة اتساعا بين الشمال والجنوب في جميع ميادين الحياة، من سياسية واقتصادية وثقافية. حتى ان الخصائص القومية المشتركة لشعبنا، وهو أمة متجانسة تكونت عبر تاريخ طويل، بات يعتريها التمايز تدريجيا.

---

[٧] جواب على رسالة بعث بها رئيس معهد الشؤون الكورية في واشنطن.

ان شق الامة يستبعد امكانية تعبئة ثروة البلاد وقوة الشعب واستخدامها بطريقة موحدة لتطوير البلاد، مثلما يجلب معه عذابات لا تطاق للشعب الكوري باسره.

وتقسيم كوريا الى شمال وجنوب يحمل معه بلايا ونكبات لا حصر لها، لا سيما بالنسبة لحياة الشعب في كوريا الجنوبية .

فازدهار الامة كلها لا يمكن توقعه، وانقاذ الشعب الكوري الجنوبي من «المستنقع» لن يتم الا متى جرى التغلب على تمزيق البلاد وتحققت وحدتها.

ومن الطبيعي ان الجماهير العريضة في كوريا الجنوبية اليوم تستصرخ انها لا تقدر على العيش بدون توحيد البلاد، مثلما يناضل العديد من الشخصيات العامة ذات الوجدان الوطني بشجاعة في سبيل توحيد البلاد.

ان توحيد البلاد هو مهمة قومية ملحّة لا تحتمل المزيد من التأجيل.

ولقد حان الوقت، كما نعتقد، لكي يبادر جميع الكوريين دون استثناء من الذين يحبون الوطن ويستأثر مستقبل الامة باهتمامهم، الى بذل قصارى الجهد في سبيل توحيد البلاد.

فالعالم اجمع يعرف بان حكومتنا، وهي التي تعكس الرغبة الاجماعية للشعب الكوري وارادته قاطبة، قد بذلت جهودا دؤوبة لتحقيق وحدة البلاد.

نحن نعتبر بان حل مسألة التوحيد لا ينبغي عرقلته دفاعا عن مصالح فئة معينة او اوساط تتمتع بامتيازات، وعلى حساب المصالح القومية. ونرى بان يتم انجاز التوحيد بطريقة ديمقراطية تمشيا مع الارادة العامة للشعب الكوري باسره، وليس في مطلق الاحوال بان يفرض احد الجانبين مشيئته على الجانب الاخر. نحن لا نسمح

لاحد بان يفرض ارادته علينا، ومن جهتنا لا ننوي فرض ارادتنا على الاخرين. بل نقول دوما وابدا انه ينبغي للسلطات والاحزاب السياسية والتنظيمات والشخصيات في كل من كوريا الشمالية والجنوبية، ان تجلس حول مائدة واحدة وتتفاوض باخلاص وقلب مفتوح لحل مسألة التوحيد.

وللايضاح مرة ثانية، اقول بان حكومتنا سوف تكرس كافة الجهود — كما فعلت دائما — نحو تحقيق وحدة البلاد انسجاما مع رغبة الشعب والمصلحة القومية، وسوف تكون على استعداد لتقبل الرأي الصادر عن اي كان، شرط اسهامه في ايجاد الحل لمسألة التوحيد.

انتم تبسطون في رسالتكم نظرات وآراء تنطوي على عدة نقاط مشتركة بينها وبين عدد من المقترحات التي طالما رسمنا خطوطها العريضة لتسوية قضية توحيد البلاد.

وكما قلنا على الدوام، ينبغي لتوحيد البلاد ان يتم، ويجب تحقيقه على اساس مبادىء الاستقلال والديمقراطية، وبطريقة سلمية، ودون اي تدخل من الخارج.

نحن نعتبر ان اية محاولة لانجاز توحيد البلاد بالاعتماد على قوى خارجية هي مجرد وهم خادع، ويقصد من ورائها ترك كوريا كلها فريسة للمعتدين الامبرياليين.

ان مسألة توحيد كوريا هي قضية داخلية للشعب الكوري، ولا يسمح فيها لاية قوى خارجية بالتدخل. فالمسألة الكورية يجب تسويتها على يد الكوريين انفسهم. والاجانب ليسوا في وضع يؤهلهم لحل قضايا امتنا الداخلية.

امتنا هي امة واسعة الحيلة ومتمدنة، تملك المقدرة الكافية على حل مشكلتها القومية الخاصة بنفسها.

والعقبة الاساسية امام توحيد البلاد هي الامبريالية الاميركية،

التي تحتل كوريا الجنوبية عسكريا، وتتدخل في شؤون بلادنا الداخلية، ثم تقوم بتنفيذ سياسة تمزيق امتنا وتنتهج سياسة عدوانية ضد كوريا كلها.

فالامبرياليون الاميركيون اخضعوا كوريا الجنوبية اخضاعا كليا لسيطرتهم الاستعمارية في كافة الحقول السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وقاموا بتخريب موارد رزق الشعب هناك تخريبا تاما.

وانسحاب جميع القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية هو الشرط المسبق لحل مسألة التوحيد.

فلا توجد قوات اجنبية على الاطلاق في كوريا الشمالية. ولقد انسحب متطوعو الشعب الصيني تماما من شمال كوريا بناء على مبادرة منهم وفي فترة مبكرة ترجع الى ١٩٥٨.

لكن الجيش الاميركي الذي يتخفى بزي الامم المتحدة ما زالت قواته متمركزة في كوريا الجنوبية.

وليس هناك من مبرر او عذر على الاطلاق لدى الولايات المتحدة لكي تتمركز قواتها في كوريا الجنوبية.

لن يكون هناك استقلال او سيادة طالما يوجد جيش اجنبي للعدوان متمركزا في ارض اي انسان.

وجميع الناس الذين يملكون حتى ذرة من الوجدان الوطني عليهم ان يطالبوا بانسحاب القوات الاميركية والسعي لطردها من اراضينا.

يجب علينا اذكاء نار الغضب في صفوف الامة باسرها ضد المعتدين الامبرياليين الاميركيين، وحشد كافة القوى الوطنية في النضال لطرد الجيش الاميركي من كوريا الجنوبية.

ان اقتراحكم القائل بسحب جميع القوى الاجنبية لاجل حل مسألة توحيد كوريا هو اقتراح عادل.

وفي اعتقادنا الثابت ان مسألة توحيد كوريا يجب حلها بواسطة

اقامة حكومة مركزية موحدة تضم ممثلي الشعب من كافة الفئات والطبقات وتكون نتيجة انتخابات عامة وحرة في كل من الشمال والجنوب، حيث تجري الانتخابات بطريقة ديمقراطية ومتحررة من اي تدخل تمارسه قوى اجنبية، وذلك بعد انسحاب جميع القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية.

مثل هذه الانتخابات العامة ينبغي اجراؤها في جو من الحرية والديمقراطية التامة، دون اية شروط من شأنها ان تعيق او تكبت، الى اي درجة مهما صغرت، التعبير عن ارادة الشعب. ولا يمكن التفكير بالانتخابات الحرة الديمقراطية طالما ان هناك انتهاكات لحقوق الشعب الديمقراطية وقمع للحركات الوطنية.

ولاجل انتخابات عامة وحرة في الشمال والجنوب، يجب في المقام الاول اعطاء الضمانات الشاملة والتي تكفل الحرية التامة في النشاط السياسي لجميع الاحزاب السياسية والمنظمات والشخصيات، بالاضافة الى حرية القول والصحافة والاجتماع وتأليف الجمعيات، والتظاهرات في المساحة الكاملة من كوريا الشمالية والجنوبية. ان جميع المتهمين السياسيين الذين جرى اعتقالهم وسجنهم لانهم طالبوا بالحرية الديمقراطية وتوحيد البلاد على ايدي الكوريين انفسهم، يجب اطلاق سراحهم دون قيد او شرط.

يجب ان يكون لجميع المواطنين حق التصويت والترشيح للانتخابات في كافة انحاء كوريا، وان يتساووا في الحقوق بغض النظر عن انتمائهم الحزبي وآرائهم السياسية وحالتهم من حيث الملكية وثقافتهم وعقيدتهم الدينية او جنسهم.

وبواسطة هذه الانتخابات الديمقراطية الصحيحة وحدها، في استنادها الى مبادىء الاقتراح الجامع والمتساوي والمباشر عن طريق الورقة السرية، يمكن اقامة حكومة موحدة ومستقلة وديمقراطية،

بحيث تمثل هذه الحكومة مصالح العمال والفلاحين والشبان والطلاب والمثقفين والجنود والتجار والمقاولين وغيرهم من الناس المنتمين الى سائر الفئات.

ان اقتراحنا هذا هو في غاية الانصاف والمعقولية، وينبغي ان يكون مقبولا لدى اي انسان.

لكن الحكام المتعاقبين في كوريا الجنوبية عارضوا بعناد شديد اقتراحنا العادل هذا، واصروا على « انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة ».

الشعب الكوري يدرك تماما طبيعة « الانتخابات باشراف الامم المتحدة ». وليس سرا ان انتخاب سينغمان ري، خائن الشعب الكوري، جرى تزويره مرات عديدة، مثلما كان مجيء شانغ ميون الى السلطة مصطنعا وملفقا، واستيلاء باك جونغ هي* على السلطة اعطي صفة الشرعية بواسطة ما يزعم انه « انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة »، وقد جرى فرضها على كوريا الجنوبية منذ ١٩٤٨ وحتى تاريخه.

ان « الانتخابات تحت اشراف الامم المتحدة » لا تعدو كونها ستارا لتغطية المؤامرات العدوانية للامبرياليين الاميركيين في محاولتهم الرامية الى بسط نظامهم الاستعماري على كوريا الشمالية بعد ان فرضوه بالقوة على الشعب الكوري الجنوبي.

ولقد جرى استخدام الامم المتحدة في كوريا كأداة عدوانية بيد الولايات المتحدة الاميركية.

---

*نتيجة لانتفاضة نيسان (ابريل) الشعبية (١٩٦٠) تم استبدال سينغمان ري بـ شانغ ميون، في محاولة لتهدئة التململ الشعبي. وفي ايار (مايو) ١٩٦١ جاء انقلاب عسكري ليضع في السلطة الجنرال باك جونغ هي (وهو الذي تشير اليه الصحافة الاميركية بعبارة «الرئيس تشونغ هي بارك»).

فالامم المتحدة لا تملك اية صلاحية على الاطلاق تخولها المشاركة في المسألة الكورية.

والشعب الكوري ليس بحاجة الى تدخل اي طرف في ايجاد الحل لمسألة توحيد بلاده. يجب علينا مهما كلف الامر انجاز توحيد البلاد بانفسنا.

بما ان السلطات الكورية الجنوبية استمرت، بناء على تحريض الامبريالية الاميركية، في معارضتها لانشاء حكومة موحدة في كوريا وعن طريق الانتخابات الحرة الديمقراطية، فلم يكن بمقدورنا نحن البقاء مكتوفي الايدي في انتظار مجيء اليوم لتوحيد البلاد، ولم نستطع الاحجـام عن البحث في السبل والوسائل الكفيلة باقتراب تدريجي من التوحيد التام، وذلك باتخاذ كافة الاجراءات النافعة لتوحيد البلاد.

لا بد انكم تعرفون عن اقتراحنا منذ مدة طويلة في انشاء كونفدرالية بين الشمال والجنوب كخطوة انتقالية نحو تسوية مشاكل الامة الملحة والعاجلة، وحتى قبل انجاز التوحيد التام وعلى سبيل تشجيع هذا التوحيد.

ان الكونفدرالية التي اقترحناها تنطوي على انشاء لجنة قومية عليـا يتألف اعضاؤها بالتساوي من ممثلين تعينهم الحكومتان. ولغرض رئيسي هو تنسيق التطور الاقتصادي والثقـافي لكل من كوريا الشمالية والجنوبية بطريقة مطردة، ولتشجيع التعاون المتبادل والتبادل الداخلي من أجل مصالح الامـة المشتركة. على ان يتم الابقاء على الانظمة السياسية القائمة في كوريا الشماليـة والجنوبية، وتحتفظ كل من الحكومتين بنشاطاتها المستقلة.

ان لجنة التوحيد التي اوصيتم بها يمكن اعتبارها شبيهة باللجنة القومية العليا التي اقترحناها. ويمكن البحث ايضا عن تدابير عملية

لاعادة الصلات القومية بين الشمال والجنوب ولتحقيق توحيد البلاد بصورة مستقلة، ليس بالضرورة عن طريق صيغة النظام الكونفدرالي، بل في انشاء هيئة مشتركة بصيغة اخرى، تتألف من ممثلين عن كوريا الشمالية والجنوبية.

لقد اقترحنا مرارا وتكرارا بانه اذا كانت السلطات الكورية الجنوبية غير قادرة على القبول بتلك الكونفدرالية، فان البلايا التي سببها التقسيم للامة ينبغي التخفيف منها ولو قليلا باقامة التبادل الاقتصادي والثقافي بين الشمال والجنوب، تاركين جانبا المسائل السياسية في الوقت الحالي.

ان التبادل الاقتصادي بين الشمال والجنوب سوف يجمع عضويا بين الصناعة في كوريا الشمالية والزراعة في كوريا الجنوبية، ويؤدي الى تسهيل التطور المطرد والمستقل للاقتصاد الوطني، بالاضافة الى احياء اقتصاد كوريا الجنوبية المنهار، وافساح المجال امام تحسين الاوضاع المعيشية للشعب الكوري الجنوبي الذي يعاني ضائقة شديدة.

نحن اقمنا صناعة وزراعة متطورة في كوريا الشمالية وارسينا الاساس الاقتصادي المتين لدولة مستقلة. هذا يزود امتنا بالواسطة الاقتصادية لكي تعيش بوسائلها الذاتية عندما يتم توحيد البلاد في موعد آت.

وعندما اعدنا بناء الاقتصاد الذي تعرض للدمار التام على ايدي المعتدين الامبرياليين الاميركيين، وشددنا احزمتنا، كنا دوما وابدا نضع نصب اعيننا مصالح الامة كلها وتطورها في المستقبل. نحن لم ننس مواطنينا الاخوة في كوريا الجنوبية ولو لحظة واحدة، ونعتبر من واجبنا القومي المقدس مساعدة الشعب المتألم في كوريا الجنوبية.

والى جانب تحقيق التبادل الاقتصادي، ينبغي اعادة الصلات الثقافية التي تشمل حقول العلم والثقافة والفنون والرياضة الخ، والقيام

بزيارات متبادلة بين الشمال والجنوب.

ان السلطات الكورية الجنوبية، وهي السائرة في اعقاب الامبريالية الاميركية، تعارض اجراء انتخابات عامة وحرة في الشمال والجنوب على حد سواء، وتعارض اقامة كونفدرالية من كوريا الشمالية والجنوبية، مثلما انها تعارض حتى في التبادل الاقتصادي والثقافي وقيام الزيارات المتبادلة بين الشمال والجنوب.

وفي ظل هذه الظروف، نادينا باستئناف المراسلات كخطوة تمثل الحد الادنى لاقامة الروابط بين الشمال والجنوب، مما يعكس المطلب الملحّ للشعب في ازالة الوضع الشاذ للغاية، حيث لا يستطيع الاهل والزوجات والاطفال والاقارب والاصدقاء الذين انفصل شملهم بين الشمال والجنوب حتى كتابة الرسائل الى بعضهم البعض.

ومن اهم الامور لانجاز توحيد البلاد ازالة التوتر القائم بين الشمال والجنوب.

في هذا الصدد يمكن التذكير باننا اقترحنا مرارا وتكرارا على السلطات الكورية الجنوبية ان يتم الانسحاب التام للقوات الاميركية من كوريا الجنوبية، وان تبادر السلطات في كل من الشمال والجنوب الى عقد اتفاقية سلام تتعهد فيها بعدم اللجوء الى الهجوم المسلح ضد الجانب الاخر، وبتخفيض عدد القوات المسلحة في كل من كوريا الشمالية والجنوبية الى ١٠٠,٠٠٠ جندي او اقل من ذلك.

ان القوات المسلحة في كوريا الجنوبية هي اكبر من المعتاد، ويزيد عددها عن ٦٠٠,٠٠٠ كما تفرض عبئا ثقيلا ولا يطاق من النفقات العسكرية على كاهل الشعب الكوري الجنوبي، وتتهدد السلام في كوريا بشكل خطير.

فانسحاب جميع القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية، وابرام اتفاقية سلام بين الشمال والجنوب وتخفيض القوات المسلحة لدى

الجانبين ، سوف تؤلف خطوة جبارة نحو توحيد البلاد.

نحن نرحب باقتراحكم الرامي الى تخفيض الجيشين في كوريا الشمالية والجنوبية الى مستوى الوحدات الشرطية التي يعهد اليها فقط بواجب الحفاظ على الامن والنظام في البلاد.

وسوف نقوم باتخاذ اي اجراء آخر يعود بالنفع والفائدة على حل مسألة التوحيد. نحن على استعداد لالغاء المعاهدات العسكرية التي ابرمناها مع بلدان اجنبية، شرط ان يتم سحب الجيش الاميركي من كوريا الجنوبية وان تعمد السلطات في كوريا الجنوبية الى الغاء كافة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها مع بلدان اجنبية. لقد اوضحنا هذا الامر عندما كنا نقوم بابرام معاهداتنا مع دول اخرى.

ان نظامنا هو نظام حكم للشعب المستقل، انشيء بحرية تامة وتمشيا مع ارادة الشعب العامة. نحن لم نعتمد البتة على قوى خارجية ونحافظ على الاستقلال التام في جميع الميادين — في السياسة والاقتصاد، في الميدان العسكري وفي مجال الثقافة، الخ.

سياساتنا الداخلية والخارجية هي سياسات مستقلة تمام الاستقلال، ترفض اي تدخل من جانب دول اجنبية. وحينما تدعو الحاجة، فان حكومتنا تستطيع بمبادرة منها اتخاذ اجراءات مناسبة لمصلحة البلاد والامة.

لقد اظهرنا كل اخلاص في الجهد الرامي الى تحقيق توحيد البلاد.

وحتى بعد ان قام الحكام الحاليون لكوريا الجنوبية بانقلاب عسكري واستولوا على السلطة، تقدمنا مراراً وتكراراً بعدد من المقترحات للانقاذ الوطني، وللتغلب على الكارثة القومية والتعجيل في توحيد البلاد، آملين باخلاص في ان يعودوا الى موقف قومي.

لكنهم، وهم السائرون في اعقاب السياسة العدوانية والتمزيقية

التي يتّبعها الامبرياليون الاميركيون، مضوا في تجاهلهم لرغبة الامة المتقدة ورفضوا اعارة آذان صاغية لنصيحتنا المخلصة . وعلى العكس، انهم ماضون في ادامة الانقسام القومي.

ان المسؤولية عن الفشل حتى الآن في انجاز توحيد بلادنا تقع على عاتق الامبرياليين الاميركيين الذين احتلوا كوريا الجنوبية بقوة السلاح وراحوا منذ الاحتلال ينفّذون سياسة تمزيق وحدة امتنا، متعاونين مع خونة امثال باك جونغ هي، ومع البيروقراطيين الرجعيين والدجالين السياسيين والمحتالين، هؤلاء الذين يعملون بصورة حميمة مع الامبرياليين الاميركيين، بالمقايضة على مصالح الامة.

هم الذين يخدمون القوات الاجنبية المعتدية، ويعارضون التوحيد السلمي والمستقل للبلاد، كما يرفضون رفضاً باتاً وحدة جميع القوى الوطنية. وهم الذين يدافعون عن مصالحهم الشخصية الذاتية فقط وعن مصالح بعض الاوساط صاحبة الامتيازات والمرتبطة مع قوى خارجية، فلا يستطيعون ابداً تمثيل الشعب الكوري الجنوبي.

انهم يختلقون المعاذير للجيش الاميركي العدواني الذي احتل كوريا الجنوبية، وأخذ يعرقل توحيد بلادنا، ويرتكب شتى انواع الجرائم الوحشية ضد الشعب الكوري الجنوبي، مثل السلب والنهب والاضطهاد والاهانة والقتل. ثم يطالبون بتمركز قوات هذا الجيش في صورة دائمة هناك.

هؤلاء الخونة رفضوا العرض الذي قدمناه لاخذ ملايين العاطلين عن العمل من كوريا الجنوبية الى كوريا الشمالية حيث نوفر لهم وظائف العمل، بينما نراهم يشحنون مواطنينا الى البلدان الاوروبية والاميركية كما تشحن السلعة.

وفضلاً عن ذلك، انهم يشجعون العسكريين اليابانيين على تحويل كوريا الجنوبية الى مستعمرة مزدوجة لكل من الامبرياليين الاميركيين واليابانيين .

ان خونة كوريا الجنوبية هم العوبة بيد الولايات المتحدة، يستميتون في معارضتهم الاتصال بين جناحي الامة الواحدة وتعاونهما ويبذلون قصاري الجهد لاتمام «المحادثات الكورية الجنوبية — اليابانية» المجرمة بقصد التواطؤ مع العسكريين اليابانيين.

فالذين يتزعمون التواطؤ مع الامبريالية اليابانية هم الخدم المتزلفون، وقد خدموها ايضاً باخلاص في الماضي. واليوم، اذ يرفضون التأمل في جرائمهم الماضية، اصبحوا مخلب القط للامبريالية الاميركية ولسيدهم القديم، العسكرية اليابانية.

لكي نحقق توحيد البلاد، يجب ان نقاتل — في ظل حشد قوة الشعب باسره في كوريا الشمالية والجنوبية — ضد القوى المعتدية للامبرياليين الاجانب وضد الخونة والبيروقراطيين الرجعيين والدجالين السياسيين والمحتالين الذين يعرقلون التوحيد في تواطئهم مع هذه القوى.

كيف نستطيع تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق توحيد البلاد دون القتال ضد اولئك الذين لا يرغبون في التوحيد اطلاقاً ويرفضون رفضاً قاطعاً اي اتصال او تبادل بين الشمال والجنوب؟

ولا حاجة الى القول ان الامر سوف يختلف لو انهم رجعوا عن اخطائهم حتى في هذا الوقت، واتخذوا طريق الكفاح لانسحاب الجيش الاميركي والتوحيد المستقل للبلاد.

سوف تتضافر ايدينا مع اي شخص وفي اية لحظة، متى كان يدافع عن مصلحة الامة ويتطلع صوب توحيد البلاد، بغض النظر عن آرائه السياسية وعقيدته واعماله الماضية.

فلو اتحدت جميع القوى الوطنية في كوريا الشمالية والجنوبية، سوف نتمكن بكل تأكيد من فتح الطريق امام الاتصالات والتفاوض بين الشمال والجنوب، ومن تحقيق التعاون المتبادل بينهما، وارغام

الجيش الاميركي على الانسحاب وانجاز توحيد البلاد.

بدون الوحدة والكفاح لن نستطيع طرد الجيش الاميركي المعتدي ولا تحقيق توحيد البلاد.

والنقطة الحاسمة هي انه على الشعب الكوري الجنوبي من كافة مرافق الحياة — العمال والفلاحون والشبان والطلاب والمثقفون ورجال الجيش والتجار والمقاولون — ان يتحد بمتانة ويخوض كفاح انقاذ وطني اشد عزماً وتصميماً لاجل التوحيد السلمي والمستقل للبلاد ضد الامبريالية الاميركية والعاملين في خدمتها.

يجب علينا الا نسمح باي شكل من اشكال التدخل في الشؤون الداخلية لامتنا، وان نعارض معارضة شاملة «الحماية» او «الاشراف» من جانب اي طرف كان، وان نصنع مصيرنا بانفسنا.

عندما نحقق توحيد بلادنا على اساس مبدأ تقرير المصير القومي، وتتحد الامة باسرها في كفاح مشترك، سوف نتمكن من تعزيز قوة البلاد وبناء دولة مستقلة ذات سيادة تتمتع بالغنى والقوة، وتستغني عن «ضمانات» اية قوى خارجية.

ان بلادنا سوف تتحد دون ريب بواسطة كفاح الشعب الكوري على نطاق الامة قاطبة.

وختاماً، آمل ان تبذلوا جهوداً ايجابية في سبيل تعجيل التوحيد المستقل للبلاد.

كيم ايل سونج

رئيس الوزارة،

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

هـ

البناء الاشتراكي

البنـــاء الاقتصادي

البناء الاقتصادي هو مهمة بالغة الاهمية امام الحزب الماركسي ــ اللينيني الذي تسلم السلطة.

عندما يتسلم الحزب الماركسي ــ اللينيني السلطة يجب ان يكون مسؤولاً عن حياة الشعب، ويفرض عليه الواجب تحسين حالتهم المادية والثقافية بصورة منتظمة. ولا يمكن حل مسألة موارد رزق الشعب الا متى جرى تنفيذ عملية البناء الاقتصادي بصورة حسنة. كما ان البناء الاقتصادي يخلق ظروفاً مادية لتعزيز قوة البلد وتوطيد الانتصارات التي سبق احرازها اثناء الثورة، ثم توسيع نطاقها وتطويرها اكثر. والبناء الاقتصادي في النصف الشمالي من بلادنا، بنوع خاص، ينطوي على مغزى حاسم ليس بالنسبة لحياة الشعب السعيدة هناك فحسب، بل لاجل تقوية قاعدتنا الثورية، وضمان توحيد الوطن الام، ومساعدة شعب كوريا الجنوبية في كفاحه الثوري. لذا فان حزبنا، منذ الايام الاولى للتحرير، قد بذل كل جهد ممكن لتوطيد الاسس الاقتصادية للبلاد وتحسين معيشة الشعب بشكل مطرد.

ان المسألة الاهم في البناء الاشتراكي الاقتصادي داخل بلادنا،

من: «البناء الاشتراكي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والثورة الكورية الجنوبية»، محاضرة القيت في اكاديمية علي أرحم للعلوم الاجتماعية باندونيسيا، يوم ١٤ نيسان (ابريل)، ١٩٦٥.

التي كانت في السابق تحت الحكم الاستعماري الامبريالي، كانت في خلق صناعة حديثة وتطويرها.

خلال سنوات الحكم الامبريالي الياباني كانت صناعتنا لا تستحق الذكر. وبسبب التسلط الاقتصادي لرأس المال الامبريالي الياباني، فان تطوير الصناعة الوطنية كان مقيداً بشدة، حتى ان الحرف اليدوية التقليدية تخربت كلياً. فالامبرياليون اليابانيون، وهدفهم الاوحد كان نهب كوريا من مواردها واستغلال شعبها، شيدوا في بلادنا بضع صناعات فقط لانتاج المواد الخـام والسلع نصف الجاهزة. اما الصناعات السلعية فكانت غير جديرة بالذكر، ولا سيما صناعة بنـاء الآلات التي لم يكن لهـا اي وجود تقريبا. اما التجهيزات التقنيـة للصناعة، فكانت متخلفة للغاية.

هذه هي الصناعة الاستعمارية التي ورثناها عن المجتمع القديم، وحتى ذلك تعرض لدمار تام بسبب الحرب.

في ظل هذه الظروف، لم يكن بناء صناعة حديثة ممكنا بمجرد اعادة الأهلية للصناعة الموجودة سابقا وتطويرها. لقد توجب علينا ان نضع حدا لاختلال التوازن الاستعماري في صناعتنا، وان نحسن جذريا تجهيزاتها التقنية، كما ان نضمن معدلا مرتفعا من النمو في الانتاج الصناعي.

وعلى اساس تأميم الصناعات الرئيسية الذي جرى تنفيذه عقب التحرير مباشرة، اندفع حزبنا بنشاط الى الامام في ميدان البناء الصناعي، وقام خلال فترة ما بعد الحرب على الاخص بتنفيذ هذا العمل على نطاق كبير. بهذه الطريقة حققنا نجاحا عظيما في خلق صناعة حديثة.

ان المعدل السنوي لنمو الانتاج الصناعي في السنوات العشر بعد الحرب، من ١٩٥٤ الى ١٩٦٣، بلغ متوسطه ٣٨,٨ بالمائة. وبلغ

النتاج الصناعي لبلادنا عام ١٩٦٤ حوالي ١١ ضعفا لما كان عليه سنة ١٩٤٩ السابقة للحرب، وما يزيد على ١٣ ضعفا عمّا كان في سنة ١٩٤٤ السابقة للتحرير.

ونتيجة للنمو السريع في الانتاج الصناعي، قفزت نسبة الصناعة في القيمة الاجمالية للنتاج الصناعي والزراعي من ٢٨ بالمائة عام ١٩٤٦ الى ٧٥ بالمائة عام ١٩٦٤.

الصناعة الثقيلة هي الاساس في تطوير الاقتصاد الوطني. وما لم يتم تطوير الصناعة الثقيلة، فلا يمكن تطوير الصناعة الخفيفة والزراعة، ولا يتسنى تجهيز جميع فروع الاقتصاد الوطني بالتقنية الحديثة. ان الصناعة الثقيلة هي الاساس المادي لاستقلال البلاد السياسي والاقتصادي، وبدونها لا نستطيع التحدث عن اقتصاد وطني مستقل ولا تعزيز قدرات الدفاع الوطني.

كان الخط الذي سار عليه حزبنا يقضي بايجاد قاعدتنا الذاتية من الصناعة الثقيلة مجهزة بالتقنية الجديدة، ومعتمدة بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية والمواد الخام الاهلية من اجل تطورها بحيث تقدر على تلبية متطلبات اقتصادنا الوطني من المواد والمحروقات والطاقة والاليات والمعدات بمنتوجات مصنوعة محليا بشكل رئيسي. هذا هو الخط الرامي الى خلق صناعة ثقيلة، وعصرية ومستقلة.

وكان من المهم جداً لتنفيذ خط حزبنا هذا الجمع بين اعادة الاهلية واعادة البناء وتشييد المعامل الجديدة للصناعات الثقيلة بطريقة معقولة، حيث يتم الربط الصحيح بين تطوير الصناعة الثقيلة وتطوير الصناعة الخفيفة والزراعة.

ان ما كنا نملكه على سبيل الصناعة الثقيلة كان متخلفاً في تجهيزاته التقنية. وقد عانى التشويه ولحقت به اضرار بالغة. ورغم ذلك كله، لم يكن بوسعنا التخلي عن هذا الموجود. فقد اتبع حزبنا

سياسة اصلاح الاساس القائم للصناعة الثقيلة، واعادة بناؤها وتوسيعها بالاستناد الى التقنية الجديدة بحيث يتم الاستفادة منها الى اقصى حد ممكن. وفي الوقت نفسه، عمد الى بناء تلك الفروع الصناعية والمشاريع الجديدة التي لم تكن تملكها بلادنا.

ان حزبنا، في تصميمه الثابت على ضمان الاولوية لنمو الصناعة الثقيلة، سعى ايضاً لبناء صناعة ثقيلة ليس كغاية في حد ذاتها، بل لاقامة صناعة تكون قادرة بشكل اشد فعالية على خدمة تطور الصناعة الخفيفة والزراعة وتحسين معيشة الشعب.

بهذه الطريقة استطعنا بناء اساس قوي من الصناعة الثقيلة باموال قليلة نسبياً وخلال فترة زمنية قصيرة تاريخياً، مثلما تسنى لنا، على هذا الاساس، القيام بتطوير سريع للصناعة الخفيفة والزراعة.

ان صناعتنا الثقيلة باتت تمتلك جميع الفروع الرئيسية، وهي مجهزة بالتقنيات الحديثة ولها قاعدتها المتينة الخاصة بها من المواد الخام. ففي العام ١٩٦٤ انتجت صناعة بلادنا الثقيلة ١٢,٥٠٠ مليون وحدة من الكيلو واط — الساعي من الطاقة الكهربائية، و ١٤,٤ مليون طن من الفحم، و ١,٣ مليون طن من الحديد الخام والخردة، و ١,١ مليون طن من الفولاذ، واكثر من ٧٥٠,٠٠٠ طن من الاسمدة الكيماوية، و ٢,٦ مليون طن من الاسمنت، وكميات كبرى من الاليات والمعدات، وانواع اخرى من وسائل الانتاج.

واحدى منجزاتنا الكبرى في بناء الصناعة الثقيلة هي خلق معاملنا الخاصة بصنع الماكينات.

ان التحريفيين في حديثهم عن «التقسيم العالمي للعمل»، عارضوا الخط الذي اتبعه حزبنا في بناء الصناعة الثقيلة، وزعموا من جملة امور اخرى ان بلادنا ليست بحاجة الى تطوير صناعة بناء الماكينات، بل تفعل حسناً لو اقتصرت على انتاج المعادن وغيرها من المواد الاولية.

وطبعاً لم يكن بوسعنا موافقتهم على ذلك.

لقد باشر حزبنا في بناء معامل تحت سطح الارض لصنع الماكينات خلال الحرب، وقام بتوسيع سريع لصناعة الماكينات في الفترة التي اعقبت الحرب.

لدي دخولنا فترة مشروع السنوات الخمس، عكفنا على تطوير قدرتنا الانتاجية في بناء الماكينات على نطاق واسع ، بحيث نستطيع ان ننتج بانفسنا، وبقدر الامكان، ليس الماكينات والمعدات والملحقات المتوسطة والصغيرة الحجم فحسب، بل ايضاً الماكينات والمعدات الثقيلة التي يتطلبها اقتصادنا الوطني.

كانت مهمة صعبة جداً بالنسبة لنا، اذ لم تكن لدينا الخبرة وكانت تعوزنا التقنية. فلا حاجة بنا الى القول ان اولئك الذين لم يوافقوا على تطوير صناعة الماكينات في بلادنا ما استطاعوا مساعدتنا. ولدى انتاج التراكتورات والسيارات وغيرها من المعدات والاليات الحديثة للمرة الاولى، كان علينا ان نفعل كل شيء بانفسنا، من التصميم الى التجميع. لقد واجه عمالنا وتقنيونا نكسات كثيرة، لكنهم سعوا بعزم اكيد حتى نجحوا اخيراً في انتاج مثل تلك الماكينات والمعدات، وباتوا ينتجونها على نطاق واسع. وقمنا ايضاً بتشجيع حركة، على نطاق واسع، تعتمد المبدأ القائل بترك الماكينة الصانعة للادوات ان تصنع ماكينات لصنع الادوات. وذلك كي يصار الى صنع الماكينات المنتجة للادوات في جميع الامكنة حيث توجد ماكينات من هذا الصنف، مما ادى بدوره الى توسيع سريع لاسس الصناعة، وفي الوقت نفسه اقنع شعبنا العامل بقدرته على صنع الماكينات من اي نوع.

لقد تم خلق صناعة بناء الماكينات في بلادنا بعد كفاح شاق للغاية. لكن الشعب العامل قام خلال هذا الكفاح بتجميع خبرة لا تثمن، واكتسب ايماناً اعمق بقدرته ومواهبه، مثلما اصبح يعتني

بالماكينات والمعدات على نحو افضل، وهي التي صنعها بنفسه رغم شتى انواع الصعوبات.

وهكذا ، مع ان بلادنا لم تملك في الماضي صناعة لبناء الماكينات، فنحن ننتج في الداخل وبصورة رئيسية الماكينات والمعدات، ومن جملتها معدات توليد الطاقة والمعدات الكيماوية ومعدات استخراج المعادن، بالاضافة الى السيارات والتراكتورات والحفارات الميكانيكية وغيرها من الآلات والمعدات الثقيلة التي يحتاجها اقتصادنا الوطني. ففي العام ١٩٦٤ كانت نسبة بناء الماكينات من الانتاج الصناعي تعادل ٢٥,٨ بالمائة، وبلغ معدل الاكتفاء الذاتي في الماكينات والمعدات ٩٤,٣ بالمائة.

ان صناعتنا الثقيلة اليوم، وعمودها الفقري هو بناء الماكينات، تؤلف الاساس المادي المعتمد عليه لتجهيز جميع فروع الاقتصاد الوطني وتزويدها بالتقنية الحديثة، ولضمان استقلال البلاد سياسياً واقتصادياً بصورة متينة.

كانت الصناعة الخفيفة قطاعاً من اشد القطاعات تخلفاً. وبذلنا جهوداً عظيمة لتشييد قاعدتنا الخاصة من الصناعة الخفيفة والقادرة على تلبية حاجات الشعب.

ان سياسة حزبنا في انتاج السلع الاستهلاكية لاجل الشعب تقوم على تطوير الصناعة المتوسطة والصغيرة المحلية، جنباً الى جنب مع الصناعة المركزية الكبيرة.

لقد انشأنا عدداً من المعامل الصناعية المركزية الكبيرة وهي تؤلف العمود الفقري للصناعة الخفيفة، مثلما انها عززت باستمرار تجهيزاتها التقنية، مما ادى الى مضاعفة كبرى لانتاج السلع الاستهلاكية على اختلاف انواعها.

لكننا لو لم نستطع، نظراً للاوضاع الاقتصادية في البلاد، ان نبني

العديد من المصانع الكبيرة للصناعة الخفيفة فقط، لما تسنى لنا ازالة التخلف من قطاع الصناعة الخفيفة على جناح السرعة، ولما استطعنا تلبية حاجات الشعب المتزايدة باستمرار باية طريقة من الطرق. كانت الحاجة تدعو الى اتخاذ اجراء حاسم لاحداث تغييرات في انتاج السلع الاستهلاكية للشعب.

لذا قرر حزبنا تطوير انتاج السلع الاستهلاكية في حركة تشمل الشعب كله، فطرح السياسة الرامية الى بناء اكثر من معمل للصناعة المحلية في كل مدينة او مقاطعة. وهب الشعب العامل في كافة انحاء البلاد هبة رجل واحد لوضع سياسة الحزب موضع التنفيذ، فشيد اكثر من ١,٠٠٠ مصنع محلي في غضون اشهر قليلة ودون انفاق الكثير من اموال الدولة، وذلك بتعبئة المواد المهملة والطاقات البشرية المتوافرة في الاقاليم. فجعل هذا ممكناً انتاج مختلف السلع الاستهلاكية بكميات كبيرة. ان بلادنا تملك الآن اكثر من ٢,٠٠٠ معمل للصناعة المحلية، حيث جرى تعزيز معداتها التقنية بشكل ملحوظ. وصناعتنا المحلية تؤلف اكثر من نصف انتاج البلاد الكامل من السلع الاستهلاكية.

تبين تجربتنا انه من المعقول عموما، ونظرا للميزات الاقتصادية والتقنية التي تتفرد بها الصناعة الخفيفة، تطوير المصانع المتوسطة والصغيرة جنبا الى جنب مع المصانع الكبيرة. ومما يتمتع بفعالية خاصة في زيادة انتاج السلع الاستهلاكية وتطوير الصناعة ككل بسرعة في البلدان المتخلفة، هو ان يصار الى بناء العديد من المصانع المحلية التي تعتمد البساطة النسبية في تقنيتها وتعمل على نطاق صغير. كذلك فان بناء الصناعة المحلية له اهمية بالغة جدا في التطوير المتكافىء لجميع انحاء البلاد، ولا سيما في تقريب الصناعة من الزراعة والتخلص تدريجيا من الفروقات المميزة بين المدينة والريف.

لقد بنينا قاعدتنا الخاصة من الصناعة الخفيفة، التي تتألف من

الصناعة المركزية والصناعة المحلية، وبذلك استطعنا تأمين معيشة شعبنا بالسلع الاستهلاكية المنتجة وطنيا. لنأخذ صناعة النسيج، على سبيل المثال. ارتفع انتاج الانسجة بنسبة ١٩٥ مرة عما كان عليه قبل التحرير، فاصبح نصيب الشخص الواحد من السكان يعادل ٢٥ مترا من مختلف انواع الانسجة. اما صناعة الاطعمة وانتاج الضرورات اليومية فقد نمت بسرعة ايضا.

ان بضائعنا الاستهلاكية لم تبلغ بعد المستوى الكافي من الجودة النوعية، ولم تتنوع بعد ايضا حسب المقدار المطلوب. لكن شعبنا العامل يعتز بان جميع السلع الاستهلاكية التي يستعملها هي من صنع يديه، وهو يستعملها بسرور. وفي المستقبل القريب سوف نحل مسألة اكثار التنوع في السلع الاستهلاكية، ونرفع جودتها ككل الى المستوى العالمي.

تحتل المسألة الريفية مكانة هامة جدا في البناء الاشتراكي.

وتنطوي المسألة الريفية على المركز الاجتماعي — الاقتصادي للفلاحين باعتبارهم حليفا للطبقة العاملة، كما على تطوير القوى المنتجة في الزراعة التي تؤلف واحدا من الفرعين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني. ان اتمام نظام التعاون الزراعي الاشتراكي يشير الى نقطة تحول تاريخي في حل المسألة الريفية. لكنه لا يعني بعد حلها النهائي.

في اعقاب اقامة النظام الاشتراكي داخل الارياف يصبح من الضروري، وعلى اساس توطيد دعائم هذا النظـــام بصورة مطردة، ان يتم تطوير القوى المنتجة في الزراعة الى مستوى عال وصنع حياة ملأى بالبحبوحة للفلاحين، وتصفية التخلف الذي تركه في الارياف مجتمع الاستغلال، ثم ازالة الفوارق المميزة بين المدينة والريف بالتدريج. . .

وفيما كان احلال الطابع التعاوني في الزراعة يشارف من اتمامه،

ومع تطور الصناعة، لم يأل حزبنا جهدا في تحريك الثورة التقنية داخل الارياف.

لقد رسم الحزب مهمات الري والمكننة والكهربة واعتماد الكيماويات باعتبارها المهمات الاساسية للثورة التقنية في الريف، وبدأ بالري.

ان الزراعة، بخلاف الصناعة، تعتمد الى درجة كبيرة على الاوضاع الطبيعية–الجغرافية، وعلى الظروف المناخية بنوع خاص. لذا فالري هو الضمانة الاساسية لمحاصيل عالية ومستقرة في الزراعة. ولقد سيرنا في فترة ما بعد الحرب حركة شاملة للشعب كله بقصد اعادة تكوين الطبيعة وتجديدها على نطاق واسع بواسطة الري، منفقين في ذلك اموالا ضخمة من صندوق الدولة. فاسفرت النتيجة عن كوننا قادرين بشكل رئيسي على تحرير الزراعة من الجفاف والفيضان، ثم ارسينا الاساس المتين لانتاج متحرر من بوار المواسم.

وليس بضئيل ذلك النجاح الذي تم احرازه ايضا في المكننة والكهربة واعتماد الطرق الكيماوية. ان اريافنا تملك حالياً ٢٠,٠٠٠ تراكتور (باعتبار الوحدة مساوية لقوة ١٥ حصانا). وهذا ما يعادل تراكتورا واحداً لكل ١٠٠ «جونغبو» من مساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل. كما يجري استخدام حوالي ٣٠٠ كيلوغرام من الاسمدة الكيماوية لكل «جونغبو». في الايام السابقة للتحرير كانت اريافنا بدون كهرباء، لكن التزويد بالكهرباء يشمل حاليا ٩٥,٥ بالمائة من كل الوحدات الريفية («ري») و٨١ بالمائة من كل بيوت المزارع.

وفيما كنا ندفع الى الامام بنشاط: الري والمكننة والكهربة واعتماد الطرق الكيماوية، بذلنا جهودا لا تعرف الكلل لادخال منجزات العلم الزراعي والتقنيات الزراعية المتقدمة على نطاق واسع،

ولا سيما في تطوير اساليب مكثّفة من الزراعة.

لقد استمر الانتاج، بفضل جميع هذه الاجراءات، على النمو السريع في بلادنا. فتضاعف محصول الحبوب مقابل ما كان عليه خلال الفترة السابقة للتحرير. واحرزت تربية المواشي وغيرها من فروع الاقتصاد الريفي تقدما عظيما كذلك. اما مشكلة الطعام، وهي احدى المشكلات الاشد صعوبة في تاريخ بلادنا، فقد حلت بمعظمها، ومضت علينا بضع سنوات الان ونحن نتمتع بالاكتفاء الذاتي في تموين الطعام.

ونتيجة لنمو القوى المنتجة في الزراعة والتقدم النشط للثورتين الثقافية والايديولوجية في الارياف، تغير مظهر مناطقنا الريفية، وتحسنت موارد رزق الفلاحين، مثلما تعززت يقظتهم السياسية وارتفع مستوى الوعي لديهم. ان نظامنا الاشتراكي في الاقتصاد الزراعي التعاوني ازداد توطيداً وتطويراً، وانشيء نظام معقول من الارشاد والادارة في الزراعة.

ولا حاجة بنا الى القول، نظراً للمهمات الضخمة امام البناء الريفي الاشتراكي، ان منجزات العمل الريفي لا تزال في مرحلة أولية. ومع ذلك فقد ارسينا اساساً متيناً لبناء الريف الاشتراكي. كما عثرنا على الاتجاه الصحيح لحل المسألة الريفية الاشتراكية عبر انجازاتنا وتجاربنا، ونحن نعرف بوضوح ما ينبغي لنا عمله في المستقبل بالنسبة للعمل الريفي. ان حزبنا وشعبنا سوف يستمران في حل المسألة الريفية بكفاءة وعلى اساس المنجزات التي تحققت حتى الان، وانسجاماً مع الاتجاه والمهمات التي سبق تحديدها.

ان احدى المسائل الاكثر اهمية في البناء الاشتراكي داخل البلدان المتخلفة هي مسألة تدريب الكوادر الوطنية.

في السنوات الباكرة عقب التحرير كنا نعاني نقصاً بالغاً في

الكوادر الوطنية ، ولا سيما من التقنيين، وكان هذا النقص من اكبر العقبات التي اعترضت ادارة الدولة والبناء الاقتصادي والثقافي. لذا فان مسألة الكوادر الوطنية كانت مشكلة حادة بالنسبة لنا.

ومشكلة المثقفين القدامى لها اهمية كبرى في بناء صفوف الكوادر التقنية الوطنية. فسواء تم اجتذاب المثقفين القدامى ام لا الى عملية بناء مجتمع جديد، ان هذا الامر يؤثر الى حد بعيد في التطور الاقتصادي والثقافي للبلاد، ويصح هذا بصورة خاصة خلال المرحلة الباكرة من الثورة.

في واقع الامر، يتحدر معظم المثقفين القدامى في بلادنا من الطبقات المالكة. لقد خدموا الامبرياليين والطبقات المستغِلة في الماضي. غير انهم ، بصفة كونهم مثقفين في بلد مستعمر، اخضعوا للاضطهاد والتمييز القومي على يد الامبرياليين الاجانب، فحازوا على روح ثورية نتيجة لذلك.

ان حزبنا، بعد ان اخذ في اعتباره التام ذلك الدور الهام الذي يلعبه المثقفون في بناء مجتمع جديد، والخصائص المميزة لمثقفينا، اتبع منذ الايام الباكرة للتحرير سياسة القبول بهم واعادة قولبتهم الى مثقفين يخدمون الشعب العامل. وبوحي من سياسة الحزب انتقلت اكثرية المثقفين القدامى الى جانب الشعب بعد التحرير. لقد شاركوا مشاركة فعالة في النضال الثوري وفي البناء. وبذلك اسهموا مساهمة قيمة، وما زالوا يسهمون، في البناء الاقتصادي والثقافي.

وعن طريق التثقيف المتواصل بواسطة الحزب والمحن القاسية للكفاح الثوري، لا سيما امتحانات حرب تحرير الوطن ضد العدوان المسلح للامبريالية الاميركية، فان مثقفينا القدامى تحولوا الآن الى مثقفين اشتراكيين ممتازين، وتطوروا الى كوادر وطنية ذات اهمية.

واثناء القولبة الجديدة للمثقفين القدامى، اولى حزبنا اعظم اهتمام لتدريب كوادر وطنية جديدة من بين صفوف الشعب العامل. وفي تطلعه نحو التوسيع العاجل لصفوف الكوادر الوطنية تبنّى الحزب سياسة اعطاء الاولوية لتدريب الكوادر والعمل التثقيفي.

ومع انه كانت تعوزنا الخبرة، وجميع الشروط اللازمة، فقد انشأنا عدد لا يستهان به من مؤسسات التعليم العالي، من جملتها جامعة، كما قمنا بتوسيع الشبكة التربوية على كافة المستويات والى مدى كبير عقب التحرير مباشرة. لقد تابعنا رعاية الكوادر الوطنية وتنشئتها حتى خلال سنوات الحرب المروعة، وبعد الحرب وجّهنا المزيد من الجهود صوب هذا العمل.

ان بلادنا ادخلت التعليم الابتدائي الالزامي منذ ١٩٥٦، وقامت بتنفيذ التعليم الثانوي الالزامي سنة ١٩٥٨. وسوف نقوم على تنفيذ التعليم التقني الالزامي لمدة تسع سنوات خلال الاعوام القليلة القادمة.

يؤلف التلامذة والطلاب حوالي ربع مجموع السكان ويدرسون حالياً في اكثر من ٩,٠٠٠ مدرسة على كافة المستويات في بلادنا، بينما يبلغ عدد الطلاب الجامعيين وحدهم ١٥٦,٠٠٠ طالب.

ثمة سياسة اخرى ذات اهمية اتبعها حزبنا باطراد في العمل التربوي وتدريب الكوادر، وهي الجمع الوثيق بين التربية العامة والتقنية، كما التربية عن طريق العمل المنتج.

لقد اعدنا تنظيم النظام السابق للتعليم الثانوي لكي ننشىء نظاماً تربوياً تقنياً، وادخلنا المزيد من التحسينات على محتويات التربية، بحيث يتسنى لكافة ابناء الجيل الطالع ان يكتسبوا كمية معينة من المعرفة التقنية الى جانب المعرفة العامة باصول العلوم. كذلك انشأت بلادنا نظاماً تربوياً واسع الانتشار يقوم على «الدرس اثناء العمل»، بالاضافة الى شبكات من المعاهد المسائية ودروس المراسلة وكليات

المصانع والشيوعية. ففي هذه الاماكن تتلقى اعداد كبيرة من الشعب العامل تعليمها الثانوي والتقني العالي دون ان تنفصل عن الانتاج.

وبالرغم من ظروف البلاد الاقتصادية الصعبة، قمنا اذن بتوجيه جهود هائلة لاعمال تدريب الكوادر وللتربية، متغلبين على جميع الصعوبات والعقبات، لكي نحرر انفسنا من التخلف بسرعة ونعجل في معدل سير التقدم. نتيجة لذلك استطعنا ان نبني صفوف كوادرنا الوطنية الخاصة بنا في زمن قصير نسبياً، وتوصلنا الى امكانية تنشئة اعداد اكبر من الكوادر الجديدة في المستقبل. وابتداء من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤، بلغ عدد التقنيين والخبراء العاملين في جميع الحقول من الاقتصاد الوطني في بلادنا اكثر من ٢٩٠,٠٠٠. ان جميع المعامل والمشاريع الصناعية، ومن جملتها المصانع الحديثة الكبرى، يقوم على تشغيلها وادارتها كلياً كوادرنا التقنية الوطنية.

لذا فاننا لم ننشيء نظاماً اشتراكياً متقدماً في النصف الشمالي من الجمهورية فحسب، بل قمنا بارساء الاسس الاقتصادية والثقافية التي تمكننا من ادارة الحياة الاقتصادية لبلادنا بجهودنا الذاتية. ان هذا يؤلف مصدر قوة عظيما لحياة شعبنا السعيدة ولازدهار مجتمعنا في المستقبل. كما انه يشير ايضاً الى كوننا قد شيدنا قاعدتنا الثورية على اساس متين سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بحيث تغدو ضمانة اكيدة لتوحيد وطننا وبلوغ النصر النهائي للثورة الكورية.

« جوتشي » والخط الجماهيري

ان جميع انتصاراتنا ونجاحاتنا في الثورة الاشتراكية، وفي بناء صرح الاشتراكية يمكن عزوها الى قيادة حزبنا الماركسية — اللينينية والى كفاح شعبنا البطولي في التنفيذ الشامل لخط الحزب وسياساته.

وكان الشيء الاكثر اهمية بالنسبة لحزبنا في توفيره القيادة الصحيحة للشعب الكوري اثناء كفاحه الثوري وعمله في البناء، هو ارساء «الجوتشي» على اسس متينة.

ان انشاء «الجوتشي» يعني التمسك الشديد بالمبدأ القائل بان يحل المرء لنفسه جميع مشكلات الثورة والبناء وفقاً للاوضاع السائدة فعلياً في الوطن، وبواسطة الجهود الذاتية على نحو رئيسي. هذا ، يمثل موقفاً واقعياً وخلاقاً، في معارضته للدغماتية وفي تطبيقه لحقيقة الماركسية — اللينينية الجامعة ولتجارب الحركة الثورية العالمية على بلادنا انسجاماً مع ظروفها التاريخية وميزاتها القومية. انه موقف مستقل، يتحاشى الاعتماد على الآخرين، ويظهر روح الاعتماد على الذات مثلما ينطوي على تسوية شؤون المرء الخاصة على مسؤوليته في ظل جميع الظروف.

الشيوعيون الكوريون يصنعون ثورة في كوريا. والثورة الكورية هي الواجب الاساسي للشيوعيين الكوريين. ومن البديهي ان المرء لا يستطيع صنع الثورة الكورية متى كان يجهل واقع كوريا الحقيقي او يبتعد عنه. كذلك الماركسية — اللينينية، لا يمكنها ان تكون سلاحاً قوياً بيد ثورتنا الا متى ارتبطت بواقع بلادنا الحقيقي.

ان اسياد الثورة الكورية هما حزبنا وشعبنا، كما ان العامل الحاسم في انتصار الثورة الكورية هو ايضاً قوتنا الذاتية. ومن الواضح انه يتعذر صنع الثورة بالاعتماد على الآخرين، وان الغير ليس بمقدورهم صنع الثورة الكورية بديلاً عنا. فالدعم والتشجيع العالمي له كذلك اهمية في اية ثورة، لكن الشيء الاهم بالنسبة للسير قدماً بالثورة وايصالها الى نهاية منتصرة هو مساعينا وكفاحنا، نحن الاسياد.

هناك في العالم بلدان كبيرة او صغيرة واحزاب لها سجل طويل او قصير من النضال. غير ان جميع الاحزاب تتمتع بالاستقلال

والمساواة التامة، وعلى هذا الاساس يتعاون الواحد منها مع الآخر بصورة وثيقة. وكل حزب يخوض كفاحه الثوري في ظل الظروف والاوضاع الخاصة داخل بلاده، فهو اذ يفعل ذلك يغني تجربة الحركة الثورية العالمية ويسهم في تطوير هذه الحركة. ان فكرة «الجوتشي» تطابق هذا المبدأ لدى الحركة الشيوعية، وتنبع منه مباشرة.

لقد اكتسبت مشكلة انشاء «الجوتشي» اهمية خاصة لدى الشيوعيين الكوريين، نظراً لظروف بلادنا واوضاعها، وتعقيدات ثورتنا ومصاعبها.

ان حزبنا، في نضاله الحازم دفاعاً عن نقاوة الماركسية – اللينينية وضد التحريفية، بذل كل ما بوسعه لانشاء «جوتشي» في وجه كل من الدغماتية والتبعية. «جوتشي» في العقيدة، واستقلال في السياسة، واعتماد على الذات في الاقتصاد ودفاع عن النفس في الدفاع الوطني – هذا هو الموقف الذي تمسّك به حزبنا على الدوام.

وفي تعلقه المتين بمبادىء الماركسية – اللينينية، يقوم حزبنا بالدراسة والتحليل لواقع كوريا الحقيقي، فيقرر – على هذا الاساس – سياساته بصورة مستقلة. اننا ننفّذ بشجاعة، وغير مقيدين باية صيغ او افتراضات قائمة، كل ما يتفق مع مبادىء الماركسية – اللينينية ومع واقع بلادنا.

نحن نحترم تجارب البلدان الاخرى، لكننا نتخذ منها على الدوام موقفاً نقدياً. لذا تجدنا نتقبل التجارب النافعة لنا، ونرفض منها ما لا يلزم او ينطوي على الضرر. وعندما نقوم بادخال التجربة الحسنة لبلاد اخرى، فاننا نعيد قولبتها ونعدل فيها لكي تناسب الظروف الفعلية السائدة في بلادنا.

لقد اتخذ حزبنا على الدوام موقفاً مستقلاً في اقترابه من الحركة الشيوعية العالمية، ولا سيما في النضال ضد التحريفية الحديثة. نحن

نحارب بعزم اكيد ضد التحريفية الحديثة، وحربنا هذه يتم شنها بثبات على اساس تقديرنا للامور وقناعتنا الراسخة، وما ينسجم مع ظروفنا الفعلية. ونعتبر انه في حفاظنا على مثل هذا الموقف فقط نستطيع شن الكفاح ضد التحريفية على النحو الصحيح وتقديم اسهامات بارزة للدفاع عن نقاوة الماركسية — اللينينية ولتعزيز وحدة الحركة الشيوعية العالمية.

فلو اخفق احدنا في انشاء «الجوتشي» داخل المجالين الايديولوجي والسياسي، لن يتمكن بالتالي من اظهار اية مبادرة لان ملكة التفكير المستقل لديه تكون قد اصيبت بالشلل، وسوف يصبح في نهاية الامر عاجزاً عن التمييز بين الصواب والخطأ، ويقتفي خطوات الآخرين بصورة عمياء. ومن فقد تلقائيته واستقلاله بهذه الطريقة، يغدو عرضة للسقوط في التحريفية والدغماتية وشتى مواصفات الانتهازية اليمينية او «اليسارية»، ومن شأنه في نهاية المطاف ان يوصل عمل الثورة والبناء الى الهلاك والدمار.

في بلادنا ايضاً جاء وقت كانت خلاله بعض الشخصيات القائدة مصابة بعدوى الدغماتية والتبعية. ولقد ألحق هؤلاء بعملنا ضرراً لا يستهان به. فالدغماتيون لم يدرسوا واقعنا الحقيقي، بل تجاهلوه وسعوا لابتلاع تجربة الآخرين دون هضمها، ولنقلها بصورة آلية. ان اشخاصاً من هذا القبيـــل، في تطلعهم صوب الآخرين فقط وتعودهم على تقليد ما كان يفعله الآخرون فحسب، انزلقوا في النهاية الى موقف من العدمية الوطنية، حيث بادروا الى الحط من قدر كل شيء ينتسب الى وطنهم وامتداح كل ما هو اجنبي. مثل هذه النزعة تكشفت على نحو بالغ الخطورة على الجبهة الايديولوجية. فالدغماتيون، بدلاً من درس سياسات حزبنا وشرحها والدعوة لها، اكتفوا بمجرد الترديد لاصداء الغير مثل الببغاء. بل

انهم ذهبوا الى حد انكار تاريخ شعبنا في النضال وتقاليدنا الثورية. لقد حاولوا شل المبادرة الخلاقة لدى علمائنا في البحث العلمي، وتلقين الطلبة ما نقلوه عن الآخرين في التربية والتعليم ايضاً، وحملهم على نبذ كل ما هو وطني ونشر الاشياء الاجنبية فقط في الادب والفنون على السواء.

تكشّف استفحال ضرر الدغماتية في بلادنا على نحو بالغ التأثير خلال فترة الحرب، واصبح الامر لا يطاق اكثر فاكثر ابان الفترة التي اعقبت الحرب، عندما سارت الثورة الاشتراكية وعملية بناء الاشتراكية بسرعة. وفضلاً عن ذلك، توصلنا في تلك الفترة الى الادراك تدريجياً بان الاتجاه التحريفي يتسلل عبر وسيط الدغماتية.

نظراً لهذا، رسم حزبنا عام ١٩٥٥ السياسة المحددة لانشاء «جوتشي» وراح منذ ذلك الحين يخوض كفاحاً ايديولوجيا نشطاً لتنفيذها. ان سنة ١٩٥٥ مثّلت نقطة تحول في كفاح حزبنا المتواصل والمتماسك ضد الدغماتية. وفي الواقع ، لقد بدأ في ذلك الحين كفاح حزبنا ضد التحريفية الحديثة التي برزت داخل المعسكر الاشتراكي. هكذا ارتبط كفاحنا ضد الدغماتية بالكفاح ضد التحريفية الحديثة.

كان لانشاء «جوتشي» اهمية قصوى في تعزيز دراسة الماركسية — اللينينية بين الكوادر واعضاء الحزب، وفي تجهيزهم في الوقت نفسه تجهيزاً متيناً بافكار حزبهم وخططه وسياساته. لقد مارسنا بنشاط العمل الايديولوجي بين صفوف الكوادر واعضاء الحزب لكي يتسنى لهم جميعاً ان يفكروا بالطريقـــة التي يريدها الحزب منهم، وان يدرسوا بتعمق سياسات الحزب، ويعملوا وفقاً لهذه السياسات، جاهدين باخلاص لتنفيذها. وتبين تجربتنا انه عندما تكون صفوف الحزب متراصة بمتانة، على المستوى الايديولوجي والتنظيمي، يمكن

التغلب على الدغماتية والحيلولة دون تسرب التحريفية، وتنفيذ كل الاعمال بنجاح تمشياً مع مقاصد الحزب.

وفي الوقت نفسه، ضاعفنا مضاعفة شديدة بين عضوية الحزب كلها والشعب العامل بأسره، دراسة ماضي بلادنا وحاضرها ، وتقاليد شعبنا الثورية والثقافية. لقد راعينا في جميع قطاعات الجبهة الايديولوجية، ومن جملتها العلم والتربية والادب والفنون، اعطاء الاولوية لاشياء بلادنا ولتكريم التقاليد الوطنية، والاقرار بكل تراث قومي رفيع والسير به الى الامام، وان يصار الى تمثل الثقافة المتقدمة لبلدان اخرى، ليس عن طريق ابتلاعها كلها، بل عقب هضمها الشامل.

ان هذه الاجراءات رفعت الى درجة كبيرة من الاعتزاز الوطني لدى شعبنا وعززت روحه في الاستقلال، وقادته الى رفض النزعة الرامية نحو تقليد اشياء الآخرين بصورة آلية والسعي للقيام بكل شيء انسجاماً مع الظروف الفعلية السائدة في وطنه. ونتيجة لانشاء «جوتشي»، جرى احراز التقدم في العلوم والتكنولوجيا بسرعة فائقة، وحدثت تغييرات نوعية في التربية وفي عمل تدريب الكوادر، فتفتحت ثقافة وطنية واشتراكية جديدة وتطورت هذه الثقافة الملائمة لحياة شعبنا واحاسيسه.

وفيما كان ينشىء «جوتشي» في المجالين الايديولوجي والسياسي، تعلق حزبنا تعلقاً شديداً في المجال الاقتصادي بمبدأ الاعتماد على الذات، وبالخط الرامي الى بناء اقتصاد وطني مستقل.

ان غياب روح الاعتماد على الذات يقود المرء الى فقدان الايمان بقوته الذاتية، والى بذل جهود ضئيلة لتعبئة الموارد المحلية، وبالتالي الى الاخفاق في خدمة القضية الثورية. نحن نواصل الكفاح الثوري، وعمل البناء يحدونا تصميم على صنع الثورة الكورية بجهودنا الذاتية

وبناء الاشتراكية والشيوعية في بلادنا بواسطة عملنا وبمواردنا الوطنية.

ولا حاجة الى القول باننا ندرك تماماً اهمية الدعم والتشجيع العالمي، ونعتبر المساعدة الخارجية ضرورة. لكننا نرفض وجهة النظر الايديولوجية الخاطئة والموقف المغلوط في التخفيف من سرعة الكفاح الثوري الذاتي، والاكتفاء بعقد الآمال على فرصة عالمية ملائمة لتطرح نفسها، او امتناع المرء عن بذل اي جهد من عنده، ومجرد الالتفات صوب البلدان الاخرى للحصول على مساعدة. ففي كل من الكفاح الثوري وعملية البناء ينبغي اعطاء اهمية اولية للاعتماد على الذات، ويجب اعتبار الدعم والتشجيع من الخارج بمثابة امور ثانوية. فقط عندما يناضل المرء بمثل هذه الروح، يستطيع ان يعجّل في سرعة الثورة والبناء داخل بلاده الى اكبر درجة ممكنة، وان يسهم في تطور الحركة الثورية العالمية.

خلال فترة اعادة الاهلية بعد الحرب تلقت بلادنا من البلدان الشقيقة مساعدات اقتصادية وتقنية تبلغ قيمتها حوالي ٥٠٠ مليون روبل (٥٥٠ مليون دولار). وطبعاً، كان ذلك عوناً كبيراً لنا. غير انه في تلك الايام ايضاً كنا نشدد بصورة رئيسية على تجنيد جهود شعبنا واستخدام الموارد الوطنية بشكل تام. وفي الوقت ذاته، سعينا للاستفادة الفعالة من المساعدات المعطاة لنا من البلدان الشقيقة. بالواقع الفعلي، كانت جهودنا الذاتية هي التي لعبت الدور الحاسم في عملية اعادة الاهلية والبناء عقب الحرب. ولا حاجة بنا الى الاستطراد في الاتيان على ذكر منجزات بلادنا على صعيد البنـــاء الاقتصادي خلال السنوات اللاحقة.

بذلك، واستناداً الى مبدأ الاعتماد على الذات، ارسينا اسس اقتصاد وطني مستقل.

ان الاستقلال الاقتصادي هو شرط لا غنى عنه في بناء دولة

مستقلة وغنية، قوية ومتنورة. وبدون اقامة اقتصاد وطني مستقل، يكون من المحال ضمان الاستقلال السياسي المتين للبلاد، وتطوير قواها المنتجة وتحسين معيشة شعبها.

تعني الاشتراكية الالغاء التام لانعدام المساواة داخل الوطن ومعه الاستغلال الطبقي، وتتطلب التطوير الشامل للاقتصاد والعلم والتكنولوجيا. لذا فمن الطبيعي وجوب كون الاقتصاد الاشتراكي اقتصاداً مستقلاً، ومتطوراً بطريقة شاملة.

نحن لا نعارض البتة التعاون الاقتصادي بين الدول، او ننادي ببناء الاشتراكية في عزلة. ان ما نرفضه هو النزعة الشوفينية لدى الدول الكبرى، والرامية الى تقييد التطور الشامل والمستقل لاقتصاد البلدان الاخرى، وفضلاً عن ذلك، الى وضع اقتصاد هذه البلدان تحت سيطرتها متذرعة بستار «التعاون الاقتصادي» و «التقسيم العالمي للعمل». ونرى بان التعاون يجب ان يستند الى قاعدة بناء اقتصاد وطني مستقل على يد كل بلد بمفرده، وان هذا وحده يجعل ممكناً التوسع والتطور المطرد للتعاون الاقتصادي بين الدول على اساس مبادىء المساواة التامة والمنفعة المتبادلة.

ان بلادنا اليوم تقوم بتطوير اقتصادها في اعتماد رئيسي على تقنيتها الذاتية ومواردها الاهلية والجهود المبذولة من كوادرها وشعبها. انها تسد الحاجات الاهلية للبضائع الصناعية الثقيلة والخفيفة والنتاج الزراعي، معتمدة بشكل رئيسي على انتاجها المحلي.

وفيما يتعلق بالصلات الاقتصادية بين بلادنا والبلدان الاخرى، فانها ترتكز الى اساس سد الحاجات المتبادلة والتعاون بينها استناداً الى مبادىء المساواة التامة والمنفعة المتبادلة . هذه العلاقات تجد تعبيرها في التجارة الخارجية وفي طرق متنوعة غيرها.

بعد ان قمنا بارساء الاسس المتينة لاقتصاد وطني مستقل،

اصبحنا نملك قاعدتنا الاقتصادية الخاصة بنا لزيادة ثروة البلاد وقوتها، ولتحسين معيشة الشعب بصورة جذرية. ولقد صرنا قادرين على المزيد من توسيع التعاون الاقتصادي مع البلدان الاخرى وتطويره. ان استقلالنا الاقتصادي يؤلف ايضاً الاساس المادي الذي يعول عليه لضمان استقلال البلاد السياسي وتعزيز قدراتها الدفاعية.

الى جانب انشاء «جوتشي»، كان التنفيذ الشامل للخط الجماهيري واحداً من اهم المسائل في قيادة حزبنا اثناء الثورة والبناء.

بما ان الضمانة الحاسمة للتعجيل في الثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية تقوم على تجنيد كل الطاقات الخلاقة لجماهير الشعب وافساح المدى كاملاً امام حماسها ومبادرتها ومواهبها، فان حزبنا تمسك على الدوام بالخط الجماهيري الثوري في جميع نشاطاته.

لقد استطاع حزبنا تحقيق نجاحات هائلة في الثورة الاشتراكية وعملية بناء الاشتراكية، باعتماده على الحماس الثوري المرتفع والطاقة الخلاقة التي لا تنضب لدى شعبنا، هذا الشعب الذي امسك زمام مصائره بيديه وعقد العزم على بناء حياة جديدة. وكلما صادفته المصاعب والمحن، كان الحزب يضع ثقته وايمانه في جماهير الشعب فيتشاور واياها ويجند جهودها وحكمتها للتغلب على تلك الصعاب.

كذلك نفّذنا بنجاح العديد من المشاريع الانشائية الضخمة والصعبة باطلاق حملة جماهيرية. فالحركة الراميـــة الى «جعل الماكينة المنتجة للادوات تصنع ماكينات منتجة للادوات» والى بناء الصناعة المحلية ومشاريع الري لتجديد الطبيعة على نطـــاق واسع، واصلاح المدن والقرى التي تحولت الى رماد وبنائها ـــ هذه كلها جرى تنفيذهـــا بواسطة حملات جماهيرية، وعبر اندفاعات شملت الشعب كله.

في بلادنا تتطور العلوم والتكنولوجيا بسرعة ايضاً كحركة

جماهيرية، عن طريق التعاون الخلاق بين العلماء والتقنيين من جهة، والعمال والفلاحين من جهة ثانية. كذلك تزدهر الاداب والفنون من يوم الى يوم عن طريق الجمع بين نشاطات الكتّاب والفنانين المحترفين والنشاطات الادبية والفنية للجماهير العريضة.

ان اسلوب التعويل على الجماهير واستثارتها الواسعة لممارسة النشاط هو اسلوب ثوري وايجابي. انه طريقة تجعل من الممكن تعبئـــة كافة الطاقات والامكانات الى درجـــة قصوى في الثورة والبناء.

فالحزب الماركسي — اللينيني يجب عليه في كافة الاوقات ان يقوم بتنفيذ الخط الجماهيري تنفيذاً شاملاً، قبل الاستيلاء على السلطة وبعده، وفي اثناء النضال الثوري كما في العمل البنائي. ويتزايد خطر اضعاف الخط الجماهيري بعد ان يكون الحزب قد استولى على السلطة. لدى تاسيسه عقب التحرير تسلم حزبنا قيادة الحكومة، وكان العديد من موظفينا لا يملك الا خبرة ضئيلة في النضال الثوري والعمل الجماهيري في الماضي. لهذا السبب كان من المهم بصورة خاصة بالنسبة لنا تحسين طريقة الموظفين واسلوبهم في العمل لكي نضع هذا الخط الجماهيري موضع التنفيذ.

لقد شن حزبنا نضالاً ايديولوجياً قوياً للتخلص من البيروقراطية واقامة النظرة الجماهيرية الثورية بين صفوف الموظفين. وبذل الحزب جهوداً متواصلة لحمل جميع الموظفين على اكتساب الطريقة الثورية في العمل، والتغلغل بعمق بين صفوف الجماهير، والتشاور معها، واستقاء القوة والحكمة من معينها وتعبئتها لانجاز المهمات المطروحة امامها .

ان طريقة العمل المعروفة في بلادنـــا تحت اســـم منهج

«تشونغسان ري» * هي تجسيد وتطوير لخط حزبنا الجماهيري انسجاماً مع الحقائق الجديدة للبناء الاشتراكي. ويكمن جوهر طريقة «تشونغسان ري» في مساعدة الاجهزة الأعلى للادنى منها ومساعدة الرؤساء لمرؤوسيهم، واعطاء الاولوية للعمل السياسي واستنهاض الجماهير لتنفيذ المهمات الثورية.

وعبر الترويج شعبياً لطريقة تشونغسان ري ادخلنا تحسينات جذرية على طريقة واسلوب الموظفين في العمل وحققنا انعطافاً كبيراً في عمل الحزب والدولة والاجهزة الاقتصادية.

ان اعطاء الاولوية للعمل السياسي له ابلغ الاهمية في اطلاق العنان كاملاً امام الحماس الثوري والطاقة الخلاقة لدى جماهير الشعب.

فالشيوعيون يناضلون دوماً في الدفاع عن مصالح الشعب ولاجل سعادته. ولهذه الغاية، يجب ايقاظ الجماهير العريضة وتعبئتها. ان احدى الحسنات المتأصلة في النظـــام الاشتراكي هي ان الشعب العامل، وقد تحرر من الاستغلال والعبودية، يظهر حماساً طوعياً ومبادرة خلاقة في عمله لاجل الدولة والمجتمع وفي سبيل سعادته.

لذا فان القيام بالعمل السياسي على نحو جيد بين الجماهير لاستمالتها نحو تأدية المهمات الثورية بشكل طوعي هي طريقة فعالة تنبع من شخصية الشيوعي ومن طبيعة النظام الاشتراكي.

ومن الخطأ المطلق ان يتم الانغماس في العمل الاقتصادي والتقني فحسب، بينما يجري اهمال العمل السياسي، وان ينحصر التشديد على المصلحة المادية وحدها، دون رفع درجة الوعي السياسي

---

*تستمد «تشونغسان ري» (Chongsanri) اسمها من «ري» تشونغسان، في مقاطعة كانغسو من جنوب اقليم بيونغسان، حيث قام كيم ايل سونغ في شباط (فبراير) ١٩٦٠ للمرة الاولى بتطوير الاقتراح لاقـــامة نظام جديد من الادارة الاقتصادية في المزارع التعاونية، يتلاءم مع الدمج الذي حوّل التعاونيات الى تجمعات من وحدة «ري».

والايديولوجي لدى الشعب العامل.

لقد تمسك حزبنا في ثبات وحزم بمبدأ اعطاء الاولوية للعمل السياسي في كافة الشؤون.

عند مباشرتنا القيام باية مهمة ثورية، كنا نبدأ بشرح سياسة الحزب حول تلك المهمة شرحاً مفصلاً وتبيانها بوضوح لجميع الاعضاء الحزبيين وللجماهير، جاعلين اياهم يعقدون نقاشات جماهيرية حول الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ سياسة الحزب، لكي يعملوا على تنفيذها التام بدرجة عالية من الوعي السياسي والحماسة. ولكي نرفع اليقظة الطبقية ومستوى الوعي السياسي والايديولوجي لدى الشعب العامل، عمدنا ايضاً الى القيام بنشاط بعملية التثقيف الشيوعي بينهم جامعين اليها التثقيف على سياسات الحزب والتقاليد الثورية.

ان العمل السياسي ليس الا عملاً مع الشعب، وهو جزء اساسي من العمل الحزبي. وبمعزل عن قيادة الحزب، فلا يمكن تعبئة الجماهير، ولا بناء الاشتراكية والشيوعية. فعلى اساس تعزيز الدور القيادي للحزب وتقوية العمل الحزبي باستمرار في جميع المجالات، استطعنا بنجاح تطبيق المبدأ القائل باعطاء الاولوية للعمل السياسي.

وهكذا استطعنا، في متابعة العمل السياسي بنشاط، وهو العمل مع الشعب والذي يشكل الاساس في العمل الحزبي، ان نطلق العنان كاملا امام الحماس الثوري والقدرة الخلاقة لدى شعبنا العامل، والهام هذا الشعب للقيام ببطولات جماعية وانتفاضات جماهيرية في العمل.

ان الطريقة الاساسية التي يستخدمها حزبنا لتعبئة الجماهير في البناء الاشتراكي تقوم على رفع الدور القيادي للحزب واعطاء الاولوية الثابتة للعمل السياسي، والجمع المناسب بين هذا والعمل الاقتصادي والتقني، لكي يتم باطراد تعزيز اليقظة السياسية ومستوى الوعي لدى الشعب العامل ويصار الى الجمع الملائم بين هذا والمصلحة المادية.

وكانت احدى المشكلات ذات الاهمية البالغة في تنفيذ الخط الجماهيري لحزبنا تثقيف الجماهير وقولبتها من جديد بكافة شرائحها ثم توحيدها المتراص حول راية الحزب.

فوحدة الشعب السياسية وتضامنه السياسي في النصف الشمالي من الجمهورية ليست الضمانة الحاسمة لبناء حياة جديدة هناك فحسب، بل هي ايضا احد العوامل الاساسية في توحيد الوطن وتحقيق النصر للثورة الكورية.

لقد عمل حزبنا بصورة مطردة ومتواصلة لحشد الشعب من كافة مرافق الحياة حشدا متراصا حول نفسه، ولتحويل قاعدتنا الثورية الى قوة سياسية اشد اقتدارا.

فالحكم الاستعماري الطويل الامد للامبريالية اليابانية، وتقسيم البلاد، لا سيما زرع بذور الشقاق بين صفوف شعبنا من جانب العدو خلال الحرب، جعلت كلها التركيب الاجتماعي والسياسي للسكان بالغ التعقيد. غير اننا لا نستطيع القيام بالثورة مع اناس لا عيب فيهم فقط، ونرفض كل الذين يتحدرون من منشأ اجتماعي معقد، او يملكون سجلات معقدة لحياتهم الاجتماعية والسياسية.

لذا فان حزبنا، من خلال الجمع الوثيق بين الخط الطبقي والخط الجماهيري، تبنّى السياسة القائمة على اجتذاب جميع الناس الى جانب الثورة، باستثناء حفنة من العناصر الخبيثة. وفي ظل الظروف التي تحقق خلالها انتصار النظام الاشتراكي، نمت قوة الحزب الى درجة حاسمة واصبحت سلطة الحزب ومكانته غير قابلة للزعزعة بين صفوف الجماهير، فاعتبرنا اننا نملك القدرة على تثقيف الشعب وقولبته من جديد، فيما عدا الرجعيين عن وعي من ذوي المنشأ الطبقي المعادي.

لقد تجرأنا على الوثوق باولئك الذين يتحدرون من نشأة اجتماعية معقدة وسجلاتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية تنطوي على التعقيد،

فتقبلناهم وضمنا لهم ظروفا للعمل بسلام، مشترطين عليهم الآن تأييد حزبنا واظهار الحماس في عملهم.

اثبتت الحياة كل الاثبات صوابية هذه السياسة التي انتهجها حزبنا. واستطعنا من خلال تنفيذها، الذي نتابعه بنجاح، ان نثقف ونقولب من جديد الجماهير العريضة من الشعب على مختلف فئاته. ومع ان التركيب السكاني عندنا معقد، ونحن نقف متوترين وجها لوجه امام العدو، فان حزبنا اليوم قام بتوحيد الجماهير الشعبيـــة في صفوف متراصة حول رايته، وهناك مناخ مليء بالبهجة والحيوية يسود في مجتمعنا.

ان حركة « تشوليما » الشاملة للشعب كله والتي تفتحت بحيوية مستمرة، هي التجسيد الاكثر روعة لخط حزبنا الجماهيري.

وحركة « تشوليما » هي حملة جماهيرية تقوم على الربط عضويا بين الابداع الجماعي في البناء الاقتصادي والثقافي والعمل على تثقيف الشعب العامل واعادة قولبته. عبر هذه الحركة ينطلق العنان كاملا لحكمة شعبنا وحماسته وطاقته الخلاقة، وتتحقق الابداعات في جميع مجالات الاقتصاد والثقافة والايديولوجية والاخلاق، كما يتم التعجيل الى درجة كبيرة بعملية بناء الاشتراكية في بلادنا.

ان حركة « تشوليما »، هي الخط العام لحزبنا في البناء الاشتراكي. وجوهر هذا الخط يقوم على توحيد الشعب العامل باسره في صفوف اكثر تراصا حول راية الحزب، عن طريق تثقيفهم بالافكار الشيوعية وتنشئتهم عليها، واطلاق العنان الكامل امام حماسهم الثوري ومواهبهم الخلاقة لكي يتم بناء الاشتراكية على نحو اسرع ووجه افضل.

سوف نتابع تطوير حركة « تشوليما » في المدى والعمق على السواء، وبذلك نضاعف الى درجة اكبر من سرعة بناء الاشتراكية في النصف الشمالي من بلادنا.

و

الـثورة الكوريّـة الجنوبيّـة

ان الثورة في كوريا الجنوبية، باعتبارها ثورة لتحرير نصف اراضي بلادنا وثلثي سكانها الذين يرصفون في اغلال الامبرياليين الاجانب، تؤلف جزءاً هاماً ومتمماً من الثورة الكورية ككل. ومن الضروري، لكي يتم توحيد بلادنا ولانتصار الثورة الكورية، ان يصار الى تعزيز القوى الثورية في كوريا الجنوبية بينما تدفع عجلة البناء الاشتراكي الى الامام في الشمال.

منذ الايام الاولى لاحتلالهم كوريا الجنوبية، اتبع الامبرياليون الاميركيون سياسات قائمة على العدوان العسكري والاستعباد الاستعماري. فتحولت كوريا الجنوبية نتيجة لذلك وكلياً الى مستعمرة، وقاعدة عسكرية للامبريالية الاميركية.

ان «حكومة» كوريا الجنوبية هي نظام حكم العوبة اقيم بدعم مسلح من جانب الامبرياليين الاميركيين: فهو مجرد اداة طيعة تقوم على تنفيذ تعليمات اسيادها الاميركيين.

وعن طريق هذا الحكم الالعوبة وبواسطة استخدام ما يزعمون انه «مساعدة» على سبيل الاغراء، وضع الامبرياليون الاميركيون جميع الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية لكوريا الجنوبية تحت سيطرتهم.

من: «البناء الاشتراكي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والثورة الكورية الجنوبية»—محاضرة القيت في اكاديمية علي أرحم للعلوم الاجتماعية، اندونيسيا، بتاريخ ١٤ نيسان (ابريل)، ١٩٦٥.

وباسم «الدفاع المشترك» القوا مباشرة بقواتهم العدوانية ، البالغ عددها ٦٠ الف جندي تقريباً، في كوريا الجنوبية. وعلاوة على ذلك، تحت ستار ما يدعى، «قائد قوات الامم المتحدة» يملك القائد العام للجيش الاميركي سلطة مطلقة على الجيش الكوري الجنوبي.

بعد احتلالها لكوريا الجنوبية، ارتكبت القوات الاميركية اعتداءات وحشية ومذابح ضد الاناس الابرياء في كوريا الجنوبية، وقامت بادخال الاسلحة النووية والصاروخية، لكي تحول كوريا الجنوبية الى قاعدتها العسكرية للعدوان، كما عرقلت باستمرار احلال السلام في كوريا.

ان «المساعدة» التي يقدمها الامبرياليون الاميركيون الى كوريا الجنوبية هي وسيلة رئيسية للعدوان والنهب.

لقد اعطوا كوريا الجنوبية «مساعدات» قيمتها حوالي ١٢ الف مليون دولار بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٤، منها ٣,٦ الف مليون دولار «للمساعدة» الاقتصادية، والمبلغ المتبقي كان على سبيل «المساعدة» العسكرية.

ان «المساعدة» العسكرية تذهب لسد جزء من النفقات العسكرية لصيانة الجيش الالعوبة في كوريا الجنوبية، والذي تزيد قوته عن ٦٠٠,٠٠٠ رجل. فالجيش الكوري الجنوبي هو جيش من المرتزقة يعمل كلياً في خدمة سياسة العدوان الاميركية. واعالة فرقة واحدة من قوات الجيش الالعوبة في كوريا الجنوبية لا يكلف الامبرياليين الاميركيين سوى واحد على خمسة وعشرين (١/٢٥) من النفقات اللازمة لصيانة فرقة مماثلة في الجيش الاميركي. لذا فان الامبرياليين الاميركيين، بتجنيدهم لشباب كوريا الجنوبية لاجل اغراضهم العدوانية، يوفرون نفقات عسكرية ضخمة بينما هم يفرضون اعباء ثقيلة على كاهل الشعب الكوري الجنوبي. كذلك باستخدامهم

هذا الجيش الالعوبة الضخم في مكان قواتهم، فانهم يسبغون على الجيش الكوري الجنوبي مسحة من العمل في خدمة نوع من المصلحة القومية.

و«المساعدة» الاقتصادية هي ايضاً ليست سوى وسيلة لاخضاع اقتصاد كوريا الجنوبية الى اهداف العدوان العسكري الامبريالي والنهب الاستعماري. فعن طريق ادماج «اموال المساعدات» في بنود ميزانية الحكومة الالعوبة، تمكن الامبرياليون الاميركيون من السيطرة المحكمة على ميزانيتها. وعن طريق توزيع هذه الاموال باتوا يسيطرون على الهيئات والمشاريع المصرفية في كوريا الجنوبية. بهذه الطريقة تبلغ سيطرتهم على ما يتراوح بين ٤٥و٥٠ بالمائة من الموازنة المالية لكوريا الجنوبية، وعلى ٣٠ بالمائة من اموالها المصرفية، بينما يحتكرون ما يتراوح بين ٧٠و٨٠ بالمائة من مخزون مواد الخام و ٨٠ بالمائة من الواردات. وبات الاقتصاد الكوري الجنوبي يعتمد كلياً اليوم على الولايات المتحدة. فالمنظمات والهيئات والمشاريع المالية والاقتصادية في كوريا الجنوبية هي في وضع يجبرها على ايقاف اعمالها لحظة تعليق «المساعدات» الاميركية.

كل هذا يبين ان الامبريالية الاميركية هي الحاكم الحقيقي في كوريا الجنوبية.

ولكي يضمنوا موطىء قدم اكثر ملاءمة لسيطرتهم الاستعمارية في اعقاب الاحتلال، عمد الامبرياليون الاميركيون الى اعادة تنظيم جزء من البنية الاجتماعية ــ الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

ففي عدوانهم ضد كوريا الجنوبية علّق الامبرياليون الاميركيون اهمية اولية على تنمية الرأسمالي ــ الكومبرادوري الذي جاء ليلعب دور الوسيط في تصريف بضائعهم الفائضة ويعمل رهن اشارتهم لتسلل رؤوس الاموال الاميركية الخاصة، وعميلاً لهم في نهبهم

لموارد البلاد، بالاضافة الى دوره كمتعهد محلي لتقديم مواد حربية معينة.

وقاموا بتدعيم مركز الرأسمال الكومبرادوري عبر تسليمهم الى اصحاب الرساميل الخاصة والمضاربين – لقاء مدفوعات رمزية فقط – الاملاك التي كان يملكها الامبرياليون اليابانيون في السابق. فأتاحوا لهؤلاء جني الارباح الفاحشة عن طريق احتكارهم لعمليات شراء وبيع بضائع « المساعدات » التي اغرقت بها الولايات المتحدة كوريا الجنوبية، او بواسطة طرق اخرى. ان حصة الرأسمال الكومبرادوري الجنوبي في الصناعات الرئيسية تحت حكم الامبرياليين اليابانيين لم تكد تصل الى ٦ بالمائة، اما اليوم فهناك حوالي ٥٠٠ رأسمالي – كومبرادوري قد استولوا على قرابة ٤٠ بالمائة من صناعة السلع في كوريا الجنوبيـــة، وحوالي ٨٠ بالمائة من صناعة التعدين، واكثر من ٥٠ بالمائة من تجارتها الخارجية.

حافظ الامبرياليون الاميركيون على نظام الاستغلال الاقطاعي في ارياف كوريا الجنوبية، وهذا النظام موآت، لسيطرتهم الاستعمارية واعمال السلب والنهب. وفرضوا ما يدعى بـ « الاصلاح الزراعي »، لكن هذا الامر لم يتعد كونه من الخديعة المرسومة لتهدئة المطالبة بالارض من جانب الفلاحين الكوريين الجنوبيين والذين الهمهم اصلاح الاراضي في كوريا الشمالية. فالعلاقات الاقطاعية القائمة على الاستغلال، حتى بعد تنفيذ « الاصلاح الزراعي »، ما زالت تنشر سيطرتها داخل القرى الكورية الجنوبية، والاقتصاد الفلاحي قد اصبح اكثر تجزئة من السابق.

وهناك اليوم حوالي ١٠٠,٠٠٠ ملاك يتصرفون بنسبة ٤٠ بالمائة من مجموع مساحات الاراضي الصالحة للفلاحة ويستغلون ١,٤٠٠,٠٠٠ مزرعة فلاحية في كوريا الجنوبية. كما يتوجب على

الفلاحين دفع ايجار عن الاراضي تبلغ قيمته ما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ بالمائة من محصولهم، ومعظمهم تثقل كاهله الديون العائدة لاصحاب الاملاك والفلاحين الاغنياء بواسطة الربا.

وهكذا فان الامبريالية الاميركية اقامت نظاما من الحكم الاستعماري عقب احتلالها لكوريا الجنوبية، واخذت على هذا الاساس في ممارسة ديكتاتورية عسكرية لم يسبق لها مثيل ضد الشعب الكوري الجنوبي.

في كوريا الجنوبية يزيد عدد رجال الشرطة والبيروقراطيين وحدهم عن ١٥٥,٠٠٠ رجل. وهناك في الوقت الحاضر ٣٧٠,٠٠٠ من العملاء السياسيين في الجهاز الخاص يستشرون ترصدا ضد الشعب.

ان هذا النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ،ذي النمط الاستعماري، قد اصبح عبئا ثقيلا يعيق تطور الاقتصاد ويعرقل عملية جعل الحياة الاجتماعية ديمقراطية.

ان الاقتصاد الوطني لكوريا الجنوبية اليوم هو على افلاس تام، كما ان انتاجها الصناعي لا يزيد عن ٨٥ بالمائة مما كان عليه عند التحرير.

كذلك تعاني الزراعة الكورية الجنوبية ازمة حادة. فالانتاج الزراعي قد انخفض الى الثلثين مما كان عليه ايام التحرير. وكوريا الجنوبية، التي كانت في الماضي بمثابة المصدر الرئيسي لحبوب بلادنا، تحولت الى بقعة من المجاعة المزمنة يترتب عليها الان استيراد ما يتراوح بين ٨٠٠,٠٠٠ و ١,٠٠٠,٠٠٠ طن من الحبوب كل سنة.

يوجد اليوم قرابة سبعة ملايين شخص من العاطلين وشبه العاطلين عن العمل في كوريا الجنوبية. وفي كل عام يعاني اكثر من مليون بيت فلاحي من نقص الطعام خلال اشهر الربيع العجاف.

الثقافة الوطنية والعادات والاعراف الحميدة التي يتحلى بها الشعب الكوري تداس تحت الاقدام، والطريقة الاميركية في الحياة بانحطاطها وانتمائها الى «آخر الزمان»، اخذت تجرف كل ما كان سليما ومعافى في الحياة الاجتماعية.

الشعب محروم كليا من الحقوق السياسية، ويتعرض للارهاب والطغيان.

ان الكارثة الاقتصادية في كوريا الجنوبية والمركز الاجتماعي البائس لشعبها انتجت تناقضات حادة على الاصعدة الاجتماعية والطبقية والوطنية.

التناقض الاساسي في المجتمع الكوري الجنوبي عند المرحلة الحاضرة هو تناقض بين الامبريالية الاميركية وشركائها—اصحاب الاملاك والرأسماليون الكومبرادوريون والبيروقراطيون الرجعيون— من جهة، والعمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدن واصحاب الرساميل الوطنية، من جهة ثانية.

فالشعب الكوري الجنوبي، لكي ينال حريته ويبلغ تحرره، عليه ان يطرد من بلاده قوى العدوان للامبرالية الاميركية وان يطيح بالفئات المتحالفة والمتواطئة مع هذه القوى: اصحاب الاملاك والرأسماليون الكومبرادوريون والبيروقراطية الرجعية. الامبريالية الاميركية هي الهدف رقم واحد في كفاح الشعب الكوري الجنوبي.

فلن تكون هناك حرية وتحرر للشعب في كوريا الجنوبية، ولن يتم احراز التقدم في المجتمع الكوري الجنوبي، او توحيد وطننا، ما لم يجر طرد القوات المعتدية للامبريالية الاميركية والغاء الحكم الاستعماري.

لذا، فان الثورة في كوريا الجنوبية هي ثورة تحرر وطني ضد القوى الامبريالية الاجنبية للعدوان، وثورة ديمقراطية ضد القوى الاقطاعية.

والقوة المحركة لهذه الثورة في كوريا الجنوبية هي الطبقة العاملة، وحليفها الذي يعول عليه الى درجة قصوى ـ الفلاحون ـ ومعهما الطلاب والمثقفون والبورجوازية الصغيرة في معارضتهم للقوى الامبريالية والاقطاعية. كذلك الرأسماليون الوطنيون يجوز لهم الاسهام بنصيب في النضال ضد الامبريالية والاقطاع.

ان حزبنا، بدعم من القوى الاشتراكية في كوريا الشمالية، كان طوال الوقت يخوض كفاحا عنيدا لتنفيذ الثورة الديمقراطية المناوئة للامبريالية والاقطاع في كوريا الجنوبية بتعبئة كافة قواها الوطنية والديمقراطية.

وتكتنف مسيرة الثورة الكورية الجنوبية صعوبات وعقبات جمة.

فاحتلال كوريا الجنوبية بواسطة قوى الامبريالية الاميركية وسياسة العدوان التي تتبعها هذه القوى هما العاملان الكامنان وراء الطبيعة المعقدة والشاقة والطويلة الامد لكل من الثورة في كوريا الجنوبية وللثورة الكورية ككل.

ان الامبرياليين الاميركيين يحتاجون الى كوريا الجنوبية ليس فقط كمجرد سوق لتصريف بضائعهم الفائضة او كقاعدة للتموين ذات موارد استراتيجية. بل انهم يحتاجون كوريا الجنوبية باعتبارها قاعدة العمليات العسكرية لاحتلال كوريا برمتها، ورأس الجسر للهجوم ضد الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية وللعدوان في القارة الاسيوية، وعلاوة على ذلك: كنقطة استراتيجية هامة للسيطرة على العالم.

لهذا السبب اقدم الامبرياليون الاميركيون على وضع اكثر من نصف قواتهم الارضية التابعة للمحيط الهادىء في كوريا الجنوبية، مع انهم يتعثرون في مآزق محكمة من كافة انحاء العالم اليوم.

وعليه، فان الثورة في كوريا الجنوبية تتخذ كهدف لنضالها عدوا قويا، هو الاشد شراسة وضراوة وغدرا بين جميع الامبرياليين.

ان كوريا الجنوبية هي بمثابة ارض التجمع والعرين للرجعية المحلية.

ومقارنة مع ما حدث في كوريا الشمالية، فان القوى المتبقية للامبريالية اليابانية لم تجر تصفيتها في كوريا الجنوبية بعد التحرير. ولكي يقيموا موطىء قدم لسيطرتهم الاستعمارية لجأ الامبرياليون الاميركيون الى بسط حمايتهم الفعلية على الامبريالية اليابانية وحشدوا قواها المتبقية. فالقوى الموالية لليابان سابقا تحولت الى تأييد الاميركيين ونمت.

وعلاوة على ذلك، مع تصعيد النضال الثوري في كوريا الشمالية وانزال ضربات ثقيلة بالعناصر المضادة للثورة، هرب بعض الملاكين والرأسماليين الكومبرادوريين وخدام اليابانيين وخونة الامة، والبيروقراطيين الاشرار والعناصر الفاشية من الشمال الى الجنوب للالتحاق بالقوى الرجعية.

كما زحفت، بالاضافة الى هؤلاء، عائدة الى كوريا الجنوبية قوى لا يستهان بها كانت منتشرة في بلدان اجنبية.

وهكذا تجمع الرجعيون المحليون وشكلوا نواة مضادة للثورة بالتواطؤ مع قوى خارجية، ثم ارتدوا ضد القوى الثورية.

ان الافكار «المعادية للشيوعية» هي ايضاً عميقة الجذور في كوريا الجنوبية. طيلة ٣٦ عاما عكفت الامبريالية اليابانية من حقن الافكار «المعادية للشيوعية» بصورة خبيثة، وعقب التحرير عمدت الامبريالية الاميركية وخدامها المتزلفون الى تصعيد الدعاية «المناوئة للشيوعية». حدث كل ذلك في وضع كانت البورجوازية الصغيرة خلاله تؤلف الاغلبية الساحقة من السكان، وكان المستوى الثقافي للجماهير منخفضا جدا.

اثناء حرب تحرير الوطن، كان جيش الشعب لدى تقدمه في كوريا الجنوبية يقوم بالتنوير الايديولوجي للناس في المناطق المحررة، الى درجة معينة، لكن التأثير لم يكن كبيرا، نظرا لبقائه في هذه المناطق مدة قصيرة.

ونتيجة لذلك، فان نسبة ملحوظة من السكان في كوريا الجنوبية لا تزال مأخوذة بدعايات العدو «المناوئة للشيوعية»، مما يشكل عقبة جدية امام تطور الثورة هناك.

كل هذا اوجد ظروفا صعبة جدا امام الثورة في كوريا الجنوبية، حيث ينبغي للثورة ان تمر بالعديد من المنعطفات والالتواءات.

وبغض النظر عن ذلك كله، فان الشعب الكوري الجنوبي كان يخوض كفاحاً عنيداً، منذ التحرير، ضد الحكم الفاشي الاستعماري للامبريالية الاميركية والعاملين في خدمتها، دفاعاً عن حقه في الحياة ولاجل الديمقراطية وفي سبيل توحيد الوطن.

عقب التحرير في ١٥ آب (اغسطس) على الفور انطلقت حركة الطبقة العاملة الى الامام بسرعة في كوريا الجنوبية، وتصاعد تحت تأثيرها نضال الشعب في جميع مرافق الحياة.

ان الشعب في كوريا الجنوبية، وقد استوحى نجاحات الثورة في الشمال، حارب بعناد ضد السياسة الامبريالية الاميركية في الاستعباد الاستعماري، ولاجل سيادة وطنه واستقلاله، وفي سبيل تحقيق الاصلاحات الديمقراطية من النوع الذي جرى تنفيذه في الشمال.

فالاضراب العام الذي قام به العمال الكوريون الجنوبيون في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ — وطالبوا فيه بالطعام ورفع الاجور، ووضع حد على الفور للقمع الوحشي بكافة مظاهره من جانب الحكم العسكري الاميركي، وتنفيذ قانون ديمقراطي للعمل — تطور

في تشرين الاول (اكتوبر) الى مقاومة شاملة للشعب كله ضد الولايات المتحدة، تضم حوالي ٢,٣٠٠,٠٠٠ من المواطنين.

وفي السنوات التي تلت استمر نضال الشعب في كوريا الجنوبية ضد الولايات المتحدة وفي سبيل الانقاذ الوطني على نحو قوي للغاية — مثل الكفاح من اجل الانقاذ الوطني في ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٨ وضد دخول «لجنة الامم المتحدة لكوريا»، هذه اللجنة التي زيفتها الامبريالية الاميركية، والنضال ضد اجراء انتخابات منفصلة في ١٠ ايار (مايو)، هذه الانتخابات التي حملت الخراب للبلاد.

كذلك خاض الكفاح جنود الجيش الالعوبة. ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، مثلاً، حدث عصيان في ريوسو احتجاجاً ضد القمع الوحشي والمذابح البربرية التي تعرض لها الشعب على يد الامبرياليين وزبانيتهم، حتى ان المدنيين المحليين انضموا الى العصيان. لقد حطموا مكاتب الادارة الالعوبة، واحتلوا مدينة ريوسو احتلالاً تاماً لفترة من الزمن.

هذه التحركات النضالية اظهرت بان الشعب في كوريا الجنوبية قد وطد العزم على معارضة السياسة الامبريالية الاميركية في الاسترقاق الاستعماري والتصرفات الخائنة للرجعية المحلية، وانه يطالب دون تراجع بحرية الوطن واستقلاله وباقامة نظام ديمقراطي. لقد بينوا بشكل مثير الروح الثورية والقوة العظيمة لجماهير الشعب.

غير ان كفاح الشعب في كوريا الجنوبية دخل مرحلة من الانحسار المؤقت، بفضل اقامة حكم العوبة منفصل في كوريا الجنوبية بتاريخ ايار (مايو) ١٩٤٨، ونظراً للسياسة الفاشية التي سارت عليها فيما بعد الامبريالية الاميركية وطغمة سينغمان ري.

فقام الامبرياليون الاميركيون وعصبة سينغمان ري بتحريك وحدات من الجيش الاميركي مجهزة باحدث الاسلحة لاخماد

الحركة الجماهيرية، واقترفوا اعمالاً بربرية، منها اعتقال المواطنين عشوائياً وزجهم في السجون وقتلهم.

كما لجأ الامبرياليون الاميركيون الى حيلة بارعة ترمي لشق القوى الثورية وتصديع صفوفها من الداخل، عن طريق استخدام المنشقين والجواسيس الذين تسللوا الى قيادة حزب العمال في كوريا الجنوبية. فاسفرت النتيجة حينذاك عن القضاء التام على تنظيمات الحزب واحداث تمزيق في صفوف القوى الثورية.

خلال السنوات التي اعقبت الحرب باشر كفاح الشعب في كوريا الجنوبية مسيرته التدريجية على الطريق المؤدية الى احراز تقدم جديد.

وبوحي من عملية البناء الاشتراكي الناجحة في النصف الشمالي، كان الشعب في كوريا الجنوبية خلال فترة ما بعد الحرب يناضل باستمرار ضد الامبريالية الاميركية وادواتها، ولاجل الحرية والحقوق الديمقراطية.

فالانتفاضة الشعبية الجماعية في نيسان (ابريل) ١٩٦٠، والتي لعب فيها طلاب كوريا الجنوبية وشبابها الدور الرئيسي، اطاحت بحكم سينغمان ري الالعوبة، والتابع القديم للامبريالية الاميركية. كان هذا هو الانتصار الاول لنضال الشعب الكوري الجنوبي، الذي سدد ضربة قوية للحكم الاستعماري الاميركي.

ان انهيار حكومة سينغمان ري الالعوبة دل، في المقام الاول، على افلاس جميع سياساتها المعادية للشعب والضجة المشهورة حول «الزحف على الشمال».

ففي هذا الكفاح البطولي برهن الشعب على طبعه الثوري، واكتسب خبرات ثمينة، وتعلم امثولات هامة، كما تنور سياسياً الى درجة كبيرة.

وبعد «انتفاضة نيسان الشعبية»، تطور الوضع في كوريا الجنوبية بسرعة لمصلحة الثورة. فالروح النضالية لدي الجماهير بلغت اوجها، وتصاعد الكفاح ضد الامبريالية الاميركية وعملائها في سبيل التوحيد السلمي والمستقل للوطن.

وهكذا بدأ كفاح الشعب في كوريا الجنوبية تحت شعار «التوحيد هو السبيل الاوحد للحياة»، يتطور الى حركة لازالة الحواجز القائمة بين الشمال والجنوب.

فالامبرياليون الاميركيون، اذ تنبهوا لخطورة التطورات في اعقاب انتفاضة نيسان الشعبية، دبروا انقلاباً عسكرياً بمساعدتهم للعناصر الفاشية داخل الجيش وتحريضهم اياه، ثم عمدوا لاحقاً الى اخراج مسرحية لمؤامرة غادرة بقصد استبدال شانغ ميون، الذي ترأس الحكومة الالعوبة الثانية، بالحكم الفاشي العسكري وعلى رأسه باك جونغ هي.

بيد ان هذا الامر لم يسفر سوى عن المزيد في تفاقم الازمة واستفحالها داخل الجهاز الامبريالي الاميركي للحكم الاستعماري.

وشهد العام الفائت نضالاً آخر شنه الطلاب والشباب في كوريا الجنوبية وعلى نطاق واسع ضد الامبريالية والفاشية.

لقد بدأ الكفاح بمعارضة الظهور من جديد للعسكرية اليابانية، وكان يهدف الى زعزعة المحادثات بين كوريا الجنوبية واليابان. ثم اتخذ بالتدريج طابعاً مناوئاً «للحكومة» وتطور الى نضال للاطاحة بحكم باك جونغ هي.

ان هذا الكفاح التقدمي والوطني، الذي خاضه الطلاب والشباب واستغرق اكثر من ٧٠ يوماً، امتدت من ٢٤ آذار (مارس) الى ٥ حزيران (يونيو)، قد سدد ضربة قوية اخرى الى طغمة باك جونغ هي والامبرياليين الاميركيين.

وبينما يقوم نظام حكم باك جونغ هي والامبرياليون الاميركيون، على الصعيد الداخلي، بتصعيد سياسة القمع الفاشي والارهاب لسحق تقدم الطلاب والشباب وجماهير الشعب اليوم، فانهم يسارعون على الصعيد الخارجي لتعضيد جهودهم، والاقتران مع العسكريين اليابانيين. انهم يحاولون، فضلاً عن ذلك، اقامة نظام للدفاع المشترك «ضد الشيوعية» في شمال شرقي آسيا.

غير ان واحدة من هذه المناورات لن تمكن الامبرياليين الاميركيين ونظام حكم باك جونغ هي من التغلب على ازمة حكمهم الاستعماري التي تسير من سيء الى اسوأ. ولن يتمكنوا من خضد شوكة الروح الوطنية لدي شعب كوريا الجنوبية الذي يعارض الامبريالية الاميركية ويسعى لنيل الحرية والاستقلال لوطنه.

ان الصراع في كوريا الجنوبية اليوم بين الديمقراطية والرجعية، بين القوى الثورية الوطنية وقوى العدوان الامبريالية، هو صراع يزداد حدة. وكلما انقضى يوم واحد، تزداد القوى الامبريالية والرجعية انعزالا وضعفا.

فاليقظة الوطنية والطبقية لدى الشعب آخذة في الازدياد تدريجيا، ومشاعره المناوئة لاميركا تتصاعد، بينما ينمو من يوم الى يوم الاتجاه نحو التوحيد السلمي والمستقل. ان الشعب في كوريا الجنوبية ينصهر باستمرار في بوتقة الكفاح، وتتراكم لديه تجربة سياسية غنية، فيصير متحدا على نحو اكثر تنظيما.

والخط الاساسي للثورة في جنوب كوريا ابان المرحلة الحاضرة هو الحفاظ على القوى الثورية من القمع على يد الاعداء، وفي تلك الاثناء تجميع هذه القوى وتعزيزها بصورة متواصلة استعدادا للاحداث الثورية الكبرى الاتية.

والشيء الاهم في هذا الصدد هو البناء المتين لحزب ثوري

واعداد القوة الرئيسية للثورة في كوريا الجنوبية. ان بناء القوة الرئيسية للثورة يعني ان تتوحد حول راية الحزب تلك الطبقات الاساسية التي يمكن تحريكها لاجل الثورة، اي: العمال والفلاحون.

ففي كوريا الجنوبية تنمو حالياً صفوف النواة الثورية المتسلحة بالماركسية اللينينية، ويجري تصعيد الوعي الطبقي لدى العمال والفلاحين، مثلما تزداد قوتهم الثورية بشكل متواصل.

ومن المهم تأليف جبهة متحدة تضم جميع الاوساط والفئات الاجتماعية على اساس اقامة حزب ثوري، والتوحيد المتراص للعمال والفلاحين وسائر قطاعات الشعب العامل.

ان الثوريين الكوريين الجنوبيين يوجهون اهتماما خاصا للجمع بين كفاح العمال والفلاحين ونضال الشبان والطلاب والمثقفين. وفي الوقت نفسه، انهم يسعون الى تشكيل جبهة متحدة وعريضة، تقف ضد الولايات المتحدة وتعمل للانقاذ الوطني، وتضم كافة الاوساط والفئات الاجتماعية.

ونمو القوى الثورية وتعزيزها، كما تشكيل الجبهة المتحدة المناوئة لاميركا ولاجل الانقاذ الوطني، وتوطيد دعائم هذه الجبهة، لايمكن تحقيقها بنجاح الا في ظل حالة من الكفاح الجماهيري المديد. ان حزبنا يؤيد بنشاط ويشجع ويوحي جميع انواع الحركات الجماهيرية الوطنية والتقدمية التي تناضل في كوريا الجنوبية.

وفي التحليل الاخير، لا تستطيع الثورة في كوريا الجنوبية ان تنتصر الا من خلال نمو القوى الثورية للشعب في كوريا الجنوبية، وبواسطة نضالها الحاسم. عبر الكفاح سوف يزداد الشعب في كوريا الجنوبية يقظة وتنصهر ارادته، لكي يتحول في نهاية المطاف الى قوة ثورية لا تقهر. وبهذه الطريقة، عندما يحين الوقت، سوف يطردون الامبرياليين الاميركيين بكل تأكيد ويلقون بعملائهم

جانبا، لكي يحرزوا الانتصار في الثورة.

ان الثورة في كوريا الجنوبية، مهما تكن الطريقة المستخدمة، لن تنتصر الا عندما يجري تعزيز القوى الثورية. ومن نافل القول، انه متى تم طرد الامبريالية الاميركية، وانتصرت الثورة في كوريا الجنوبية، سوف ينجز توحيد وطننا بصورة سلمية.

من واجب حزبنا ان يفعل كل ما بوسعه للتعجيل في نمو القوى الثورية داخل كوريا الجنوبية، ولمساعدة الشعب الكوري الجنوبي في كفاحه الثوري.

ويمكن القول ان توحيد وطننا وانتصار الثورة الكورية في طول البـــلاد وعرضها، يعتمدان قبل كل شيء على اعداد ثلاث قوى رئيسية:

اولا : الاستطراد في تعزيز قاعدتنا الثورية، سياسيا واقتصاديا وعسكرياً، عن طريق بناء الاشتراكية بنجاح في النصف الشمالي من الجمهورية.

ثانيا : تعزيز القوى الثورية في كوريا الجنوبية، بواسطة التوعية السياسية للشعب وتوحيد صفوفه ورصّها.

ثالثا : تقوية الوحدة بين الشعب الكوري والقوى الثورية العالمية.

ان حزبنا يسعى دون هوادة او تراجع نحو تعزيز هذه القوى الثورية الثلاث.

ومن الاهمية الكبرى لانتصار ثورتنا ان يعزز الشعب الكوري وحدته مع القوى الثورية العالمية، ويعمل على عزل المعتدين الامبرياليين الاميركيين واضعافهم عالميا.

ان حزبنا يتمسك اشد التمسك بالخط الرامي الى الاتحاد المتين مع شعوب البلدان الاشتراكيـــة، والتأييد والتعزيز الفعّال للوحدة

مع شعوب الدول المستقلة حديثا والمناضلة ضد العدوان الامبريالي، ومع شعوب جميع البلدان في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية التي تناضل لتحرير نفسها من نير الامبريالية. نحن نبذل مساعينا لتعزيز التضامن مع الشعوب التقدمية في العالم كله.

وبهذا الصدد، ثمة اهمية كبرى لتعزيز الوحدة مع الشعوب الاسيوية والافريقية والاميركية اللاتينية، ولا سيما النضال في اتحاد مع الشعب الاسيوي بأسره لطرد الامبرياليين الاميركيين من آسيا.

ز

الوَضع الدّولي[1]
وَمَشاكل الحَركة الشيُوعيَّة العَالميَّة

ثمة صراع شرس يدور في الميدان الدولي اليوم بين الاشتراكية والامبريالية، وبين قوى الثورة والثورة المضادة. فالقوى الاشتراكية وحركات كل من التحرر الوطني والطبقة العاملة والديمقراطية تواصل نموها على نطاق العالم الاوسع.

ان لهيب الكفاح التحرري يشتعل بضراوة، لا سيما في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. وتواجه الامبريالية مقاومة وطيدة العزم من جانب الشعوب، وتتلقى ضربات شديدة في هذه المناطق. فالشعوب التي هبت للكفاح تحرز انتصارات جديدة في قضيتها الثورية لتحطيم امبريالية العالم القديم واستعماريته ومن اجل خلق عالم جديد.

ان نمو القوى الثورية في العالم وعلى رأسها الاشتراكية، وانهيار النظام الاستعماري قد اضعفا قوى الامبريالية على نحو بارز. فالتناقضات الداخلية للامبريالية اصبحت اشد حدة، بينما استفحل الشقاق بين الدول الامبريالية. الامبرياليون يتلقون ضربات شديدة الاثر من الداخل والخارج، وهم يزدادون تورطاً في اعماق اللجة الساخنة.

---

[1] من: «الوضع الحاضر ومهمات حزبنا». تقرير الى مؤتمر حزب العمال الكوري، بتاريخ ٥ تشرين الاول (اكتوبر)، ١٩٦٦.

الحركة الثورية لا تستطيع الخلو من التقلبات في مجرى تطورها، لكن الوضع العام يتطور لصالح الاشتراكية والقوى الثورية، ولطالح الامبريالية وقوى الرجعية. ان انتصار الاشتراكية وسقوط الامبريالية يؤلفان الاتجاه الرئيسي لزماننا، وليس من قوة تستطيع ايقاف هذا الاتجاه.

بيد ان الامبريالية لا تنحسر عن ميدان التاريخ بملء ارادتها. فالطبيعة العدوانية للامبريالية لا يمكنها ان تتغير، والامبريالية لا تزال قوة خطيرة. الامبرياليون يحاولون بيأس العثور على مخرج من مصيرهم المحتوم بواسطة العدوان والحرب.

المناورات العدوانية للامبرياليين بقيادة الولايات المتحدة اصبحت اكثر انكشافاً في السنوات الاخيرة. والامبرياليون الاميركيون يرتكبون اعمالاً عدوانية ضد البلدان الاشتراكية والدول القومية المستقلة، فيقمعون بوحشية حركات التحرر الوطني لدى الشعوب الاسيوية والافريقية والاميركية اللاتينية ويعكرون السلام في جميع انحاء العالم.

انهم اليوم يوجهون رأس حربة العدوان ضد آسيا. لقد استقدموا المزيد ثم المزيد من القوات المسلحة الى فيتنام الجنوبية في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف عام ١٩٥٤، ونفّذوا عمليات الارض المحروقة التي تقوم على «احراق كل شيء وقتل الجميع والتدمير الشامل»، ثم وسعوا نطاق غاراتهم في القصف الجوي ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية الى منطقتي هانوي وهايفونغ. هذا يدل على ان السياسة الامبريالية الاميركية، في «تصعيد الحرب» داخل فيتنام، قد دخلت مرحلة جديدة وخطيرة، فالامبرياليون الاميركيون يندفعون حالياً كالمسعورين لنشر لهيب الحرب في مساحات شاسعة من آسيا.

ان المعتدين الاميركيين، وهم يحتلون النصف الجنوبي من

بلادنا، يقيمون استعدادات مسعورة للحرب. انهم يحتلون ايضاً تايوان (فرموزا)، وهي جزء من اراضي جمهورية الصين الشعبية، ويرتكبون اعمالاً استفزازية دون توقف ضد الصين الشعبية.

لقد احيــا الامبرياليون الاميركيون العسكرية اليابانية لكي يستخدموها بمثابة «فرقة صاعقة» في عدوانهم الاسيوي. وانشأوا تحالفاً بين قوى العسكرية اليابانية والحكام الآلاعيب في كوريا الجنوبية. مثلما انهم يتآمرون لاقامة «حلف عسكري لشمال شرقي آسيا» يكون هذا التحالف بمثابة عموده الفقري.

تقوم الاستراتيجية الاساسية للامبرياليين الاميركيين في عدوانهم الاسيوي على محاصرة البلدان الاشتراكية الاسيوية ومهاجمتها، وكبح النمو السريع للقوى الثورية، بالاضافة الى تدعيم حكمهم الاستعماري في آسيا عن طريق تركيز المزيد ثم المزيد من القوة العسكرية الاميركية في هذه المنطقة، بينما يتم تحريك وتعبئة قوى العسكرية اليابانية والبلدان التابعة لها والدائرة في فلكها. هذه المكيدة تؤدي الى تفاقم خطورة الوضع في كافة انحاء آسيا وتصل به الى حافة الهاوية، كما انها تتهدد السلام العالمي بشكل خطير.

فالمناورات العدوانية المستفحلة للامبرياليين بزعامة الولايات المتحدة ليست دلائل قوة، بل هي تشير، بعكس ذلك، الى كون الوضع اشد صعوبة بالنسبة لهم. والاعمال اليائسة التي تقوم بها الامبريالية الاميركية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ليست الا شهادة على ان قوى الاشتراكية آخذة في النمو، وان الحركة الثورية المعادية للامبريالية تنطلق من عقالها بشدة وزخم، وان موطىء القدم الامبريالي يهتز من اساسه بالذات في هذه المناطق.

ومهما بلغت مناورات الامبرياليين، فان مبلغها لن يستطيع صد الكفاح التحرري الصاعد للشعوب او ايقاف مسيرة الاشتراكية

المتقدمة نحو النصر. فمن المؤكد ان الامبرياليين سوف يطردون رفساً من آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، ويهزمون نهائياً على يد الكفاح الثوري للشعوب. ان انتصار الاشتراكية النهائي والسقوط الكامل للامبريالية هي امور حتمية. هذه هي السنّة العنيدة للتطور التاريخي.

جميع الاحداث الجارية في الميدان العالمي تقيم الدليل بصورة متزايدة الوضوح على ان الامبريالية الاميركية هي القوة الرئيسية للعدوان والحرب، والجندرمة العالمية، ودعامة الاستعمار الحديث، والعدو البغيض الى اقصى حدود البغضاء لشعوب العالم كله.

ان الامبريالية الاميركية هي الهدف رقم واحد في الكفاح الذي تخوضه شعوب العالم. والمهمة الاولية للبلدان الاشتراكية وللاحزاب الشيوعية والعمالية تقوم على تجنيد وتركيز القوى العريضة والمعادية للامبريالية في الكفاح ضد الامبريالية الاميركية. والقتال بعناد ضدها هو السبيل الأوحد لصيانة السلام العالمي وتتويج النضال الثوري للشعوب بالنصر.

يشكل الموقف من الامبريالية الاميركية خلال الفترة الراهنة مقياساً رئيسياً للتحقق من صحة موقف الاحزاب الشيوعية والعمالية. فالشيوعيون عليهم دائماً ان يتمسكوا بالموقف المبدئي في معارضة الامبريالية، وعلى رأسها الامبريالية الاميركية. ولا سيما اليوم، اذ توسع العدوان في فيتنام، ينبغي لجميع البلدان الاشتراكية ان تتخذ موقفاً اشد صلابة وصرامة من الامبريالية الاميركية. يجب علينا الا نتساهل ابداً حيال التخلي عن المبدأ والتوصل الى تسوية مع الامبريالية الاميركية في الشؤون العالمية.

والبلدان الاشتراكية ، حتى لو كانت تقيم علاقات ديبلوماسية مع الدول الامبريالية، يجب الا تذيب كفاحها المناوىء للامبريالية

في اطار تلك العلاقات او تضعفه لهذا السبب. ينبغي للبلدان الاشتراكية ان تتعلق بالمبادىء الطبقية في الديبلوماسية ايضاً، وان تمارس الضغط على الامبريالية الاميركية وتجعلها عرضة لوطأة الضغوط، ثم تفضح سياستها القائمة على العدوان والحرب وتدينها.

كذلك انه من الخطأ مجرد الصراخ ضد الامبريالية الاميركية، دون اتخاذ الاجراءات العينية لايقاف عدوانها. وبنوع خاص، يجب عدم خلق الصعوبات امام القوى المعادية للامبريالية في اتخاذها الاجراءات العملية والموحدة ضد المعتدين الامبرياليين الاميركيين، فلو حصل هذا، لتعذر منع العدوان الامبريالي الاميركي. وعلى العكس من ذلك، فانه يجعل الامبرياليين الاميركيين اشد غطرسة، ويشجعهم بالتالي على الاعمال العدوانية.

ان النضال ضد السياسة الامبريالية في العدوان والحرب، ولاجل سلام العالم وامنه هو من مبادىء السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية. لكن الشيوعيين، في كفاحهم لمنع الحرب، يجب الا يخافوها ابدا، بل عليهم ابادة المعتدين عندما يشنون هجمات مسلحة ضدنا، ولا يمكن صد العدوان الامبريالي والدفاع عن السلام الا عن طريق التمسك الشديد بالموقف المبدئي في معاداة الامبريالية وشن كفاح عنيد ضدها.

ويجب ان تكون البلدان الاشتراكية، بنوع خاص، يقظة كما ينبغي حول كون الامبرياليين الاميركيين اليوم، رغم تجنبهم بقدر الامكان لتدهور علاقاتهم مع الدول الكبرى، يوجهون رأس الحربة في عدوانهم ضد فيتنام بصورة رئيسية ويحاولون ابتلاع البلدان المجزأة او الصغيرة، مثل كوريا وكوبا والمانيا الشرقية، واحدة تلو الاخرى. كذلك يجب توجيه الاهتمام في الوقت نفسه الى المناورات المحتملة التي يلجأ اليها الامبرياليون الاميركيون لتلطيف الوضع او الابقاء على الوضع الراهن في اوروبا بشكل مؤقت، لكي يتسنى

لهم تركيز قواتهم على العدوان في آسيا.

وفي هذه الحالة، فان تخفيف التوتر على جبهة ما لا يسهم البتة في تحسين المناخ الدولي العام، بل على العكس، يوفر ظروفا للامبرياليين لتصعيد العدوان على الجبهة الاخرى. لذا فهو يشكل خطرا اكبر على السلام والامن في العالم.

خلال الوضع الحاضر ينبغي تسديد الضربات للامبرياليين الاميركيين وتشتيت قواهم الى الدرجة القصوى في كافة انحاء العالم وعلى كل جبهة—في آسيا واوروبا وافريقيا واميركا اللاتينية وفي جميع البلدان، الصغيرة منها والكبيرة. يجب تقييدهم بكل معنى الكلمة في كل مكان تطأه اقدامهم، حتى لا يتصرفوا بصورة تعسفية. وبهذه الطريقة وحدها نستطيع النجاح في احباط استراتيجية الامبريالية الاميركية الرامية الى القضاء على القوى الثورية العالمية، ومن جملتها البلدان الاشتراكية، واحدة تلو الاخرى، بواسطة تركيز قواتها في هذه المنطقة او تلك وفي هذا البلد او ذاك.

ان حزبنا وشعبنا سوف يخوضان كفاحا لا يعرف الاحجام ضد قوى العدوان بزعامة الامبريالية الاميركية، ويسعيان للاتحاد مع جميع القوى المناوئة لها.

وللدفاع عن السلام العالمي، من الضروري محاربة حلفاء الامبريالية الاميركية، بينما يجري خوض الكفاح ضد العدو الرئيسي. كما ينبغي تصعيد النضال ضد العسكرية اليابانية والالمانيةالغربية بنوع خاص.

فقد تمّ احياء العسكرية اليابانية والالمانية الغربية على نحو سريع تحت الرعاية الفعلية للامبريالية الاميركية. ويجري تجديد شبابهما كمرتع للحرب في كل من آسيا واوروبا. ان الكفاح ضد العسكرية اليابانية والالمانية الغربية في ظل هذه الظروف هو امر لا يجوز اهماله على الاطلاق.

وانه لشيء حسن ان البلدان الاشتراكية تكافح ضد العسكرية في المانيا الغربية. فحزبنا وشعبنا يعارضان احياء العسكرية الالمانية الغربية واطماعها الانتقامية، ويندداان اشد التنديد، بالامبرياليين الاميركيين لفعلتهم الاجرامية في تشجيع ذلك بصورة نشيطة. نحن نؤيد نضال الشعب الالماني وموقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية ضد اعادة تسليح العسكريين الالمان الغربيين.

يجب ان نعي خطر العسكرية اليابانية في آسيا، الى جانب وعينا لخطر العسكرية الالمانية الغربية في اوروبا. وكما تناضل جميع البلدان الاشتراكية ضد العسكرية الالمانية الغربية وضد الامبريالية الاميركية في اوروبا على حد سواء، ينبغي لها كذلك ان تناضل ضد العسكرية اليابانية والامبريالية الاميركية في آسيا.

لقد ظهرت العسكرية اليابانية في آسيا كقوة خطيرة للعدوان اليوم. فالقوى العسكرية اليابانية يراودها الوهم الخادع في تحقيق حلمها القديم عن «دائرة الرخاء المشترك الكبرى في شرقي آسيا» بدعم من الامبريالية الاميركية. ان حكومة «ساتو» اليابانية، بتأييد فعال من الولايات المتحدة، لم ترسم بالتفصيل خطط الحرب لاجتياح كوريا وغيرها من البلدان الاسيوية فحسب، بل اخذت تمد اخطبوطها العدواني الى كوريا الجنوبية.

هناك حلف عسكري ثلاثي تألف بالفعل من الولايات المتحدة وحكومة ساتو في اليابان والطغمة الالعوبة في كوريا الجنوبية، عن طريق الاتفاقات العسكرية الثنائية. ان حكومة ساتو قد اصبحت شريكا فعليا للامبريالية الاميركية في عدوانها ضد فيتنام، وهي ترسل كميات ضخمة من المؤن الحربية، ومن جملتها مختلف الاسلحة، الى فيتنام الجنوبية تنفيذا للاوامر الاميركية. وتخدم اليابان حرب العدوان التي تشنها الامبريالية الاميركية ضد فيتنام كقاعدة للتموين

والتصليحات، وكقاعدة هجومية.

وبتحريض من الامبرياليين الاميركيين، تتبع حكومة ساتو سياسة عدائية تجـــاه بلادنا والبلدان الاخرى في آسيا. كما تضاعف تغلغلها الاقتصادي والثقافي الى عدد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تحت ستـــار التسمية المشبوهة: «المساعدات» و «التنمية المشتركة» و «التعاون الاقتصادي والتقني».

ان الكفاح ضد العسكرية اليابانية هو كفاح من اجل الدفاع عن السلام في آسيا والعالم، ويؤلف جزءاً هاماً من الكفاح ضد الامبريالية الاميركية. وعلى جميع البلدان الاشتراكية ان تعلق اهمية على الكفاح ضد العسكرية اليابانية وتحبط مخططاتها العدوانية بالعمل المتفق عليه. كما ينبغي لها بنوع خاص، ان تعري محاولات حكومة ساتو في اليابان تعرية شاملة، وتحبطها، وهي المحاولات الرامية الى خلخلة الجبهة المناوئة للامبريالية وتصديعها تحت ستار «الصداقة» للشعوب الاسيوية والافريقية والاميركية اللاتينية.

ومن الصحيح انه توجد هناك تناقضات معينة بين الامبريالية الاميركية والاوساط اليابانية الحاكمة، وباستطاعة البلدان الاشتراكية ان تستغل هذه التناقضات لمصلحة الكفاح ضد الامبريالية متى تفاقم امرها في المستقبل. لكن علينا النظر الى العلاقات الاميركية–اليابانية من كافة نواحيها، فالامبريالية اليابانية والاميركية، رغم التنافر بينهما، ترتبطان سوية في تحالف يجعل الاولى منهما تابعة للثانية وخاضعة لها، في سبيل مصلحتهما المشتركة في العدوان الاسيوي. وهما على ارتباط الواحدة منهما بالاخرى، سياسيا واقتصاديا وعسكريا. ان التناقضات بين الولايات المتحدة واليابان يجب عدم المبالغة في تقديرها، مثلما ينبغي الا نقلل من شأن المركز الثانوي والتابع الذي تحتله اليابان في التحالف.

يجب الا تراودنا الاوهام الخادعة بشأن الاوساط الحاكمة اليابانية، والا نعلق عليها اية آمال. فلو تجاهلنا خطر العسكرية اليابانية واصبحنا حميمين مع حكومة ساتو، لكان الامر في الواقع يوازي تشجيع التوسع الاجنبي للاوساط الحاكمة اليابانية وتوطيد دعائم المركز الذي تحتله الامبريالية الاميركية في آسيا.

باستطاعة البلدان الاشتراكية ان تنمي العلاقات الاقتصادية مع اليابان، انما لا يجوز لها ان تساوم مع اوساطها الحاكمة حول المسائل السياسية. فالعلاقة مع حكومة ساتو يجب ان تتشكل في كل الظروف لمصلحة الشعب الياباني والكفاح ضد الامبريالية ككل.

ان الشعب الياباني اليوم يناضل ضد الامبريالية الاميركية والرأسمال الاحتكاري الياباني دفاعا عن امن اليابان وسلام العالم. وكفاحه يسدد ضربة شديدة لكل من عدوان الامبريالية الاميركية الاسيوي والعسكرية اليابانية، ويسهم في قضية السلم العالمي.

والشعب الكوري يدين بشدة المخططات العدوانية للعسكريين اليابانيين. فاعادة تسليح العسكرية اليابانية وعدوانها ضد كوريا الجنوبية يجب ايقافها بصورة حاسمة، مثلما يجب الغاء «المعاهدة بين كوريا الجنوبية واليابان» وهي التي جرى ابرامها في ظل التلاعب والمناورة من جانب الامبرياليين الاميركيين. وينبغي على اليابان ان تحرر نفسها من السيطرة الامبريالية الاميركية وان تتطور على درب الاستقلال والديمقراطية. ان الشعب الكوري يؤيد الشعب الياباني كل التأييد ويعرب عن تضامنه النضالي معه، وعلى رأسه الحزب الشيوعي في اليابان، في كفاحه من اجل استقلال اليابان استقلالا تاما وتقدمها الديمقراطي.

ان العدوان الامبريالي الاميركي في فيتنام ونضال الشعب الفيتنامي

ضده هما النقطة البؤرية للصراع بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة في اللحظة الحاضرة.

وليس عدوان الامبريالية الاميركية في فيتنام موجها ضد شعب فيتنام فحسب، بل هو ضد المعسكر الاشتراكي. انه تحد لحركة التحرر الوطني وخطر يتهدد السلام في آسيا والعالم.

لقد هب الشعب الفيتنامي هبة رجل واحد في المعركة المقدسة، مصمما على سحق العدوان الامبريالي الاميركي، وتحرير الجنوب، والدفاع عن الشمال وتوحيد البلاد. انهم يلحقون الهزائم الخطيرة، من سياسية وعسكرية، بالمعتدين، هزيمة تلو الاخرى، ويدفعون بالامبريالية الاميركية الى مأزق حرج. فقد انجزت جبهة التحرير الوطني الفيتنامية الجنوبية حتى الآن تحرير اربعة اخماس الاراضي وثلثي مجموع السكان، بينما يقوم الشعب الفيتنامي الشمالي بصد القصف الوحشي صدا ناجحا لقراصنة الجو الامبرياليين الاميركيين. ان الكفاح البطولي لانقاذ الوطن وضد الولايات المتحدة، الذي يخوضه الشعب في فيتنام الشمالية والجنوبية، يعطي قدوة لشعوب العالم قاطبة في نضالها ضد الامبريالية ومن اجل السلام والديمقراطية والاستقلال الوطني والاشتراكية، ويلهمها بلا حدود.

يطيب لي، بالاصالة عن هذا المؤتمر، ان ابعث باحر التحيات النضالية والتهاني الى الشعب الشقيق في كل من فيتنام الشمالية والجنوبية، هذا الشعب الذي يحرز انتصارات رائعة ويحقق الاعمال البطولية في حربه المحقة لمقاومة المعتدين الامبرياليين الاميركيين.

ان الشعب الفيتنامي لا يناضل ببسالة من اجل التحرر والاستقلال التام لوطنه فحسب، بل يريق دمه في المعركة ايضا للدفاع عن المعسكر الاشتراكي ولضمان السلام في آسيا والعالم.

فالموقف الذي نتخذه من العدوان الامبريالي الاميركي في فيتنام،

ومن نضال الشعب الفيتنامي ضد هذا العدوان، هو معيار يبين ما اذا كنا موطدي العزم في معارضتنا للامبريالية ام لا، وما اذا كان تأييدنا لكفاح الشعوب التحرري هو تأييد فعلي ام لا. ان الموقف من قضية فيتنام هو محك يميز الموقف الثوري عن موقف الانتهازية، والاممية البروليتارية الانانية القومية.

يجب على كافة البلدان الاشتراكية وجميع الشعوب المحبة للسلام ان تعارض عدوان الامبريالية الاميركية في فيتنام، وتقدم كل تأييد ممكن لشعب فيتنام في حرب تحريره العادلة. وبما ان جمهورية فيتنام الديمقراطية تتعرض للعدوان على يد الامبرياليين الاميركيين، ينبغي للبلدان الاشتراكية ان تحارب ضدهم بمزيد من الشدة وان تبذل كل جهد لتأييد شعب فيتنام. فلا مكان هناك للتذبذب او لاي نوع من السلبية اطلاقا حول هذه النقطة.

ان البلدان الاشتراكية مدعوة الى تضافر قواها والتحرك لنجدة الشعب الفيتنامي المقاتل، وعليها احباط العدوان الذي تشنه الامبريالية الاميركية ضد الفيتنام بواسطة جهودها المشتركة، غير ان بلدان المعسكر الاشتراكي في الوقت الحاضر لا تجاري الواحدة منها الاخرى في معارضة العدوان الامبريالي الاميركي، ومساعدة الشعب الفيتنامي، بسبب الفروقات القائمة بينها، وهذا مما يؤذي شعب فيتنام المقاتل ويحزن الشيوعيين حزنا عميقا.

فمن غير الجائز للاحزاب الشقيقة ان تنهمك فقط في المجادلات العنيفة حول قضية فيتنام ابان اللحظة الراهنة، بينما تتعرض جمهورية فيتنام الديمقراطية للعدوان الامبريالي الاميركي. ان حزب العمال الفيتنامي هو سيد القضية الفيتنامية. ولا يحق لغيره قول الكلمة الفصل في هذه المسألة. وفيما يتعلق بقضية فيتنام، ينبغي للاحزاب الشقيقة في جميع الحالات ان تتبع سياسة حزب العمال الفيتنامي وتؤيد

موقفه. اما بالنسبة للمساعدات التي تقدمها البلدان الشقيقة الى جمهورية فيتنام الديمقراطية، هنا ايضا فان حزب العمال الفيتنامي هو وحده القادر على اصدار الحكم الصحيح بشأنها، وينبغي للاحزاب الشقيقة ان تحترم ذلك.

يختلف الوضع اليوم عما كان عليه بالامس، عندما كان الاتحاد السوفياتي يصنع الثورة بمفرده ودون سواه. وبما انه لم تكن توجد حينذاك دولة اشتراكية اخرى في العالم، فقد ترتب على الاتحاد السوفياتي ان يتغلب بنفسه على كافة المسائل، ومن جملتها التزود بالسلاح. اما اليوم، وحيال وجود المعسكر الاشتراكي القوي، هل ثمة سبب هناك يمنع الشعب الفيتنامي من تلقي المساعدات من جميع البلدان الاشتراكية الشقيقة في حربه القاسية ضد العدو المشترك؟ فالواجب يقضي على البلدان الاشتراكية بتقديم المساعدة الى جمهورية فيتنام الديمقراطية، ويحق للشعب الفيتنامي ان يتلقى هذه المساعدات. ولو جرى استخدام كافة المساعدات المقدمة من البلدان الاشتراكية الى الشعب الفيتنامي بصورة فعالة، فالأمر كله هو للنفع ولا يضير ابدا. ولالحاق الهزيمة بالامبرياليين الاميركيين في فيتنام يجب على جميع البلدان الشقيقة تقديم المزيد من المساعدة الى جمهورية فيتنام الديمقراطية.

هذا ما نعتبره الموقف الثوري حقا في معارضة العدوان الامبريالي الاميركي داخل فيتنام بواسطة الافعال، والموقف الاممي في مساعدة الشعب الفيتنامي بصورة جدية ومخلصة.

ليس الوقت الان لكي تقف البلدان الاشتراكية وقفة المتفرج، وتكتفي فقط بتقديم الدعم السياسي لشعب فيتنام. يجب عليها اتخاذ خطوات عملية اكثر ايجابية لمساعدة الشعب الفيتنامي. وفي ضوء الوضع الذي يقوم الامبرياليون الاميركيون خلاله بتوسيع رقعة

عدوانهم ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية عن طريق استقدام القوات من البلدان التابعة لهم والالعوبة في ايديهم ، ينبغي على كل بلد اشتراكي ارسال المتطوعين الى فيتنام للدفاع عن الموقع الامامي للمعسكر الاشتراكي في جنوبي شرقي آسيا وللحفاظ على السلام في آسيا والعالم. هذا هو الواجب الأممي للبلدان الاشتراكية نحو شعب فيتنام الشقيق. ولا يجوز لاحد ان يعترض على ارسال البلدان الاشتراكية للمتطوعين الى فيتنام.

فلو ان جميع البلدان الاشتراكية تساعد الشعب الفيتنامي على دحر العدوان الامبريالي الاميركي ضده ، سوف تلقى الامبريالية مصيرها المحتوم مثل غروب الشمس، وسوف تحرز الحركات الثورية في جميع بلدان آسيا وسائر انحاء العالم تقدما عظيما.

ان حزب العمال في كوريا والشعب الكوري يعتبران العدوان الامبريالي الاميركي ضد فيتنام عدوانا موجها ضدهما على السواء، وكفاح الشعب الكوري بمثابة كفاحهما. سوف يكون شعبنا اشد تصميما في نضاله ضد العدو المشترك: الامبريالية الاميركية، وسوف يبذل كل جهد ممكن لتأييد شعب فيتنام. نحن على استعداد لارسال متطوعينا للانضمام الى الاشقاء الفيتناميين في معركتهم حالما تطلب الينا ذلك حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية.

فالحل الوحيد والعادل لقضية فيتنام يكمن في موقف النقاط الاربع لحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية، وفي بيان النقاط الخمس الصادر عن جبهة التحرير الوطني الفيتنامية الجنوبية. ان حزب العمال الكوري وحكومة جمهوريتنا تؤيدان هذا الموقف العادل للشعب الفيتنامي تأييدا كاملا.

يقوم الامبرياليون الاميركيون الان باخراج مهزلة خادعة عن « محادثات السلام » في محاولة ترمي الى تغطية مؤامرة اخرى من

تصعيد الحرب. غير ان الحيل الخادعة، مهما تكاثر عددها، لا تستطيع مساعدة الامبريالية الاميركية على تمويه طبيعتها العدوانية والشريرة. نحن نستنكر اشد الاستنكار مؤامرتهم الرامية لتوسيع رقعة الحرب العدوانية في فيتنام وندين خدعتهم في « محادثات السلام ».

يجب على الامبرياليين الاميركيين ان يمتنعوا عن جميع الاعمال العدوانية فورا ضد شعب فيتنام، وان يخرجوا من فيتنام الجنوبية دون تباطؤ، آخذين معهم جيشهم المعتدي وقوات البلدان التابعة لهم والدائرة في فلكهم وكافة الاسلحة المميتة. فلو مضى الامبرياليون الاميركيون في تصرفاتهم المتهورة غير عابئين بالتحذيرات المتكررة من جانب الشعب الفيتنامي والبلدان الاشتراكية وبالادانة الشديدة من جانب شعوب العالم، لن يكون مصيرهم سوى الامناء بهزيمة اشنع مما سبق. ان النصر الاخير هو الى جانب الشعب الفيتنامي الذي هب في سبيل قضية حقة، ومن المؤكد ان المعتدين الامبرياليين الاميركيين سوف يندحرون.

ان احدى المسائل ذات المغزى العالمي اليوم هي مسألة الدفاع عن الثورة الكوبية، فانتصار الثورة الكوبية هو اول ثورة اشتراكية يجري احرازها تحت انف الولايات المتحدة بالذات. انها استمرار لثورة اكتوبر العظمى في اميركا اللاتينية. وهي حدث تاريخي قام بتوسيع رقعة المعسكر الاشتراكي الى نصف الكرة الغربي، ومثّل نقطة تحول جديدة في الحركة الثورية داخل اميركا اللاتينية. لقد اصبحت جمهورية كوبا قاعدة للثورة في اميركا اللاتينية.

يسير الشعب الكوبي اليوم، تحت زعامة الحزب الشيوعي في كوبا، الى الامام بلا تردد، وفي الصفوف الطليعية للنضال ضد الامبريالية فيرفع عاليا راية الثورة. ويحافظ الشعب الكوبي بحزم

وثبات على مكاسبه الثورية، فيبني الاشتراكية في ظروف صعبة، ويصد ببسالة اعمال العدوان والاستفزاز المتواصلة التي يرتكبها الامبرياليون الاميركيون.

انه واجب اممي مقدس على بلدان المعسكر الاشتراكي وشعوب اميركا اللاتينية الدفاع عن الثورة الكوبية. فالبلدان الاشتراكية ينبغي لها تقديم دعمها المخلص للشعب الكوبي الشقيق في قضيته الثورية، وحماية الثورة الكوبية، كما اسداء المساعدة الايجابية للبناء الاشتراكي في كوبا. والشيوعيون الذين يعتبرون مصالح الثورة بمثابة القانون الاعلى لا يسعهم التصرف خلاف ذلك بالنسبة الى كوبا.

من الطبيعي ان تتلقى كوبا المساعدات من البلدان الاشتراكية، وينبغي للبلدان والاحزاب الشقيقة ان تفرح بذلك. هذا ما تتطلبه مصلحة الثورة الكوبية والثورة في اميركا اللاتينية. وعلينا ان نفهم تماما الظروف التي توضع فيها كوبا، ومركز الحزب الشيوعي الكوبي.

ان الحزب الشيوعي الكوبي يعرف المسألة الكوبية افضل من اي طرف سواه، وهو وحده القادر على رسم السياسات الصحيحة بالتفصيل لكي تناسب الاوضاع الفعلية في كوبا. البلدان الاشتراكية جميعها ملتزمة بواجب احترام السياسات التي يتبعها الحزب الشيوعي الكوبي، وتأييد نضال الشعب الكوبي. فلا ينبغي القيام باية محاولة لممارسة الضغط على الحزب الشيوعي والشعب في كوبا، وبالتالي لشق القوى الثورية في اميركا اللاتينية.

لقد منح حزب العمال الكوري وما زال يمنح تأييده الكامل للموقف العادل الذي يتخذه الحزب الشيوعي الكوبي، هذا الحزب الذي يقود الثورة والبناء ــ تحت راية الثورة ــ على نحو صحيح في بلاده ويسعى في سبيل وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية. ان حزبنا وشعبنا يدينان بحزم التحركات العدوانية

للامبرياليين الاميركيين ضد كوبا، ويؤيدان بقوة النضال البطولي للشعب الكوبي دفاعا عن مكاسبه الثورية. ولاجل بناء الاشتراكية سوف نستمر على القيام بكل ما في وسعنا لتوطيد صداقتنا وتعزيز تضامننا مع الحزب الشيوعي في كوبا ومع الشعب الكوبي.

ثمة تغيرات ثورية هائلة تحدث اليوم في حياة الشعوب الاسيوية والافريقية والاميركية اللاتينية. وحركة التحرر الوطني لدى شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، الى جانب النضال الثوري للطبقة العاملة العالمية في سبيل الاشتراكية، تؤلف قوة ثورية عظمى في زماننا وعاملا قويا في سلام العالم.

وفي وسط الاندفاع الذي لم يسبق له مثيل لحركة التحرر الوطني نالت بلدان عديدة استقلالها الوطني وباشرت في بناءحياة جديدة. اما شعوب تلك البلدان التي ما زالت خاضعة للاضطهاد الاستعماري فانها تناضل بحيوية اكثر في سبيل الحرية والتحرر.

لكن الامبرياليين، وهم بعيدون عن الرغبة في الخروج من المستعمرات بتواضع واعتدال، يلجأون الى كل حيلة ممكنة للاستيلاء حتى على شبر اضافي من الارض، وبسط سيطرتهم عليه. انهم يقمعون حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، وينفّذون النشاطات الهدامة لانتزاع البلدان المستقلة حديثا من الجبهة المعادية للامبريالية بلدا تلو البلد. وفيما هم يلجأون صراحة الى القوة الغاشمة، يحاولون كذلك التسلل الى البلدان المستقلة حديثا بواسطة اغراء « المساعدات »، ويسعون للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان ولتشويش نظامها من الداخل.

ضاعف الامبرياليون الاميركيون في السنوات الاخيرة نشاطاتهم الهدامة ومؤامراتهم ضد البلدان المستقلة حديثا. انهم يرشون الرجعيين ويقومون بحشدهم واستعدائهم على القوى التقدمية، ويسعون لتحويل

بعض البلدان المستقلة حديثا صوب اليمين. ان هدفهم هو حمل هذه البلدان على قمع القوى الثورية داخليا ومعارضة البلدان الاشتراكية واحداث الخلل خارجيا في تنظيم القوى المناوئة للامبريالية.

يمكن الاستشهاد بالهند كمثال على ذلك. فالقوى الرجعية في الهند تحاول، بتحريض من الامبرياليين، دفع البلاد مسافة ابعد صوب اليمين. ومع نمو قدرة البلدان الاشتراكية وتطور الحركة الثورية في آسيا، يخشون على نفوذهم في اوساط جماهير الشعب الجائعة والرثة. لهذا السبب نجد القوى الرجعية الهندية تضاعف علاقاتها مع البلدان المجاورة، بينما هي تقمع القوى التقدمية في الداخل. فهي تحاول بهذا العمل ان تغطي على التناقضات الاجتماعية والطبقية المتزايدة عمقا في البلاد، لتحويل انتباه شعبها وللحيلولة دون تسرب النفوذ الثوري من الخارج. يجب علينا الحذر من القوى الرجعية في الهند، وهي التي تقمع القوى التقدمية في الداخل وترتكب الاعمال العدائية ضد البلدان الاشتراكية.

كذلك لا يسعنا الا توجيه انتباهنا للوضع الاندونيسي الناشىء حديثا. ففي اندونيسيا عمدت قوى اليمين الرجعية الى تحريم الحزب الشيوعي والمنظمات التقدمية العامة، واعتقلت اعدادا كبيرة من الشيوعيين والشخصيات التقدمية، فزجت بهم في السجون واعملت فيهم ذبحا وتقتيلا. والحملة ضد الشيوعية ما زالت مستمرة، ويجري هذا بتحريض من الامبريالية الاميركية كجزء من مخططها للعدوان الاسيوي.

نحن ندين بشدة اعمال القمع والذبح التي ارتكبتها القوى اليمينية الرجعية ضد الحزب الشيوعي الاندونيسي والقوى الديمقراطية. ونعرب عن تضامننا المتين مع الشيوعيين والقوى التقدمية في اندونيسيا، في نضالهم ضد مكائد الامبريالية الاميركية والقوى الرجعية الاهلية

لتحويل اندونيسيا نحو اليمـــين، ولاجل الاستقلال الوطني والتطور الديمقراطي للبلاد.

ان التطورات في اندونيسيا تقدم امثولة جدية لجميع الشيوعيين. فهي تبين انه كلما ازداد نمو القوى الثورية ومن جملتها الاحزاب الشيوعية، ازدادت الامبريالية الاجنبية والقوى الرجعية الاهلية استماتة في مناورتها اليائسة لخنقها. يجب على الشيوعيين ان يحافظوا على اشد درجات اليقظة والحذر، وان يكونوا دائما على استعداد لمجابهة كل احتمال للقمع الوحشي على يد العدو، تنظيميا وايديولوجيا، واستراتيجيا وتكتيكيا.

الثورة معقدة وتتطلب الفن العلمي في القيادة. ولا تستطيع ثورة ما ان تخرج منتصرة الا متى جرى رسم خط الكفاح بصورة علمية ومدققة، ومتى جرى اختيار الظرف الاكثر ملاءمة لشن قتال حاسم على اساس التقدير الصحيح للوضع الثوري والحسابات الدقيقة لميزان القوى بين العدو والذات. ينبغي لنا ان نتذكر بعمق مثل تلك التجارب والامثولات من الحركة الثورية العالمية وان نفيد منها في كفاحنا الثوري.

هناك الكثير مما يجب عمله لالغاء النظام الاستعماري الامبريالي في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، ولتحقيق تحرر الشعوب واستقلالها التام. ان طريق التحرر الوطني هي طريق من النضال الشاق، حيث يلقى المرء في مجراها المقاومة اليائسة من جانب الامبرياليين والرجعيين ويمر بالعديد من الصعاب والمحن.

ولا يشكل بلوغ الاستقلال السياسي سوى خطوة اولية نحو النصر النهائي لثورة التحرر الوطني. فالشعوب التي نالت استقلالها تجابه مهمة الوقوف بوجه النشاطات الهدامة للامبرياليين الاجانب والقوى المحلية للرجعية، والمضي حتى النهاية بقضية التحرر الوطني.

ولهذا الغرض، يجب القضاء على جهاز الحكم الاستعماري الامبريالي، وحرمان الامبريالية والرجعية المحلية من مواطىء اقدامهما الاقتصادية، ثم تعزيز القوى الثورية واقامة نظام اجتماعي واقتصادي يتسم بالتقدمية، وبناء اقتصاد وطني مستقل وثقافة وطنية مستقلة. بهذه الطريقة وحدها تستطيع الامم المستقلة حديثا من ازالة التخلف الذي لازمها طيلة قرون والتخلص من الفقر المدقع الذي خلفه الحكم الاستعماري، وتشييد دول مستقلة ذات سيادة، تنعم بالثراء والقوة.

ان حزب العمال في كوريا وحكومة الجمهورية يؤيدان بشكل فعال شعوب البلدان المستقلة حديثا في نضالها من اجل توطيد دعائم الاستقلال الوطني وتحقيق الازدهار الوطني. سوف نتابع العمل لتعزيز علاقات المودة والتعاون مع الامم المستقلة حديثا.

ويعتبر حزبنا، كما تعتبر حكومتنا، ان مبدأ هاما في السياسة الخارجية هو تأييد كفاح الشعوب الاسيوية والافريقية والاميركية اللاتينية ضد الامبريالية، وفي سبيل الحرية والتحرر. ان الشعب الكوري يدين بشدة المناورات العدوانية التي يشنها الامبرياليون الاميركيون ضد شعب اللاوس، ويؤيد تأييدا كاملا كفاح هذا الشعب في سبيل الاستقلال الوطني . ويدعم شعبنا الكفاح العادل للشعب الكمبودي ضد العدوان والتدخل من جانب الامبريالية الاميركية وادواتها الطيعة، ولاجل الاستقلال والحياد والسلامة الاقليمية. نحن نؤيد الشعوب الاسيوية والافريقية والاميركية اللاتينية، ومن جملتها شعب الكونغو (كينشاسا) والشعب الفنزويلي، في كفاحها التحرري، ونعرب عن التضامن النضالي معها.

ونؤيد كذلك الطبقات العاملة والشعوب الكادحة داخل البلدان الرأسمالية في كفاحها الثوري ضد الاستغلال والظلم على يد رأس المال، ولاجل نيل الحقوق الديمقراطية وفي سبيل الاشتراكية، ونمد

اليها يد التضامن المتين معها. ان حزبنا وشعبنا سوف يقفان دائما بحزم وثبات الى جانب الشعوب المكافحة من اجل السلام والديمقراطية، الاستقلال الوطني والاشتراكية، وسيبذلان المساعي لتعزيز التضامن معها.

ان المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية قد مرا بتجارب قاسية في السنوات الاخيرة. واصبحت التحريفية والدغماتية الحديثة تشكلان عقبات خطيرة امام تطور الحركة الثورية العالمية.

نحن نستطيع تحقيق وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية، والنضال بنجاح ضد الامبريالية، بواسطة التغلب على انتهازية اليمين و «اليسار» والدفاع عن نقاوة الماركسية ـ اللينينية.

لقد تطورت الماركسية-اللينينية واحرزت النصر في الكفاح ضد انتهازية اليمين و «اليسار». وكما تبين التجربة التاريخية، هناك انحرافات متعددة عن الماركسية-اللينينية تظهر في سياق الثورة. هذا الامر لا يدعو الى الكثير من الدهشة. فطالما ان الامبريالية باقية والصراع الطبقي مستمر، ينعكس هذا على حركة الطبقة العاملة بمثابة انتهازية اليمين و «اليسار»، ويجري شن الكفاح ضدهما. هذه مسألة حتمية نوعا ما.

ان الانتهازية اليمينية و «اليسارية» هي افكار بورجوازية و «بورجوازية صغيرة» تظهر في حركة الطبقة العاملة. فتعمل على تشويه جوهر الماركسية-اللينينية من الطرفين على السواء، وتلحق الضرر بالثورة. يجب علينا ان نحارب ضد انتهازية اليمين وانتهازية «اليسار» على جبهتين.

التحريفية الحديثة تشوه الماركسية-اللينينية و «تخنث» جوهرها الثوري تحت ستار «الوضع الذي تغير» و «التطوير الخلاق». انها ترفض الصراع الطبقي وديكتاتورية البروليتاريا، وتبشر بالتعاون

الطبقي ، وتتخلى عن محاربة الامبريالية. والى جانب ذلك، فالتحريفية الحديثة تنشر اوهاما خادعة عن الامبريالية وتعرقل النضال الثوري للشعوب في سبيل التحرر الاجتماعي والوطني بشتى الطرق.

ومن الصحيح ان التحريفية الحديثة قد تلقت ضربة قاسية على يد النضال المبدئي للاحزاب الماركسية–اللينينية، وهي آخذة بالانهيار. غير ان هذا لا يعني التغلب على عقبة التحريفية الحديثة بشكل تام. فهذه التحريفية ما زالت تشكل خطرا كبيرا على الحركة الشيوعية العالمية. انها تجد تعبيرها قبل كل شيء في الموقف غير الصلب نحو الامبريالية، وفي توجهها السلبي من كفاح الشعوب الثوري. لذلك نحن لا نستطيع الاستخفاف بالنضال ضد التحريفية الحديثة.

يجب ان نحارب انتهازية «اليسار»، كما نحارب التحريفية الحديثة. فانتهازية «اليسار» لا تلتفت الى حقائق الواقع المتغيرة، وتستشهد بقضايا فردية من الماركسية–اللينينية بطريقة دغماتية، مثلما تقود الشعب الى العمل المتطرف تحت شعارات مفرطة في الثورية. انها تفصل الحزب عن الجماهير، وتشق القوى الثورية وتحول دون شن هجوم مركّز على العدو الرئيسي.

عندما يجري السماح لانتهازية «اليسار» بالنمو، فانها قد تصبح كذلك خطرا بقدر خطورة التحريفية الحديثة، على اي حزب بمفرده وعلى الحركة الشيوعية العالمية. وبدون محاربة انتهازية «اليسار» فانه من المحال توحيد القوى المعادية للامبريالية لشن كفاح ناجح ضدها، وليس ممكنا خوض معركة فعالة ضد التحريفية الحديثة.

وهكذا فان التحريفية الحديثة وانتهازية «اليسار» تسببان عقبات هائلة امام تقدم الحركة الثورية العالمية. ومن الخطأ التعامي عن خطر انتهازية «اليسار» تحت ستار التظاهر بمعارضة التحريفية الحديثة مثلما انه من الخطأ تجاهل خطر التحريفية الحديثة لاسباب تتعلق بمحاربة

انتهازية «اليسار». فما لم يتم التغلب على كل من انتهازية اليمين و «اليسار»، يكون محالا قيادة الثورة والبناء على نحو صحيح في كل بلد، مثلما يتعذر دفع الحركة الثورية العالمية الى الامام بقوة وحيوية.

ان النضال ضد انتهازية اليمين و «اليسار» مرتبط على نحو لا ينفصل بالنضال من اجل وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية. وحزبنا سوف يمضي في محاربته انتهازية اليمين و «اليسار»، رافعا في الوقت نفسه راية التضامن. ينبغي لنا الا نرتكب الغلطة اليسارية برفض التضامن لصالح محاربة الانتهازية، والا نرتكب الغلطة اليمينية في التخلي عن النضال ضد الانتهازية لصالح الدفاع عن التضامن. ان حزبنا سوف يعمل ما بوسعه لصيانة وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية، بينما يستمر في خوض كفاح عنيد ضد انتهازية اليمين و «اليسار».

المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية هما العامل الحاسم في تطور تاريخ البشرية في الوقت الحاضر. انهما الاشد قدرة بين القوى الثورية في عصرنا، التي تجابه الامبريالية وكافة قوى الرجعية. فوجود المعسكر الاشتراكي، المتحد والقوي، والحركة الشيوعية العالمية يصد سياسة العدوان والحرب الامبريالية ويلهم الكفاح الثوري لشعوب العالم قاطبة.

الامبرياليون يخشون المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية اكثر من اي شيء آخر. ولهذا السبب فقد ارتكب الامبرياليون، وما زالوا يرتكبون بصورة متواصلة، العدوان المسلح ويقومون بالنشاطات الهدامة ضد البلدان الاشتراكية. ان الامبرياليين يحاولون الان ابتلاع البلدان الاشتراكية، واحدة تلو الاخرى.

والشيء الاهم في ظل هذه الظروف هو الدفاع بصورة مشتركة عن المعسكر الاشتراكي ضد العدوان الامبريالي، ولهذا الغرض يجب

على المعسكر الاشتراكي ان يقف صامدا ومتراصا وقفة رجل واحد. لكن المعسكر الاشتراكي يفشل في التقدم الان بصفوف متراصة كقوة موحدة، بسبب فروقاته الداخلية. ويمارس هذا تأثيرا سلبيا على تطور الحركة الثورية العالمية والوضع الدولي.

انه واجب مقدس على كل شيوعي ان يقاتل دفاعا عن المعسكر الاشتراكي وتدعيما لوحدته. فلا ينبغي للشيوعيين ان يتساهلوا ازاء اي عمل يؤدي الى اضعاف وحدة المعسكر الاشتراكي. والمرتدون عن الثورة لا يجوز اجتذابهم الى داخل المعسكر الاشتراكي، كما لا يجوز اقصاء هذا البلد او ذاك عنه بشكل مصطنع. مثل هذه الاعمال من شأنها تقويض المعسكر الاشتراكي. نحن لا نستطيع السماح لاحد بتهديم المعسكر الاشتراكي الذي خلقته الطبقات العاملة من العالم كله بدمائها. هذه قضية مبدأ تطال مصير المعسكر الاشتراكي ومستقبل الحركة الثورية العالمية.

ولا يسعنا استبدال المعسكر الاشتراكي بأي « مجتمع من الدول » له طابع مختلف.

ان ادخال عصبة تيتو في يوغوسلافيا الى صفوف المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية، معناه اضعاف وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية. لقد خانت عصبة تيتو في يوغوسلافيا الماركسية-اللينينية وانفصلت عن المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية. وهي تعارض « الاعلان والبيان الصادرين عن اجتماعات ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية »* لجميع البلدان، كما انخرطت في نشاطات لتمزيق الحركة الثورية

---

*ترد الاشارة هنا الى الوثيقة الصادرة عن الاجتماع الذي عقدته الاحزاب المنتمية الى ١٢ بلدا اشتراكيا عام ١٩٥٧، واجتماع ٨١ حزبا شيوعيا وعماليا في كانون الاول (ديسمبر)، ١٩٦٠.

العالمية. مثل هذه التصرفات سبق لها ان جردتها من اهلية الانتساب الى المعسكر الاشتراكي والدخول في الحركة الشيوعية العالمية.

نحن لا نملك اعتراضا، بالطبع، على قيام البلدان الاشتراكية بتطوير « علاقات بين الدول » مع يوغوسلافيا. بيد انه لا يسعنا الاعتراف بيوغوسلافيا كعضو في المعسكر الاشتراكي، ولا وضع رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين في مصاف الاحزاب الشيوعية والعمالية. فالتوجه الخاطيء من يوغوسلافيا، الى جانب مشكلات اخرى، يشكل عقبة امام استعادة وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية اليوم.

ومن جهة اخرى، يترتب علينا ان نعارض المحاولة الرامية الى انكار وجود المعسكر الاشتراكي وشق صفوف هذا المعسكر والحركة الشيوعية العالمية. ان شق المعسكر الاشتراكي الى معسكرين، وشق الحركة الشيوعية العالمية الى حركتين ، وكل حزب الى حزبين لا يمكنه ان يكون شيئاً سوياً او مرحباً به على الاطلاق. يجب علينا السعي نحو الوحدة عبر النضال.

انه لمؤسف حقاً بالنسبة للشيوعيين في كافة انحاء العالم ان تكون الفروقات بين الاحزاب الشقيقة قد تجاوزت اليوم الى مسافة بعيدة الحدود الايديولوجية والنظرية، بحيث باتت التسوية متعذرة. لكن هذه الفروقات بين الاحزاب الشقيقة، مهما تكن عليه من خطورة، تظل شأناً داخلياً من شؤون المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية. فلا يجب تطوير الفروقات بين الاحزاب الى انشقاق تنظيمي، بل ينبغي لها ان تسوى مهما كلف الامر بواسطة الصراع الايديولوجي الذي ترشده رغبة في الوحدة.

يجب الا يتم اقصاء اي بلد اشتراكي عن المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية. ولا يجوز لاحد اجراء تقييم يتصف بالمبالغة

او التشويه لاي بلد او حزب شقيق، او اعتبار اي من ١٣ بلداً اشتراكياً خارج المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية. ففي رأينا ينبغي اعتماد الدرجة القصوى من التعقل والحذر في تقييم الزعامة لدى اي بلد او حزب شقيق.

لا يجوز على الاطلاق اعتبار العلاقات بين الاحزاب الشقيقة مثل الصلات العدائية بيننا وبين الامبريالية. فلو ارتكبت زعامة حزب شقيق غلطة، وجب على الشيوعيين ان يتقدموا بالنقد الرفاقي وان يساعدوها في العودة الى جادة الصواب.

وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم التسرع في استخلاص النتائج المتعلقة بطابع المجتمع في بلد شقيق على اساس ظواهر منعزلة يمكن ملاحظتها في نواح متعددة من حياته الاجتماعية. ان الطابع المميز لمجتمع معين يتحدد وفقاً للطبقة التي تملك السلطة والشكل السائد فيه للملكية وسائل الانتاج.

يجب علينا ان نستوعب بوضوح الفارق بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية. هناك تناقضات اساسية بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية، تعود اصولها الى طبيعة الانظمة الاجتماعية لدى كل منهما. هذه التناقضات موجودة على الصعيد الموضوعي، وبمعزل عن المقاصد الذاتية لاي كان. ثمة اجراءات متنوعة يتخذها القادة ومن شأنها ان تزيد او تخفف من حدة التناقضات بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية. أما بالنسبة للانظمة الاجتماعية المتعارضة، فالتناقضات الاساسية بين الاشتراكية والرأسمالية لا يمكن ازالتها البتة.

لا يجوز للمرء ان يضع اي بلد شقيق على قدم المساواة مع العدو او يدفع به الى جانب الامبرياليين، حتى ولو كانت لهذا البلد بعض النواحي السلبية. فالشيوعيون لا يسعهم ابداً السماح

لانفسهم بالتحامل او السقوط في الذاتية لدى النظر صوب الاحزاب والبلدان الشقيقة.

يعتبر حزبنا من الضروري الاحجام عن اطلاق اي حكم متسرع على الاحزاب او البلدان الشقيقة، حتى لو كانت هناك فروقات، والتروي في دراستها عبر الصراع. وفي هذه الاثناء بالامكان تعزيز الوحدة معها بشرط معارضتها للامبريالية وتأييدها لحركة التحرر الوطني، وامتناعها عن التدخل في الشؤون الداخلية للاحزاب والبلدان الشقيقة الاخرى. يجب علينا اتخاذ موقف ايجابي من انتقاد جانبها السلبي ومساعدتها على تصحيحه، بينما نقابل جانبها الايجابي بالاستحسان والدعم.

في رأي حزبنا، انه لشيء حسن ان تستمر كل البلدان الاشتراكية على تقدمها في الصفوف الثورية، منطلقة من مصالح الحركة الشيوعية العالمية. بذلك يمكن تعزيز قوة المعسكر الاشتراكي وتسديد ضربات اكبر للامبريالية.

المعسكر الاشتراكي في وضع معقد الآن بسبب الفروقات، لكن وجوده هو حقيقة لا سبيل الى انكارها. فلا يستطيع احد تصفية المعسكر الاشتراكي على هواه. وحتى لو اقدم احدهم على استجلاب بلد غير اشتراكي الى داخل المعسكر الاشتراكي، فان هذا البلد لا يمكنه التحول الى بلد اشتراكي. ومن الجهة الثانية، لو اقصى احدهم بلداً اشتراكياً عن المعسكر الاشتراكي بصورة مصطنعة، فلا يبطل هذا البلد ان يكون بلداً اشتراكياً.

ان المعسكر الاشتراكي هو كل متكامل، يوحد بينه اساس سياسي واقتصادي مشترك وتشده سوية اواصر الهدف الواحد في البناء الاشتراكي والشيوعي. جميع البلدان الاشتراكية توجد في المعسكر الاشتراكي كأعضاء متساوين. وكلما كثر عـــدد البلدان

في المعسكر الاشتراكي ، بات الامر افضل. فالكثرة ليست شيئاً سيئاً. والنصر النهائي للثورة العالميـــة يتحقق من خـــلال انتصار الثورة في كل بلد واتساع المعسكر الاشتراكي.

لقد دافع حزبنا على الدوام عن المعسكر الاشتراكي كله، وهو يعارض جميع الاعمال الرامية الى احداث انشقاق فيه. سوف يستمر حزبنا في الاتحاد مع كافة الاحزاب والبلدان الشقيقة، بينما هو يحارب انتهازية اليمين و«اليسار». وسوف نقاتل بعزم وتصميم اكيد دفاعاً عن وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية بالاستناد الى مبادىء الماركسية – اللينينية والاممية البروليتارية، والى الاعلان والبيان الصادرين عن اجتماعات ممثلي الاحزاب الشقيقة.

يستغل الامبرياليون الاميركيون اليوم شقاق المعسكر الاشتراكي وخلاف الحركة الشيوعية العالمية لتكثيف حدة العدوان واقتراف النهب في كل مكان من العالم. والامبريالية بنوع خاص تقوم بتوسيع رقعة حربها العدوانية ضد الشعب الفيتنامي بتعبئة عدد ضخم من القوات.

ومن الصحيح ان الشعوب المحبة للسلام في جميع قارات آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية واوروبا، الخ، تشن الآن حملات واسعة النطاق لمعارضة العدوان الامبريالي الاميركي وتأييد الكفاح البطولي للشعب الفيتنامي. لكن الشيوعيين لا يسعهم الاكتفاء بهذا وحده. يجب ان ننظم على نحو افضل النضال لمساعدة الشعب الفيتنامي ضد الحرب العدوانية التي تشنها الامبريالية الاميركية، على نطاق عالمي شامل وان ندفع به الى مرحلة اعلى. فكما ان الامبرياليين الاميركيين يصعدون حربهم العدوانية في فيتنام، كذلك على شعوب العالم ان تصعد نضالها لمقاومة الامبريالية الاميركية ومساعدة الشعب الفيتنامي.

لهذه الغاية، ثمة اهمية قصوى لتحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية على نطاق عالمي وتأليف جبهة متحدة ومعادية لها.

ان تحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية واقامة الجبهة المتحدة المناوئة لها يشكلان المسألة المبدئية الاكثر حدة في الحركة الشيوعية العالمية اليوم. وهي مرتبطة بالمسائل الاساسية عما اذا كان بالامكان صد سياسة العدوان والحرب الامبريالية الاميركية ام لا، وهل يمكن الدفاع عن المعسكر الاشتراكي ام لا، وهل يتسنى دفع عجلة حركة التحرر الوطني ام لا، وهل من الممكن صيانة السلام والامن العالمي ام لا.

متى جرى تحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية والجبهة المتحدة المناوئة لها سوف يتاح المجال لاطلاق حملة لمساعدة الشعب الفيتنامي بقوة اعظم، ولاحباط سياسة العدوان والحرب التي يسير عليها الامبرياليون الاميركيون، ولصيانة السلام الاسيوي والعالمي، كما انه سوف يصبح من الممكن التغلب تدريجياً على الفروقات القائمة بين الاحزاب الشقيقة واسترجاع وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية، والتعجيل على نحو اكثر فعالية بالحركة الثورية في جميع البلدان. العمل المشترك ضد الامبريالية هو، اذن، ضرورة مطلقة ليس فقط لصالح قضية السلام، بل ولاجل قضية الثورة ايضاً.

ما ان بدأت الامبريالية الاميركية عدوانها المسلح ضد فيتنام، حتى اقترح حزبنا شن كفاح مشترك ضد الامبريالية للقيام بهجوم جماعي معاكس ضد المعتدين. وتقدم عدد من الاحزاب الشقيقة الاخرى بالاقتراح نفسه.

لكن النضال المشترك ضد الامبريالية لم يتحقق بسبب الفروقات داخل الحركة الشيوعية العالمية. ونحن نعتبر انه على البلدان الاشتراكية

والاحزاب الشيوعية والعمالية ان تتغلب على هذا الوضع وتضافر قواها في معارضة الامبريالية الاميركية ومساعدة الشعب الفيتنامي في كفاحه.

ان جميع البلدان الاشتراكية قد ادانت في مناسبات عديدة العدوان الفيتنامي على يد الامبريالية الاميركية واعربت عن مواقف احزابها ودولها في تأييد الاخوة الفيتناميين المقاتلين. وكلها تقوم بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الى شعب فيتنام. كما ان الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الرأسمالية تناضل بشكل نشيط لمعارضة حرب العدوان الامبريالي الاميركي وتأييد الشعب الفيتنامي.

لذا نعتبر انه يوجد، برغم الخلافات حول عدد من المسائل، اساس اولي للقيام بعمل مشترك ضد الامبريالية، وفي المقام الاول، لمواجهة العدوان الامبريالي الاميركي ضد فيتنام ومساعدة الشعب الفيتنامي. يجب الا نتجاهل هذا الامر وان نسعى بنشاط لتأليف جبهة متحدة ضد الامبريالية.

ان رفض القيام بعمل مشترك ضد الامبريالية ليس موقفاً معارضاً حقاً للتحريفية مدافعاً عن نقاوة الماركسية — اللينينية، اومسهما في تعزيز وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسك الحركة الشيوعية العالمية، ولا يمكن اعتباره بمثابة الموقف الذي يناوىء الامبريالية الاميركية ويساعد الشعب الفيتنامي المقاتل.

والاستراتيجية الاساسية للثورة العالمية اليوم هي توجيه رأس الرمح من الهجوم صوب الامبريالية الاميركية. ينبغي لنا ان نميز بوضوح بين صديق ارتكب غلطة والخصم. فالخصم يجب قهره، بينما الصديق الذي ارتكب غلطة يجب انتقاده وارشاده لسلوك جادة الصواب. بهذه الطريقة يتوجب علينا ان نضافر جهودنا مع جميع الاصدقاء ونحارب العدو الرئيسي.

ففي الصراع ضد الامبريالية الاميركية علينا السعي للقيام بعمل مشترك مع الاحزاب الشيوعية والعمالية والهيئات الديمقراطية العامة في كافة البلدان، ومع المنظمات الديمقراطية العالمية. صحيح ان هذه التنظيمات ليست على رأي واحد حول مختلف المشكلات، فمواقفها تختلف ايضاً عن بعضها بعضاً ، وتركيبها معقد كذلك، لكنها تستقطب الجماهير الشاسعـــة وراءها. ولكي يتم تجنيد قطاعات اكبر من الجماهير في الكفاح ضد الامبريالية، يجب على الشيوعيين الا يرفضوا العمل المشترك مع هذه التنظيمات والهيئات.

لا ينبغي للشيوعيين ان يتعثروا بالخلافات، بل ان يحولوا انتباههم الى النقاط المشتركة في وجهات نظرهم، وان ينظروا دوما الى المسائل من جميع نواحيها، ويتجنبوا التطرف. ولو اخفقنا في القيام بعمل مشترك مع الاحزاب الشيوعية والعمالية والهيئات الديمقراطية العامة في كافة البلدان، ومع المنظمات الديمقراطية العالمية، فان الجماهير العريضة المتوحدة تحت رايتهم سوف ترتد عن الجبهة المعادية للامبريالية. وبدون الجماهير لا يمكن الاستمرار بالثورة. ان القيام بعمل مشترك مع هذه الهيئات سوف يتيح لنا التقرب من الجماهير التابعة لها وممارسة التأثير الثوري عليها، ثم تعبئتها وتحريكها للنضال ضد الامبريالية. ان رفض الاقدام على عمل مشترك ضد الامبريالية معناه ان يسلخ المرء نفسه عن الجماهير وان يتجه صوب الانعزالية، وفي الواقع هذا لن يسفر سوى عن عاقبة خطيرة هي تقويض الكفاح ضد الامبريالية.

يجب على الشيوعيين في مطلق الاحوال والظروف الا يتصفوا بضيق التفكير. وعلينا ان نحشد جميع القوى المعادية للامبريالية ونطلق كفاحاً ضدها بواسطة جبهة موحدة. انه لمبدأ اساسي في الاستراتيجية والتكتيك الشيوعي اليوم ان يجري توسيع نطاق الجبهة

المناوئة للامبريالية بحيث تشمل المزيد من الحلفاء ، حتى لو لم يكن هؤلاء قوة متماسكة وثابتة، وذلك لكي يتم عزل الامبريالية الاميركية الى اكبر حد ممكن وتسديد الضربات لها بواسطة العمل المشترك.

ان تاريخ الحركة الشيوعية العالمية يعرف امثلة عديدة عن قيام الشيوعيين بعمل مشترك مع الاشتراكيين – الديمقراطيين ذوي الاتجاه اليميني، في النضال ضد الحروب الامبريالية. وسياسة الجبهة المتحدة التي سار عليها الشيوعيون لعبت دوراً هاماً في الماضي على صعيد تعبئة الشعب للنضال ضد الحروب الامبريالية.

وفي الاوضاع التاريخية السائدة حالياً، ابان ازدياد قدرة القوى الاشتراكية العالمية، توجد هناك احتمالات اكبر لتحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية على نطاق عالمي، واستناداً الى التجربة التاريخية التي تملكها الحركة الشيوعية العالمية، يجب علينا استغلال ادنى احتمال لاطلاق نضال مشترك وقوي ضد الامبريالية.

لقد اصبحت اليوم ادانة الحرب العدوانية التي تشنها الامبريالية الاميركية في فيتنام، وتقديم التأييد للشعب الفيتنامي اتجاهاً عالمياً، حتى ان الذين التجأوا مرة الى التحريفية وجدوا انه يكاد يتعذر عليهم الصمود امام الرأي العام العالمي دون تأييد الشعب الفيتنامي. هذا شيء حسن وليس سيئاً على الاطلاق.

طبعاً ، قد توجد فئات متنوعة من الناس بين الذين يجاهرون بموقفهم ضد الامبريالية الاميركية، وتأييداً للشعب الفيتنامي. قد يكون هناك بعض ممن يدينون العدوان الامبريالي الاميركي ويؤيدون الشعب الفيتنامي على سبيل التعويض عن اخطائهم الماضية التي يندمون عليها. وربما انضم آخرون الى الكفاح ضد الامبريالية، وان يكن عن تردد، تحت وطأة الضغط الذي يمارسه شعبهم وتمارسه الشعوب في سائر انحاء العالم، رغم ان موقفهم الاساسي يظل على حاله.

لكن، مهما تكن دوافعهم، فمن الضروري تجنيد هذه القوى كلها في النضال المشترك ضد الامبريالية. فلو كان هناك انسان يرغب في تصحيح اخطائه الماضية، بالنسبة لقضية فيتنام على الاقل، فهذا شيء حسن دون ريب، ومرحب به. وحتى لو عارض احدهم الامبريالية الاميركية وايد الشعب الفيتنامي، وان يكن ذلك عن تردد وتحت وطأة الضغط الذي تمارسه الشعوب، فان ذلك يساعد النضال ضد الامبريالية، ولا يضره.

وفي اعتقادنا انه كلما ازدادت القوى المجتذبة الى الكفاح المشترك ضد الامبريالية، اصبح الامر افضل. فمن الضروري استمالة الذين يجتنبون النضال ضد الامبريالية للانضمام اليه وتشجيع السلبيين لكي يصبحوا عاملين بالفعل.

وفضلاً عن ذلك، فالكفاح المشترك ضد الامبريالية الاميركية سوف يرسم حداً فاصلاً بوضوح بين الماركسيين — اللينينيين والتحريفيين. وسوف يتضح من خلال النضال الفعلي ما اذا كانت معارضة الواحد للامبريالية الاميركية هي معارضة حقيقية ام زائفة، وما اذا كان تأييده للشعب الفيتنامي هو تأييد حقيقي ام زائف. الممارسة هي المقياس الذي يفرز الصواب عن الخطأ. والانتهازية يمكن التغلب عليها ايضاً في الكفاح الثوري العملي كما في النضال الايديولوجي.

ان الشيوعيين، في تحقيقهم للعمل المشترك، يجب ان يتمسكوا على الدوام بمبدأ الاتحاد اثناء النضال، والنضال اثناء الاتحاد. فالعمل المشترك الذي ننادي به لا يعني الوحدة دون قيد او شرط، او التسوية المجردة من المبادىء. ان ما نعنيه هو القيام بعمل منسق وتضافر الجهود مع القوى المعادية للامبريالية في الوقوف بوجه الامبريالية الاميركية وتأييد الشعب الفيتنامي، مع التقيد بالمبادىء الماركسية —

اللينينية. بهذه الطريقة ينبغي لنا، في سياق نضالنا المشترك، ان ننتقد العناصر الانتهازية ونتغلب عليها، وان نؤيد ونشجع النواحي المعادية للامبريالية.

نحن لا نعتبر اطلاقاً ان العمل المشترك ضد الامبريالية يتعارض مع الكفاح ضد التحريفية، بل نرى فيه، بالاحرى، شكلاً ايجابياً من الكفاح ضد الانتهازية على كافة الوانها. ان تحقيق العمل المشترك والجبهة المتحدة ضد الامبريالية هي سياسة صحيحة لا تجعل من الممكن خوض كفاح ناجح ضد الامبريالية فحسب، بل تحدث اليقظة الثورية لدى جماهير الشعب، ومعارضة جميع انواع الانتهازية، والحفاظ على نقاوة الماركسية — اللينينية.

ثمة مهمة عاجلة امام الشيوعيين في العالم كله اليوم، وهي وضع خطة من الاجراءات العينية وتنفيذها من اجل العمل المشترك في التصدي للامبريالية الاميركية وتأييد الشعب الفيتنامي.

نرى من الضروري ان تبادر البلدان الاشتراكية، قبل اي شيء، الى ايفاد المتطوعين الدوليين لمساندة شعب فيتنام المقاتل. وسيؤلف ذلك الخطوة الاولى نحو تحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية، فلو ارسلنا المتطوعين الدوليين الى فيتنام، لبرهن ذلك عن تسديد ضربة قوية للمعتدين الامبرياليين الاميركيين، وجعلهم يقلعون عن التصعيد المتهور للحرب العدوانية في فيتنام.

يجب علينا السعي بنشاط لحمل المنظمات الديمقراطية الدولية على القيام ايضاً بعمل مشترك ضد الامبريالية. وينبغي لهذه المنظمات ان تجعل المهمة الرئيسية لنشاطاتها معارضة الامبريالية الاميركية ومنح التأييد للشعوب المكافحة. وهكذا، يجب حمل التنظيم الديمقراطي العام في جميع البلدان على تحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية عبر وسيط المنظمات الديمقراطية الدولية، التي ينبغي عليها

جميعاً ومتحدة القيام بعمل مشترك ضد الامبريالية الاميركية وتأييد الشعوب في البلدان المناضلة. فلو تمّ تحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية بهذه الطريقة ومن خلال نشاطات المنظمات الديمقراطية الدولية، فان ذلك سيكوّن قوة عظيمة.

لكن هذه الاجراءات وحدها لن تحل تماماً مسألة تحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية والجبهة المتحدة. فالشيء الاهم هو توفير الظروف للاحزاب الشقيقة لبلوغ العمل المشترك ضد الامبريالية. ويترتب على الاحزاب الشيوعية والعمالية، في المقام الاول، ان تشن كفاحاً عنيداً ضد الامبريالية، وان يقدم كل حزب من موقعه تأييداً فعلياً للحركات الثورية للشعوب. في هذا السبيل ينبغي لنا تضييق شقة الخلافات تدريجياً وخلق جو يساعد على الاتصالات المتبادلة. وعندما يتم خلق اوضاع محددة، يمكن للاحزاب الشقيقة ان تعقد مشاورات وتناقش مسألة العمل المشترك ضد الامبريالية بطريقة عينية.

ان العمل بنشاط في هذه الطريقة لتحقيق العمل المشترك ضد الامبريالية واقامة الجبهة المتحدة المناوئة لها على نطاق عالمي بواسطة التغلب على كافة الصعوبات، هو، على ما نعتقد، سبيل جميع الاحزاب الشقيقة لكي تعرب عن اخلاصها لمبادىء الماركسية — اللينينية وتقوم بتأدية واجباتها الاممية في الوقت الحاضر.

انها لمسألة ذات أهمية في الحركة الشيوعية العالمية ان تحافظ الاحزاب الشيوعية والعمالية على استقلالها. ومتى تمتع كل حزب بالاستقلال، اذ ذاك فقط يكون باستطاعته مواصلة الثورة بنجاح في بلاده والاسهام في الثورة العالمية، مثلما يتسنى تعزيز التماسك لدى الحركة الشيوعية العالمية.

الاستقلال هو الحق المقدس لكل حزب ، ولا يسمح لاحد

بانتهاك هذا الحق. وكل حزب يفرض عليه الواجب احترام استقلال الاحزاب الشقيقة الاخرى. فاحترام الاستقلال هو شرط مسبق واساسي للوحدة والتعاون بين الاحزاب الشقيقة. ولا يمكن للوحدة والتعاون ان تكونا طوعيتين حقاً ومتينتين ورفاقيتين الا متى احترم كل حزب استقلال الاحزاب الاخرى.

ويجب ان تقوم العلاقات المتبادلة بين الاحزاب الشقيقة على مبادىء المساواة التامة والاستقلال والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون بعضها الداخلية، والتعاون الرفاقي. هذه المعايير جرى تحديدها خلال الاجتماعات التي عقدها في ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ممثلو الاحزاب من جميع البلدان على اساس التجربة التاريخية للحركة الشيوعية العالمية، وسبق للحياة ان اثبتت صحتها. ويجب على الاحزاب الشيوعية والعمالية بدون استثناء ان تراعي هذه المعايير مراعاة صارمة وان تكون أمينة لها. فلو جرى انتهاكها مرة، لنشبت مشكلات معقدة بين الاحزاب الشقيقة، ولفسدت وحدة الحركة الشيوعية العالمية، وطرأت صعوبات عديدة على مسيرتها الامامية.

خلال السنوات الماضية حصلت انتهاكات متواصلة للمعايير التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الاحزاب الشقيقة في الحركة الشيوعية الدولية. وادى هذا الى نشوب مشكلات معقدة داخل الحركة الشيوعية العالمية، مثلما اوجد عقبات خطيرة امام وحدة الاحزاب الشقيقة.

على جميع الاحزاب ان تحترم بعضها بعضا على قدم المساواة، وان تسعى للحفاظ على العلاقات الرفاقية فيما بينها. فلا يمكن وجود حزب اكبر قدرا او حزب اصغر شأنا من غيره بين صفوف الاحزاب الشيوعية والعمالية، ولا حزب قائد او حزب يقاد. كما لا يحق لاي حزب ان يدّعي لنفسه مركزا ممتازا في الحركة الشيوعية العالمية.

داخل الحركة الشيوعية العالمية ليس هناك من تنظيم عالمي يمارس

القيادة الموحدة على نشاطات الاحزاب من جميع البلدان. لقد تبدلت الازمنة، وانقضت تلك الايام عندما كانت الحركة الشيوعية بحاجة الى مركز عالمي. وبعد حل الاممية الثالثة لا يوجد هناك « مركز » او « محور » داخل الحركة الشيوعية العالمية. لذا فمن المحال ان ينتقل « محور » الثورة من بلد الى آخر. ومن المحال ايضا على بلد معين ان يصبح « محور الثورة العالمية » ، أو على حزب معين ان يصبح « الحزب القائد » في الحركة الشيوعية العالمية.

يقوم على تنفيذ الثورة في كل بلد شعب ذلك البلد تحت قيادة حزبه، وليس عن طريق « مركز » اممي معين او بواسطة الحزب في اي بلد آخر. فالشيوعيون لا يقبلون على الاطلاق بوجود « مركز » او « محور » داخل الحركة الشيوعية العالمية، ولو انهم قبلوا ذلك، فمعناه ان حزبا معينا يسمح له التمتع بمركز ممتاز. ثم يرتفع ذلك الحزب الى مركز اعلى، يستطيع منه اصدار التعليمات واعطاء الاوامر للاحزاب الاخرى، بينما يترتب على هذه الاخيرة ان تطيع الاول مرغمة وتقدسه. لو جرى السماح بقيام هذه العلاقة بين الاحزاب الشقيقة، فانها سوف تؤدي الى حرمان كل حزب من استقلاله وتحول بينه وبين القيام بمواصلة الثورة والبناء في بلاده على نحو مستقل. ولا يمكن التساهل ابدا بهذا النوع من العلاقة داخل الحركة الشيوعية العالمية.

فالاحزاب الشيوعية والعمالية، بصفة كونها جميعا اعضاء متساوين في الحركة الشيوعية العالمية، تساهم بصورة مشتركة في تطور الحركة الثورية العالمية والماركسية — اللينينية.

ولكي يتسنى لها ان تلعب دور الكتيبة المتقدمة في الثورة، يجب على الاحزاب الشيوعية والعمالية الاسترشاد بالماركسية — اللينينية وحدها. فالماركسية — اللينينية هي النظرية الاكثر علمية وثورية،

وقد جرى امتحانها على محك الممارسة، وهي تمثل الذروة بين جميع الايديولوجيات التقدمية لدى البشرية. انها تبسط قوانين عامة ينبغي مراعاتها دون تقصير في كل من الثورة والبناء داخل كافة البلدان.

ينبغي على كل حزب، من خلال تطبيقه الخلاق للماركسية-اللينينية على واقع بلاده الحقيقي، استنباط نظريته المرشدة للثورة والبناء في بلاده ونقلها الى حيز الممارسة. فهو لا يستطيع قيادة الثورة والبناء بالنظرية المرشدة للاحزاب الاخرى.

وتكتسب النظرية المرشدة لكل حزب دلالتها ومغزاها ضمن حدود البلد فقط. ذلك ان الواقع القائم في كل بلد يختلف عن واقع البلدان الاخرى، ومهما كانت روعة النظرية المرشدة لحزب هذا البلد، فانها لا تناسب بلدا غيره. لذا فمن المحال تقديم النظرية المرشدة للحزب في بلد معين باعتبارها نظرية واحدة للشيوعيين في جميع البلدان يقتفون اثرها، ويجب الاقلاع على فرضها على الاحزاب الاخرى.

ان المبدأ المرشد للشيوعيين الكوريين هو الماركسية - اللينينية وخطوط حزبنا وسياساته التي صنعها عبر تطبيقها الخلاق على الاوضاع الفعلية في بلادنا. ولا يمكن بالنسبة لنا ان توجد ايديولوجية مرشدة غير هذه الايديولوجية.

يجب على الشيوعيين في مطلق الظروف والاحوال الا يبالغوا في التقدير او يفرضوا نظراتهم على احزاب اخرى. فمن غير المسموح به بين الاحزاب الشيوعية والعمالية ان يقوم حزب بممارسة الضغط على احزاب البلدان الاخرى او يتدخل في شؤونها الداخلية لانها لا تسير وفقا لخطه. بيد انه ما زالت توجد في الحركة الشيوعية العالمية امثلة عن بعض الاحزاب التي تفرض نظرتها وخطها على احزاب اخرى وتمارس الضغط عليها، فتتدخل بشؤونها الداخلية لانها لا تقبل تلك النظرات والاراء.

ان التدخل من جانب احزاب شقيقة معينة في الشؤون الداخلية للحزب الشيوعي الياباني هو مثال على ذلك. وحتى لو كانت هناك خلافات، فلا ينبغي على الاحزاب الشقيقة ان تؤيد « العصبويين » المناوئين للحزب داخل صفوف حزب آخر، وان تبذر التشويش وتشق الحركة الديمقراطية في بلاده. ان التدخل من الخارج قد جلب صعوبات كبيرة على نشاطات الحزب الشيوعي في اليابان. وبسبب هذه الصعوبات، فالحزب الشيوعي الياباني يعارض التدخل في شؤونه الداخلية ويتمسك باستقلاله على نحو مطرد، مثلما يقود الكفاح الثوري للشعب الياباني دون تردد او تذبذب.

وكذلك حزبنا عانى تجربة مريرة في التدخل من جانب شوفينية الدولة الكبرى بشؤونه الداخلية. فلا حاجة بنا الى القول ان اولئك الشوفينيين قوبلوا بالصدود. لقد عمدنا حينذاك حرصا على مصلحة الثورة وانطلاقا من الرغبة في الحفاظ على الوحدة، الى تسوية القضية دون الافضاء بشيء من اسرارها، رغم الصعوبة التي اكتنفت صمودنا. وفي المستقبل ايضا، سوف نعارض جميع اشكال التدخل في شؤوننا الداخلية ونحترس ضد شوفينية الدولة الكبرى.

في الحركة الشيوعية العالمية لا مجال لاي حزب في ان يحتكر لنفسه فرض النتائج التعسفية في المسائل المبدئية ولا يجوز لاي حزب ان يجزم بنتائج تعسفية حول القضايا الدولية الهامة ويجبر الاحزاب الاخرى على القبول بها. فالاحزاب الشيوعية والعمالية يجب ان تناقش القضايا التي تهمها بصورة مشتركة، وتتصرف تبعا للنتائج المتفق عليها فيما بينها. عند ذاك فقط يمكن ضمان وحدة الهدف والعمل.

ينبغي على كل حزب ان يحرص لئلا يسقط في الذاتية ابان معالجته للقضايا الدولية الهامة او في علاقاته مع الاحزاب الشقيقة.

ولا يجوز للشيوعيين ان يتسرعوا في تقييم اي حزب شقيق او ان يضمروا التحاملات ضده، لان هذا الاخير ليس مطيعا لهم او يملك نظرات مختلفة. فلا يحق لاي حزب ان يعتبر الاحزاب الشقيقة الاخرى سائرة ضد الماركسية—اللينينية لان مواقفهـا تختلف عن موقفه هو. وليكن هناك اقلاع عن تلك الممارسات التي تلصق بصورة تعسفية مختلف التصانيف بالاحزاب الشقيقة التي تحافظ على موقف مستقل.

هناك اشخاص معينون في الوقت الحاضر يلصقون تصانيف « الوسطية » و « الانتقائية » و « الانتهازية » وما شابه ذلك بحزبنا والاحزاب الماركسية—اللينينية الاخرى. فهم يقولون اننـا نسير في « طريق التسوية المجردة من المبادىء » و« نفرشخ في الجلوس على كرسيين ». هذا قول هراء. نحن لدينا كرسينا. فلماذا نرمي به ونجلس غير مرتاحين كمن يفرشخ على كرسيين يخصان الاخرين؟ سوف نجلس دائما على كرسينا الماركسي—اللينيني الثابت. والذين يتهموننا بالفرشخة على كرسيين، بينما نحن نجلس في كرسينا الدائم، يجلسون هم انفسهم دون ريب على كرسي فيه اعوجاج صوب اليسار او اليمين.

ان الافتراءات ضد حزبنا تقيم البرهان ليس الا على كون هذا الحزب لا يعارض الانتهازية اليمينية فحسب، بل وايضا يتصلب مع انتهازية « اليسار »، ويتمسك تمسكا حازما فقط بموقف الماركسيـة—اللينينيـة المبدئي. نحن نعارض الانتهازية بشتى الوانها لاننا من الماركسيين اللينينيين.

يجب على الشيوعي الا يجادل بمكابرة وصلف بان كل شيء يفعله هو صواب، وكل ما يفعله الاخرون خطأ. ومن غير الجائز ان يحصل مثل هذا التصرف بين رفاق يحاربون من اجل قضية

مشتركة. فالشيوعيون قد تختلف اراؤهم حول هذه المسألة او تلك، رغم انهم يسترشدون كلهم بالماركسية – اللينينية. وحتى في مثل هذه الحالات، ينبغي لهم ان يتفهموا بعضهم بعضا، وان يعقدوا مشاورات مخلصة ويعملوا جادين في سبيل الوحدة. هذه هي قاعدة السلوك التي يجب على الشيوعيين مراعاتها.

جميع الشيوعيين لهم موقفهم الخاص ويستطيعون تمييز الخطأ عن الصواب، ومجرد كون حزب ما يقيم صلات مع احزاب اخرى، لا يعني اعتباره ظلما من مؤيدي خط تلك الاحزاب وسياساتها او ممن يتلقون تعليماتهم منها بصورة عمياء. ان النظر الى الاخرين بعين الريبة هي ميزة خاصة عن ميزات شوفينية الدولة الكبرى والعصبوية. فالشوفينيون والعصبويون يرتابون بالاخرين دونما سبب، ويطيب لهم فصل الناس الى « جوانب ». ونحن لن ننحاز الى اي « جانب ». ولو سألنا احدهم عن « الجانب » الذي نقف عنده، سوف نجيبه بقولنا نحن الى « جانب » الماركسية – اللينينية و بـ « جانب » الثورة. وينبغي على الشيوعيين الا ينظروا الى النشاطات المستقلة لدى الاحزاب الشقيقة بمنظار ملون، والا تثور اعصابهم كثيرا بشأنها.

لا يمكن انطباق نشاطات جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية على اي نمط جاهز. وكذلك سياسات الاحزاب الشقيقة لا يسعها ان تكون واحدة، لان الظروف الفعلية والمهمات الثورية في كل بلد تختلف عنها في البلدان الاخرى. فالخط الموحد للحركة الشيوعية العالمية لا يستثني ابدا التنوع في سياسات الاحزاب المفردة.

يجب على الشيوعيين ان يكبحوا شوفينية الدولة الكبرى داخل الحركة الشيوعية العالمية. وهذا يتطلب من كل حزب شقيق الا يتبع احدا بصورة مطلقة، بل ينبغي لكل حزب ان يحافظ على استقلاليته

ويرفض شوفينية الدولة الكبرى. على جميع الاحزاب ان تتحد وتحول دون قيـــام احد في بسط سيطرته على المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية، وان تجعل ممارسة التأثير والنفوذ مستحيلة على شوفينية الدولة الكبرى. فلو امتنع الكل عن ترديد صدى شوفينية الدولة الكبرى واتباعها، بغض النظر عمن تظهر عليه هـــذه الشوفينية، لاصبحت عاجزة وبدون اثر. ومتى زالت شوفينية الدولة الكبرى، عند ذاك فقط يمكن ضمان استقلال جميع الاحزاب بصورة متينة، وتطوير العلاقات بين الاحزاب الشقيقة بشكل معافى.

ينبغي للشيوعيين ان يتمسكوا اشد التمسك باعتقادهم الراسخ في ظل مطلق الظروف. فالشيوعي، اذا كان شيوعيا بالفعل، لا يستطيع اقتفاء اثر الاخرين بصورة عمياء، مرددا اقوالهم كالببغاء وسائرا في خطوات الغير دون اتباع قناعته الراسخة.

وليس انهماك الشيوعيين في الثورة وليد تعليمات صادرة عن احد من الناس او على سبيل التملق. فالشيوعيون يواصلون الثورة بدافع ايمانهم في الماركسية ـــ اللينينية، لاعتاق الطبقة العاملة والشعب العامل في بلدانهم، ولاجل القضية العظمى: قضية الطبقة العاملة العالمية. انها خصلة نبيلة من خصال الشيوعيين في ان يتمسكوا بمعتقدهم الراسخ ويكافحوا من اجله بصلابة وعناد.

ان الوضع الحاضر في الحركة الشيوعية العالمية يلزمنا بالحفاظ على الاستقلال والحكم الذاتي بمزيد من الحزم. فلو كان يعوزنا الاستقلال والحكم الذاتي واقتفينا خطوات الاخرين في الظروف الحالية، لما استطعنا من تحقيق المبدئية والثبات في خطنا وسياساتنا. وهذا ليس من شأنه ان يتسبب في الحاق ضرر هائل بثورتنا وبنائنا فحسب، بل سوف يلحق خسارة فادحة بالحركة الشيوعية العالمية.

نحن لا نستطيع الرقص على انغام الآخرين، ولن نفعل ذلك ابداً.

وانطلاقاً من مبادىء ماركسية – لينينية ومن الظروف الفعلية في بلادنا، يجب ان نرسم خطنا وسياستنا لانفسنا، ونقوم بتنفيذها. بهذه الطريقة نندفع بالثورة والبناء اندفاعاً قوياً الى الامام. كذلك في دائرة النشاطات الدولية، يتوجب علينا تدعيم موقفنا المستقل تمشياً مع قناعتنا الراسخة.

يرتبط موقف حزبنا المستقل على نحو وثيق بمبدأ الاممية البروليتارية. ولكوننا امميين، فنحن نرفض الانعزالية والقومية رفضاً قاطعاً. اننا نعز التضامن العالمي للطبقة العاملة ايما اعزاز، ونقدّر الوحدة والتعاون مع الاحزاب والبلدان الشقيقة. ونرى من الضروري احترام تجربة الاحزاب الاخرى والتعلم من بعضنا بعضاً. فالشيء الذي نقف ضده هو النزعة الى اتباع الآخرين بشكل اعمى ودون استقلالية، والاعتماد الكلي على الآخرين دون الايمان بقوتنا الذاتية، وابتلاع تجربة الآخرين في جرعة واحدة دون هضمها بصورة نقدية.

ينبغي لنا ان ننمي باستمرار علاقاتنا مع الاحزاب والبلدان الشقيقة على اساس من الجمع الصحيح بين مبادىء الاستقلال والوحدة. ونحن نعتقد بانه يجب على المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية ان يتحدا وفقاً لمبادىء الماركسية – اللينينية والاممية البروليتارية، وتمشيا مع الاعلان والبيان الصادرين عن اجتماعات ممثلي الاحزاب الشقيقة.

الاتحاد والتعاون على اساس المساواة والاستقلال، والحفاظ على الاستقلالية فيما يجري توطيد دعائم التضامن العالمي: هذه هي السياسة الحازمة والثابتة التي يسير عليها حزبنا باطراد في علاقاته مع الاحزاب والبلدان الشقيقة. ان هذه السياسة لا تتفق فحسب مع مصلحة الثورة والبناء في بلادنا، بل تنسجم تماماً مع مصالح الحركة الشيوعية العالمية. وهي سياسة تقضي بالتالي الى التغلب على الصعوبات

القـــائمة داخل الحركة الشيوعية العالمية في الوقت الحاضر، والى تحقيق الوحدة الصحيحة.

ان التطورات في العالم والاحداث الجارية داخل الحركة الشيوعية العالمية في السنوات الاخيرة قد شهدت بوضوح ومن جديد على صحة الخط والسياسات التي ينتهجها حزبنا.

وكل النجاحات التي احرزناها ترتبط بخط حزبنا الاستقلالي، اذ بفضل هذا الخط لم يقم حزبنا بانحرافات الى اليمين او «اليسار» في نشاطاته الداخلية والخارجية، واستطاع تجنب الاخطاء في القضايا المبدئية.

لقد ازدادت مكانة حزبنا العالمية اليوم، وتوطد مركز جمهوريتنا الدولي. اكتسبنا ما لا يحصى من الاصدقاء والمؤيدين في كافة انحاء العالم. ويلقى خط حزبنا القائم على الاستقلال داخل الحركة الشيوعية العالمية تأييداً متزايداً من جانب الاحزاب الشقيقة. فالانجازات التي سجلها حزبنا في ميدان نشاطاته الخارجية توحي لنا بالثقة والاعتزاز عن جدارة واستحقاق.

سوف يستمر حزبنا، كما فعل في الماضي، على التمسك الحازم بالخط الاستقلالي في نشاطاته الداخلية والخارجية، والحفاظ على نقاوة الماركسية — اللينينية ضد انتهازية اليمين و«اليسار» ، والتقيد بالمبادىء التي يحتويها الاعلان والبيان الصادران عن اجتماعات ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية من جميع البلدان. ان حزبنا سوف يبذل مساعيه للدفاع عن وحدة المعسكر الاشتراكي وعن تضامن الحركة الشيوعية العالميـة، فـي استنادهمـا الى مبادىء الماركسيـة — اللينينيـة والامميـة البروليتارية، وسوف يناهض الامبريالية، ويمضي في الثورة حتى النهاية في اتحاد وثيق مع شعوب العالم كله .



ح

توطيد الاشتراكية وتقدمها

ان النصر العظيم للشعب الكوري في الكفاح الذي خاضه تحت راية الجمهورية طيلة العشرين عاماً الماضية ولاجل نجاح البلاد وتطورها وازدهار الامة، يعود الفضل فيه كلياً الى حقيقة التقدم الذي احرزه بقوة على الدرب الاشتراكي، معتمداً بثبات على حيوية الاشتراكية التي لا تفسد. ويشكل نصرنا برهاناً لافتاً للنظر عن تفوق النظام الاشتراكي على الرأسمالي.

النظام الاشتراكي هو نظام اجتماعي يتحلى باقصى درجة من التقدم، وتكون السلطة في ظله بيد جماهير الشعب، حيث يجري تطوير الانتاج باطراد وفقاً لخطة مرسومة وعلى اساس علمي وتقني عال لاجل تعزيز رفاه الشعب بصورة منظمة واستناداً الى الملكية العامة لوسائل الانتاج. لقد ازيلت منه جميع انواع الاستغلال والاضطهاد مرة واحدة ونهائياً، ويعمل في ظله كل واحد حسب قدرته فيأخذ حصته وفقاً لنوعية العمل المبذول وكميته.

فالنظام الاشتراكي، بخلاف المجتمع الرأسمالي حيث لا يملك الشعب حقوقاً ديمقراطية ولا حرية، يوفر بالفعل حقوقاً ديمقراطية وحرية صحيحة لجماهير الشعب في كافة مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة. وفي مجتمعنا يشارك الشعب كله في سياسة البلاد، ويمارس

من: «جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي راية الحرية والاستقلال لشعبنا والسلاح الجبار في بناء الاشتراكية والشيوعية»، تقرير بمناسبة الاحتفال في العيد العشرين لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية، ٧ ايلول (سبتمبر)، ١٩٦٨.

سلطة الدولة لاجل قضيته الثورية، ويختار مهنته وصنعته بحسب المقدرة والاهلية لديه، كما يعمل ويدرس ويعيش بمتعة كاملة. في المجتمع الرأسمالي، حيث وسائل الانتاج هي ملكية خاصة وهدف الانتاج هو ابتزاز مزيد من الارباح للرأسماليين ومالكي الاراضي، ان جماهير المنتجين مجبرة على العمل حفاظاً على سلامة الجسم والروح وليست لها مصلحة في تطوير الانتاج والتكنولوجيا. اما في المجتمع الاشتراكي، فوسائل الانتاج هي ملكية عامة، والشعب يشتغل لاجل البلاد والمجتمع ولاجل نفسه. وهذا مما يتيح لجماهير الشعب ان تطلق العنان امام مبادرتها الخلاقة ومواهبها التي لا تنضب، وان تطور الانتاج باطراد وسرعة. ان كافة فروع الاقتصاد الوطني وكل المشاريع في المجتمع الاشتراكي ترتبط عضوياً ببعضها بعضاً على اساس من وحدة الاهداف والمصالح. لذا ليست هناك فوضى في الانتاج وازمات افراط في الانتاج كما هي الحال في المجتمع الرأسمالي. والاقتصاد الوطني يتطور وفقاً لخطة وعلى نحو متكافىء، ويمكن الاستفادة من جميع الطاقات البشرية والموارد المادية وامكانات الانتاج في البلاد واستغلالها بفعاليـــة قصوى. وفضلاً عن ذلك، فانه لا يوجـــد في ظل النظام الاشتراكي مستغل (بكسر الغين) ولا مستغل (بفتحها)، وثمار العمل تذهب كلياً لتعزيز رفاهية الشعب العامل، وترتفـع مستويات معيشة الشعب بشكل منتظم مع النمو السريع للانتاج.

ان الطريق الرأسمالي هي طريق الاستغلال والاضطهاد، والعبودية والخراب، بينما الطريق الاشتراكي هي الطريق المؤدية الى الغاء الاستغلال الطبقي والاضطهاد الوطني، والى حرية وسعادة الشعب باسره، الى استقلال البلاد التام وازدهارها الكامل.

فالواقعان المختلفان تمام الاختلاف في كل من كوريا الشمالية والجنوبية يزودان مثالاً ملفتا للنظر على ذلك. في النصف الشمالي من

الجمهورية اقيم نظام اشتراكي على اقصى درجة من التقدمية، وهو متحرر من الاستغلال والاضطهاد. وارسيت الدعائم لاقتصاد وطني مستقل وقوي، ويتمتع الشعب بالحرية والسعادة الحقيقية. اما كوريا الجنوبية، فقد تحولت الى مستعمرة للامبريالية الاميركية وقاعدة عسكرية للعدوان، وتهدم اقتصادها تماماً، والشعب يئن تحت الارهاب والطغيان، محروماً من كل حرية سياسية وحتى من الحقوق الديمقراطية الاساسية، وهو يعاني من مشقات الحياة ما لم يعرفه ابداً طيلة آلاف السنين.

تبين التجربة التاريخية ان الشعب الذي تخلص من نير الامبريالية الاستعماري يجب عليه اتخاذ الطريق الاشتراكي. وينبغي على الشعب الذي نال استقلاله السعي بنشاط لسحق المناورات الهدامة للامبريالية الاجنبية وقوى الرجعية المحلية، ولتفكيك الآلة الحاكمة الاستعمارية للامبريالية ولتقويض وازالة موطىء القدم الاقتصادي لكل من الامبريالية والرجعية المحلية، وتعزيز القوى الثورية واقامة نظام اجتماعي تقدمي، وبناء اقتصاد وطني مستقل وثقافة وطنية مستقلة. هذا وحده سوف يمكنهم من التقدم الدينامي على الطريق المختصرة الى حرية الشعب وسعادته والاستقلال الوطني والازدهار، دون تكرار التاريخ المرير من الويل والضيق الذي انزلته بهم الرأسمالية بشكل حتمي.

لقد عاشت الرأسمالية ايام عمرها وهي تتهادى في انحدار متزايد على طريق حتفها. فالاشتراكية والشيوعية تمثلان مستقبل الانسانية المشرق، وتقول احدى السنن الثابتة للتطور التاريخي ان كل الامم تتجه صوب الاشتراكية والشيوعية.

كذلك في المستقبل، فاننا سوف نتابع التقدم باطراد على الطريق الاشتراكي دون اقل تذبذب.

وتواجه شعبنا اليوم المهمة التاريخية في ضمان النصر التام للاشتراكية بواسطة تشجيع الثورة والبناء الاشتراكي بقوة اعظم على اساس النجاحات الباهرة التي سبق تحقيقها في بناء مجتمع جديد.

لقد شيدنا الاساس المتين للاشتراكية في النصف الشمالي من البلاد، لكن اعمالاً كثيرة جداً ما زالت تنتظرنا لانجازها، لكي نحرز نصراً كاملاً للاشتراكية. وحتى بعد بناء اساس الاشتراكية، ينبغي على الدولة الاشتراكية ان تستمر في تنفيذ الثورة على نحو شامل في جميع مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة.

ان الصراع الطبقي يستمر على امتداد فترة الانتقال كلها من الرأسمالية الى الاشتراكية، وحتى تصفية الطبقات المستغِلة واتمام اعادة التنظيم الاشتراكي لعلاقات الانتاج. وصحيح انه عندما تتم اعادة التنظيم الاشتراكي في المدينة والريف، تجري تصفية الطبقات المستغلة كلياً كطبقات ويزول موطىء قدمها الاجتماعية — الاقتصادية. لكن عناصر من هذه الطبقات تبقى على قيد الحياة وتقوم بصورة متصلة بنشاطات هدامة دون ان تتخلى عن الوهم في استعادة مواقعها القديمة. وحتى عقب انتصار النظام الاشتراكي، هناك اذن عناصر معادية تبقى لمدة طويلة في المجتمع الاشتراكي. ان هذه العناصر المعادية، رغم كونها تافهة في حد ذاتها، لا يجب تجاهلها ابداً، لانها ادوات للامبرياليين الاجانب وعملاء لهم. فالامبرياليون، اثناء لجوئهم الى التدخل المسلح المباشر للوقوف بوجه البلدان الاشتراكية واجتياحها، يناورون لتقويضها من الداخل بواسطة الحشد والتأييد لفلول الطبقات المستغِلة وبقايا الرجعيين من الذين اطيح بهم في البلدان الاشتراكية.

وفي بلادنا بنوع خاص، فان الامبريالية الاميركية، زعيمة الرجعية العالمية، تتحصن في كوريا الجنوبية وتقوم بصورة متواصلة بالنشاطات

الهدامة والتخريب والتغلغل الايديولوجي، فتحرض الطبقات الرجعية في النصف الجنوبي والعناصر المتبقية من الطبقات المستغلة في النصف الشمالي من البلاد على الاطاحة بالنظام الاشتراكي في الشمال.

وحتى بعد اقامة النظام الاشتراكي، فان رواسب الافكار القديمة والمتبقية عن المجتمع الاستغلالي القديم تظل على قيد الحياة لمدة طويلة في عقول الشعب العامل. فانتصار النظام الاشتراكي يضع حداً للاساس الاقتصادي المولد للافكار البالية ويخلق الظروف الاجتماعية والمادية لتسليح الشعب بافكار جديدة. لكن بما ان تطور الوعي الايديولوجي لدى الشعب يتلكأ خلف التغير في الاوضاع المادية للمجتمع، فان بقايا الافكار القديمة المتروكة عن المجتمع الاستغلالي تستمر طويلاً في عقول الشعب العامل، حتى بعد ان يكون النظام الاشتراكي قد انتصر. وكذلك يتسرب سم الايديولوجية البورجوازية دون توقف الى المجتمع الاشتراكي من الخارج، وبفعل التغلغل الايديولوجي والثقافي من جانب الامبرياليين.

وفي الوقت نفسه، تظل هناك تمييزات بين المدينة والريف، وفوارق طبقية بين الطبقة العاملة والفلاحين الى مدة طويلة بعد اتمام بسط السيطرة الكاملة لعلاقات الانتاج الاشتراكي على المجتمع كله. ويجري التعبير عن تلكؤ الارياف خلف المدن، بالدرجة الاولى، في حقيقة كون الزراعة تمتلك اساساً مادياً وتقنياً اشد ضعفاً من اساس الصناعة، وفي كون المستوى الثقافي للسكان الريفيين اكثر انخفاضاً من مستوى ساكني المدن، وتخلف الفلاحون عن العمال في الوعي الايديولوجي. وبسبب هذا التخلف فان الاقتصاد التعاوني يظل الشكل السائد في الزراعة، بينما تنعقد السيادة العليا للملكية العامة في الصناعة، وبناء عليه، تبقى هناك الفوارق الطبقية بين الطبقة العاملة والفلاحين.

لدينا الكثير مما ينبغي القيام به على سبيل تطوير القوى المنتجة ايضاً. وفي انشائنا للنظام الاشتراكي المتقدم خلال السنوات الماضية، قمنا بتمهيد طريق عريضة امام تطوير القوى المنتجة وتحسين اوضاع الشعب المعيشية. لكن ذلك لم يتعد مجرد ارساء اساس التصنيع واتخاذ الخطوة الاولى في الثورة التقنية. ولا تزال امامنا طريق طويلة لنقطعها قبل بلوغ مستوى عال في القوى المنتجة يتناسب مع المجتمع الاشتراكي والشيوعي. وفيما يتعلق باسباب عيش الشعب ايضاً، فقد ازلنا المنابع الاجتماعية للاستغلال والفقر وطورنا الانتاج بمعدل سريع، فأوجدنا حلاً للمشكلات الاكثر جوهرية في حياة شعبنا المادية والثقافية. غير اننا لم نتمكن بعد من جعل حياتهم على مستوى رفيع من البحبوحة والثقافة.

لا يمكن اعتبار اي مجتمع بالمجتمع الاشتراكي المنتصر تماماً، اذا كانت الطبقات المعادية مثابرة على مناوراتها الغادرة، والافكار القديمة مستمرة بمفعولها التآكلي، وطالما ان التمييزات بين المدينة الريف والفوارق الطبقية بين الطبقة العاملة والفلاحين لا تزال قائمة، وتصنيع البلاد لم يتحقق تماماً، والاساس المادي والتقني للاشتراكية لم يتم ارساؤه بشكل راسخ.

فالدولة الاشتراكية، لكي تحقق الانتصار الكامل للاشتراكية وتنجز المهمة التاريخية للطبقة العاملة، يجب عليها ان تعزز دورها كسلاح في الصراع الطبقي، وكسلاح لبناء الاشتراكية والشيوعية. وبكلام آخر، ينبغي على الدولة الاشتراكية ان تعزز ديكتاتورية البروليتاريا، فتواصل الصراع الطبقي من جهة، وتندفع الى الامام بعزم قوي في بناء الاقتصاد الاشتراكي، من جهة اخرى.

وعندما تبلي الدولة الاشتراكية بلاء حسناً في كل من: ممارسة الديكتاتورية ضد العناصر المعادية وتنفيذ الثورة الايديولوجية والعمل

الاقتصادي، عند ذاك فقط تستطيع احتلال القلعتين، الايديولوجية والمادية، واللتين يجب الاستيلاء عليهما في الطريق الى الاشتراكية والشيوعية، لضمان الانتصار التام للاشتراكية. فلو اهملت احدى هاتين المهمتين او تم اغفالها، سوف يتسبب ذلك في مصاعب كبيرة وخسائر جسيمة يتعذر التعويض عنها على امتداد السياق الكامل للبناء الاشتراكي.

فلو اهملت الدولة الاشتراكية ديكتاتورية البروليتاريا والثورة الايديولوجية الى ادنى درجة وتوانت في الصراع الطبقي، سوف يصبح محالاً توطيد النظام الاشتراكي المنتصر وتطويره، او الدفاع عنه ضد تجاوزات الاعداء الداخليين والخارجيين. ان التفوق الجوهري للاشتراكية وحيويتها الكبرى يكمنان بالدرجة الاولى في حقيقة كون الشعب العامل الذي تحرر من الاستغلال والاضطهاد يتحد بحزم ويتعاون الواحد منه مع الآخر تعاوناً وثيقاً باعتبارهم رفاقاً ويبدي مبادرة خلاقة وحماساً طوعياً في عمله لاجل الهدف والمصلحة المشتركة. وتبين التجربة انه بدون اثارة اليقظة الطبقية ورفع مستوى الوعي الايديولوجي لدى الشعب العامل بمضاعفة حدة الصراع الطبقي، فان تفوق الاشتراكية لا يتسنى له البروز ويقع الشعب العامل فريسة للخمول والتراخي، مما يجعل محالاً تنفيذ مهمات البناء الاقتصادي والثورة التقنية بنجاح.

ومن جهة ثانية، فانه من الخطأ ايضاً التشديد فقط على الصراع الطبقي والثورة الايديولوجية، والاستخفاف ببناء الاقتصاد الاشتراكي. فالثورة الايديولوجية، رغم كونها مهمة ثورية هامة ويتوجب على الدولة الاشتراكية تنفيذها حتماً، ليست غاية في ذاتها. تهدف الثورة الايديولوجية الى استئصال شأفة الافكار القديمة الباقية في عقول الشعب العامل واستجماع حماسه الطوعي ومبادرته الخلاقة لكي تبنى

الاشتراكية والشيوعية بنجاح. ولا يناضل الشيوعيون في سبيل حرية الشعب العامل وتحرره فحسب، بل هم يسعون ايضاً لكي يضمنوا له حياة سعيدة، وثمة مهمة هامة تواجه الشيوعيين بعد فروغهم من الاطاحة بالنظام القديم وتحرير الشعب من الاستغلال والاضطهاد، هي بناء الاقتصاد الاشتراكي بصورة حسنة. فالاهتمام بتحسين رفاه الشعب هو المبدأ الاعلى الذي يحكم نشاطات الحزب ودولة الطبقة العاملة. وصراعنا لاجل بناء الاشتراكية والشيوعية يهدف في التحليل النهائي الى تلبية المتطلبات المادية والثقافية للشعب كله وبصورة تامة، وضمان حياة له تزخر بالبحبوحة والثقافة. فعندما يتم القيام بالبناء الاقتصادي على نحو حسن، عند ذاك فقط يمكن بلوغ المستوى الرفيع لتطور القوى المنتجة والذي يتوافق مع المجتمع الاشتراكي والشيوعي، وجعل البلاد غنية وقوية، ورفع معيشة الشعب بشكل حاسم. وعندما يتم ارساء الاساس المادي والتقني للاشتراكية بصورة حسنة ومن خلال التشجيع القوي للبنـــاء الاقتصادي، عند هذا فقط يمكن ضمان استقلال البلاد السياسي وسيادتها على نحو راسخ وكذلك تعزيز امكاناتها الدفاعية.

فلو جرى التشديد فقط على الثورة الايديولوجية واهملت الثورة التقنية، لتعذر انجاز المهمة الثورية في انقاذ الشعب العامل من الجهد الشاق، وتعذر تنفيذ الثورة الايديولوجية ذاتها بنجاح. ان الوعي الايديولوجي لدى الشعب تقرره الظروف المادية للحياة الاجتماعية. وهكذا فانه يتحول في المجتمع الاشتراكي مع تطور التكنولوجيا وارتفاع مستويات معيشة الشعب ايضاً.

واحتراساً ضد جميع انواع الانحرافات اليمينية و«اليسارية» التي قد تنشأ هنا، ينبغي لنا ان نعزز باستمرار ديكتاتورية البروليتاريا والصراع الطبقي وان نواصل البناء الاقتصادي بشكل فعال، على ان

نعطي اسبقية محددة للثورة الايديولوجية بينما نندفع بالثورة التقنية الى الامام بنشاط. بهذا العمل فقط يمكن صوغ ايديولوجية الشعب من جديد، وبناء الاسس المادية والتقنية المتينة للاشتراكية، وبالتالي تحقيق النصر التام للاشتراكية.

يجب علينا، في المقام الاول، تعزيز الديكتاتورية على الطبقة المعادية، وتنفيذ الثورة الايديولوجية بصورة شاملة لتثوير المجتمع كله و «تحويله الى طبقة عاملة» *.

تكمن الرسالة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا في تثقيف الشعب العامل كله واعادة قولبته، وفي تثويره «وتحويله الى طبقة عاملة»، وازالة جميع الفوارق الطبقية تدريجياً، وفي بناء الشيوعية، بينما تجري تصفية الطبقات المستغلة ويتم اخماد مقاومتها. ينبغي علينا ان نجمع على نحو صحيح بين الخط الطبقي للحزب والخط الجماهيري، لعزل حفنة من العناصر المعادية وقمعها، وفي الوقت نفسه، لتثقيف الجماهير العريضة واعادة قولبتها حتى نحشدها على نحو اوثق حول الحزب.

وكما تعرفون جميعاً، فان ديكتاتورية البروليتاريا تعني، من جهة، قمع العناصر المعادية القليلة، ومن جهة اخرى، تعني الديمقراطية لاكثرية السكان المطلقة — الطبقة العاملة والفلاحين وقطاعات اخرى من الشعب العامل. فالربط الصحيح بين هاتين الناحيتين من الديكتاتورية البروليتارية يعني جمعها الصحيح في عمل التوحيد، عبر التثقيف والقولبة من جديد، للاكثرية المطلقة من جماهير الشعب

---

*ان اصطلاح « التحويل الى طبقة عاملة » («Working-Classize») قد تبناه محررو الاعمال المنشورة بالانجليزية في كوريا وجرى الاحتفاظ به ايضا في الطبعات الغربية لهذه الاعمال، يجري استخدامه هنا بين علامتي اقتباس للدلالة على كونه اصطلاحا ابتكر لنقل المعنى الخاص الذي صار له في الثورة الايديولوجية كما حددها كيم ايل سونج.

حول الصراع الطبقي وضد المؤامرات والمناورات التي تدبرها تلك القلة الضئيلة من العناصر المعادية. ولا يتم ارتكاب غلطة «يسارية» الا اذا جرى التشديد على الصراع الطبقي وحده والمبالغة فيه، متناسين ان الوحدة والتعاون بين الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين العاملين تؤلف اساس العلاقات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي. ففي تلك الحالة، قد يميل الواحد الى الارتياب في الناس، ومعاملة الابرياء كعناصر معادية، وفصل الحزب عن الجماهير واحداث اضطراب في المجتمع.

وبالمقابل، يتم اقتراف غلطة يمينية فادحة، لو جرت ممارسة «ديمقراطية» مزعومة للشعب كله ومنحت «الحرية» له، دون الالتفات الى الحقيقة القائلة بانه في المجتمع الاشتراكي ايضاً توجد عناصر معادية، وتظل بقايا من الايديولوجية القديمة ويستمر الصراع الطبقي. ان الديمقراطية باعتبارها مفهوماً سياسياً تتخذ في جوهرها الطابع الطبقي. وديكتاتورية جميع المستغلين (بكسر الغين) هي ديكتاتورية على الجماهير الكادحة المستغلة (بفتح الغين)، وديمقراطيتهم هي ديمقراطية موقوفة على القلة من المستغلين فقط. ومن جهة ثانية، فان ديكتاتورية البروليتاريا هي ديكتاتورية على الطبقات المستغلة (بكسر الغين) وديمقراطية لاجل جماهير الشعب العريضة. فكما انه لم توجد في تاريخ البشرية دولة بمعزل عن الطبقات، كذلك لا توجد، ولا يمكن ان توجد ديمقراطية لا تحمل طابعاً طبقياً. والديمقراطية في اية دولة هي ديمقراطية للطبقة التي استولت على السلطة، ويجري الجمع بينها وبين الديكتاتورية على الطبقات المعادية. ففي ظل الظروف التي تناور خلالها العناصر المتبقية من الطبقات المستغلة والتي اطيح بها مناورات غادرة، ويستمر الصراع الطبقي، يتعذر وجود «الديمقراطية المجردة» او «الحرية التامة» للجميع. ان الديمقراطية

البورجوازية تزود اصحاب البلايين بحرية استغلال الشعب العامل ونهبه لاجل الربح، واضطهاده على هواهم، لكنها لا تسمح للجماهير الكادحة الا بحرية ارتداء الاسمال البالية والجوع حتى الموت. فلو جرى انكار الطابع الطبقي للديمقراطية في المجتمع الاشتراكي، ونودي بكل من «الديمقراطية المجردة» و «الحرية التامة» المزعومتين، لاجل الجميع في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، لكان ذلك مواز في الواقع لفرض الديمقراطية البورجوازية والحرية الرقيقية (العبودية) على الشعب بالقوة. نحن نقف ضد الفهم التجريدي والمتعالي عن الطبقة للديمقراطية.

يقوم الامبرياليون الغربيون والمرتدون عن الثورة بالتهليل حالياً لما يزعم انه «تطور ديمقراطي» و «تحررية» في بعض البلدان الاشتراكية، واصفين هذه الامور بـ «عملية مشروعة» لتطور المجتمع الاشتراكي، وبـ «ريح جديدة في اوروبا الشرقية تحمل الامل الى العالم الغربي»، او بقولهم «عملية بعيدة الغور من التحول نحو مزيد من الديمقراطية» وهلم جرا. ورغم كل شيء، فهذه مناورة حمقاء من جانب الامبرياليين والمرتدين عن الثورة لينتهكوا حرمة المكاسب الاشتراكية ويفتحوا الطريق امام استرجاع الرأسمالية في البلدان الاشتراكية. يجب علينا تصعيد اليقظة ضد دسائس الامبرياليين ومناوراتهم لتقويض البلدان الاشتراكية من الداخل.

واذا كان لشعوب البلدان الاشتراكية ان تتمتع بالحرية والديمقراطية الحقيقية، ينبغي تعزيز ديكتاتورية البروليتاريا. ان مضمون الديمقراطية البروليتارية هو تصفية الطبقات المستغلة الى الابد، وليس فقط ضمان الحرية والحقوق السياسية الصحيحة ضماناً كاملاً، بل وايضاً تأمين حياة مادية وثقافية سعيدة للطبقة العاملة وغيرها من قطاعات الشعب العامل، وتعزيز التعاون الرفاقي والتعاضد

فيما بينها بشتى الطرق . فلا يمكن ان توجد هناك ديمقراطية افضل من الديمقراطية البروليتارية. ولو كانت هناك اية صيغة اخرى للديمقراطية ارفع من الديمقراطية البروليتارية، فهي لم تعد ديمقراطية. ومن الخطأ التفكير بان ديكتاتورية البروليتاريا قد اصبحت بلا لزوم، حتى قبل ازالة الفوارق الطبقية بين الطبقة العاملة والفلاحين، وقبل استئصال البقايا الايديولوجية المتحدرة من المجتمع القديم، لا سيما في غضون وقت يستمر خلاله الاعداء في الداخل والخارج على مضاعفة نشاطاتهم العدوانية والهدامة ضد الاشتراكية. فلو تهربنا من صراع طبقي مبدئي وطمسنا معالم الخط الطبقي بين الديمقراطية البورجوازية والديمقراطية البروليتارية، ونفينا الطابع الطبقي عن الديمقراطية، لاعترى الفتور يقظتنا ضد العناصر المعادية واصيب بالشلل الدور القائد للحزب والطبقة العاملة، وتضاعفت حدة المفعول التآكلي للبورجوازية في الحياة الاجتماعية.

وقصارى القول، فان الانحرافات اليمينية و « اليسارية » على السواء تجعل محالا التمييز الواضح بين الصديق والعدو، وتسبّب خسائر فادحة لبناء الاشتراكية والشيوعية. انه خط مطرد لحزبنا في ان يجمع بضبط بين الديكتاتورية والديمقراطية، وبين الصراع الطبقي والعمل على تعزيز وحدة جماهير الشعب وتماسكها، بينما هو يقف بوجه كل انحرافات اليمين و « اليسار » في نشاطات الدولة.

ينبغي علينا في المستقبل ايضا الاستمرار في تصعيد وظائف الديكتاتورية البروليتارية، لكي نحبط بنجاح كافة انواع الدسائس والمناورات التي يحيكها الاعداء في الداخل والخارج ضد نظامنا الاشتراكي. ويجب تطبيق عقوبات اجراءات صارمة ضد بقايا الطبقات المطاح بها من المالكين والرأسماليين الذين ما تخلوا بعد عن الحلم في استعادة مواقعهم القديمة، وعلينا القيام بشن هجوم معاكس

وطيد العزم لكي نسحق في الوقت المناسب محاولات الامبرياليين المضادة للثورة والرامية الى مهاجمة نظامنا الاجتماعي بالتواطؤ مع العناصر المعادية من الداخل. بذلك ندافع عن مكاسب ثورتنا بحزم ونضمن بصورة اكيدة النصر التام للاشتراكية في بلادنا.

وفيما نقوم بقمع العناصر المعادية، ينبغي لنا مضاعفة الدور القائد للطبقة العاملة على كل الفئات الاجتماعية، وتنفيذ الثورة الايديولوجية على نحو شامل، لكي نصل بالتالي الى تثوير كل اعضاء المجتمع و « تحويلهم الى طبقة عاملة ».

من الصحيح، ان قمع العناصر المعادية، هو الوظيفة الاساسية للدولة في ظل الديكتاتورية البروليتارية، وشكل للصراع الطبقي تستطيع الدولة الاشتراكية ان تمضي به حتى النهاية ،لكنه لا يشمل جميع وظائف الديكتاتورية البروليتارية ولا كافة اشكال الصراع الطبقي. والى جانب الصراع الطبقي لقمع العناصر المعادية، يوجد هناك الشكل الاساسي من الصراع الطبقي في المجتمع الاشتراكي والذي يتألف مضمونه الرئيسي من الثورة الايديولوجية لاستئصال شأفة الافكار البالية من عقول الشعب العامل وتسليحه بالافكار الشيوعية. ان الصراع الطبقي يستمر حتى بعد انتصار النظام الاشتراكي، لكنه يجب ان يكون مختلفا بعض الاختلاف في المضمون والشكل.

حقا، ان الصراع ضد بقايا الافكار القديمة في عقول الشعب العامل داخل المجتمع الاشتراكي هو صراع طبقي من حيث كونه صراعا بين ايديولوجية الطبقة العاملة والايديولوجية البورجوازية، لكنه يختلف تمام الاختلاف عن الصراع الطبقي السابق. فالصراع الطبقي ابان الثورة الاشتراكية كان في الدرجة الاولى صراعا من اجل التصفية الكاملة للمستغلين كطبقة، بينما الصراع الطبقي بعد اقامة

النظام الاشتراكي ليس المقصود به تصفية الشعب، بل هو في الدرجة الاولى صراع ايديولوجي لقولبة افكار الشعب من جديد. والثورة الايديولوجية في المجتمع الاشتراكي هي قضية داخلية للشعب العامل الذي يتقدم يدا بيد لبلوغ المثل الاعلى المشترك، وتهدف الى تثقيف الشعب العامل كله وصوغه من جديد الى شيوعيين. فالثورة الايديولوجية لا ينبغي تنفيذها بالقوة، كما هي الحال في الصراع ضد العناصر المعادية، بل دائما بواسطة الاقناع والتثقيف، ويجب ربطها بالعمل في توطيد وحدة الشعب العامل وتعزيز تماسكه.

ان الاهداف الرئيسية للثورة الايديولوجية في المجتمع الاشتراكي هي بقايا الافكار الاقطاعية القديمة والبورجوازية الصغيرة في عقول الشعب العامل وجرثومة الايديولوجية الرأسمالية الرجعية المتسربة من الخارج. ويجب على الدولة الاشتراكية ان تطلق الثورة الايديولوجية بقوة لكي تستأصل شأفة جميع بقايا الافكار القديمة وتحول بصورة شاملة دون تغلغل سموم الايديولوجية البورجوازية من الخارج. لا سيما في وضعنا نحن، حيث تبقى البلاد مقسومة وتواجهنا مباشرة الامبريالية الاميركية، زعيمة الرجعية العالمية، فان الصراع ضد الهدم والتخريب والتسلل الايديولوجي يكتسب اهمية اعظم، وعلينا ان نوليها دائما الاهتمام الجدي. وفيما نعزز باطراد الدور القيادي للطبقة العاملة، ينبغي لنا القيام بتثقيف مستمر في سياسات الحزب والتقاليد الثورية، وبالتثقيف الشيوعي الذي يؤلف التثقيف الطبقي محتواه الاساسي، والتثقيف على الوطنية الاشتراكية، فنصل بالتالي الى تثوير الشعب العامل كله و « تحويله الى طبقة عاملة ».

ان حل المسألة الريفية ورفع الملكية التعاونية الى مستوى الملكية العـــامة هو من اخطر المهمّات التي تواجه دولـــة ديكتاتورية البروليتاريا بعد انتصار النظام الاشتراكي، وهو احد الشروط الاساسية

لانتصار الاشتراكية التام. ومتى جرى حل المسألة الريفية تماما وازيل التخلف من الارياف، عندها فقط، تستطيع الدولة الاشتراكية ان تقوم بعملية كنس لتنظيف التربة التي يمكن ان تمتد فيها جذور الجرثومة البورجوازية الرجعية القادمة من الخارج وبقايا الطبقات المستغلة المطاح بها. وعندما يتم رفع الملكية التعاونية الى مستوى الملكية العامة فقط، يمكن تطوير القوى المنتجة الزراعية الى درجة عالية، واقتلاع عناصر الايديولوجية الانانية المتبقية في عقول الفلاحين، وقيادة الشعب العامل كله، دون انحراف، على طريق الجماعية من اجل العمل في سبيل المجتمع كله والشعب باسره، وبدرجة عالية من الحماس الواعي.

ان حزبنا، في تعميمه للمنجزات والخبرة المكتسبة في العمل الريفي، سبق له تبيان المبدأ الاساسي والطريقة العينية لحل المسألة الريفية في المجتمع الاشتراكي. وتمشيا مع الخط الواضح الذي رسمه الحزب، يجب علينا ان نضاعف بقوة الثورات التقنية والثقافية والايديولوجية في الريف، لكي نضع حدّا لتلكؤ الزراعة التقني خلف الصناعة الحديثة، ولتخلف الريف ثقافيا بالمقارنة مع المدن المتقدمة، وتلكؤ الفلاحين الايديولوجي وراء الطبقة العاملة، وهي الطبقة الاشدّ ثورية. ينبغي لنا الاستمرار في تعزيز القيادة والمساعدة للمناطق الريفية من جانب الحزب ودولة الطبقة العاملة، وتطوير الملكية العامّة والملكية التعاونية في ائتلاف عضوي، بينما نعمد بصورة مطردة الى تقريب الثانية من الاولى.

لكي نحرز نصرا كاملا للاشتراكية، يجب تشجيع البناء الاقتصادي بقوة، بينما تجري ازالة كل فارق طبقي وترتفع الملكية التعاونية الى مستوى الملكية العامة. ان مهمتنا في ميدان البناء الاقتصادي الاشتراكي هي انجاز تصنيع البلاد وتحقيق الثورتين التقنية والثقافية

لكي يتسنى ارساء الاسس المادية والتقنية للاشتراكية على نحو متين ويستطيع الشعب العامل كله، ان يتمكن من الحذق والمهارات في معالجة الآلات العصرية بفعالية.

ينبغي لنا ان نطوّر الصناعة باستمرار في المنزلة الاولى وان نجهز جميع فروع الاقتصاد الوطني، ومن جملتها الزراعة، بالتقنيات الحديثة، فنبني بذلك صناعة حديثة وزراعة متطورة في بلادنا. علينا تطوير الشعب كله الى بنّائين كفؤين للشيوعية من كافة الجوانب. وبهذه الطريقة نريح شعبنا، الذي خلّص نفسه من الاستغلال، من الجهد الشاق ونزيل تدريجياً الفوارق بين العمل الصناعي والزراعي، وبين العمل العسير والخفيف، والجهد الجسماني والعقلي، بحيث يتسنّى لهم انتاج المزيد من الثروة المادية مقابل بذل القليل من الجهد. وعلى أساس التطوير السريع للانتاج الصناعي والزراعي يجب ان نرفع المستويات المادية والثقافية لكل الشعب العامل على الاقل الى مستوى معيشة الطبقات المتوسطة في الماضي، والى ما يعلو عنه. لذلك، ينبغي التأكيد من ان الناس كلهم يشعرون بحدة اكبر بالتفوق الحقيقي للنظام الاشتراكي في حياتهم الفعلية، فيحاربون باخلاص لتوطيد دعائم هذا النظام وتطويره، وتترسخ ثقتهم بانتصار الاشتراكية الكامل. فقط متى تحقق هذا نستطيع القول بان انتصار الاشتراكية قد اكتمل.

ط

حول بعض المشاكل النظرية في الاقتصاد الاشتراكي

تلقيت في نيسان (ابريل) ١٩٦٨ اسئلة من العلماء، بواسطة دا ئرة العلم والتربية في اللجنة المركزية للحزب، تتعلق ببعض مشكلات النظرية الاقتصادية والاشتراكية. لكن الوقت لم يسمح لي بجواب فوري على الاسئلة، نظرا لان الوضع في البلاد كان متوتراً وكانت تجري لدينا الاحتفالات بمناسبة العيد العشرين لتأسيس الجمهورية في العام الفائت. وقيل لي بانه حتى الان لا يملك بعض كبار الموظفين الاقتصاديين والعلماء فكرة واضحة عن هذه المشكلات وهم يتجادلون حولها. لذلك سوف اقوم الان بابداء رأيي فيها.

١ – مشكلة العلاقة المتبادلة بين مقياس الاقتصاد ومعدل نمو الانتاج

ثمة نظرية لقيت الرواج مؤخرا بين بعض الاقتصاديين ومفادها انه مع كون الاقتصاد ينمو دون انقطاع في المجتمع الاشتراكي، فان معدل نموه لا يستطيع تجاوز نسبة ٤–٥ او ٦–٧ بالمائة سنويا عندما يصل الاقتصاد الى مرحلة معينة من التطور. وقيل لي يوجد ايضا اناس بين كبار العاملين في الهيئات الاقتصادية لدولتنا يجادلون بانه حتى لو ارتفع انتاجنا الصناعي بزيادة قدرها ٦–٧ بالمائة في السنة

*اجوبة على الاسئلة التي اثارها العمال العلميون والتربويون، ١ آذار (مارس)، ١٩٦٩ (بنصها الكامل).

فقط، فان هذه الزيادة كافية، باعتبار أن الانتاج في البلدان الرأسمالية يرتفع بالكاد بنسبة ٢–٣ بالمائة سنويا.

انهم يستندون في هذه الحجة الى الافتراض القائل بان الاحتياطي لنمو الانتاج ينقص خلال فترة اعادة البناء وبالمقارنة مع فترة الاصلاح. وانه تبعا لذلك، كلما تطور الاقتصاد اكثر ونما مقياسه، كلما تضاءل احتمال زيادة الانتاج. وبكلام آخر، هم يجادلون بانه كلما احرزت الصناعة مزيداً من التقدم، كلما انخفض الاحتياطي واصبح معدل نمو الانتاج اشد بطئا. ويقولون ايضا، انه في بلادنا كانت هناك وفرة في الاحتياطي خلال فترة الاصلاح ما بعد الحرب. أما اليوم، وبعدما تمّ ارساء الاساس للتصنيع الاشتراكي، ونحن في اثناء فترة اعادة البناء التقنية الشاملة للاقتصاد الوطني، فانه لا يمكن مضاعفة الانتاج بمعدل اعلى في اطراد، لعدم وجود مثل ذلك الاحتياطي.

فالناس الذين يفكرون بهذه الطريقة اما انهم لا يدركون الحسنات الحقيقية للنظام الاقتصادي الاشتراكي، او هم غير مستعدين لرؤيتها.

يملك المجتمع الاشتراكي امكانيات غير محدودة لتطوير الاقتصاد بشكل متواصل وبمعدل مرتفع الى درجة لا يمكن تصورها في المجتمع الرأسمالي، وكلما ازداد البناء الاشتراكي تقدما والقاعدة الاقتصادية قوة، كلما اصبحت هذه الامكانيات اكبر.

لا يستطيع الانتاج في المجتمع الرأسمالي ان ينمو باطراد، لان عملية اعادة الانتاج تنقطع دوريا ويضيع الكثير من العمل الاجتماعي بسبب ازمات الافراط في الانتاج. اما في المجتمع الاشتراكي فيمكن استخدام كافة موارد العمل والثروة الطبيعية للبلاد بدرجة قصوى من العقلانية، ورفع الانتاج بشكل متواصل حسب الخطة. ان هذه الامكانية في نمو الانتاج سوف تزداد دائما، شريطة الحفاظ المعقول على التوازن بين فروع الاقتصاد الوطني والابقاء على اقتصاد البلاد

في حالة دائمة التحسن مع تعزيز الوظائف التنظيمية للاقتصاد في دولة ديكتاتورية البروليتاريا ومع الارتفاع في مستوى الادارة الاقتصادية لدى الموظفين. وبما ان الدولة الاشتراكية تسيطر بواسطة التنسيق، وتحقق الانتاج والتوزيع، والتراكم والاستهلاك وفقـا لخطة، فباستطاعتها ان تخصص مبالغ كبيرة من المال من اجل التراكم وان تواصل اعادة الانتاج الاشتراكي الموسع باطراد وعلى نطاق كبير في استخدامها للاموال بصورة عقلانية جدا.

وتفتح علاقات الانتاج في الاشتراكية مجالاً واسعاً امام تطور غير مقيد للقوى المنتجة. فالدولة الاشتراكية، باستخدامها لهذه الامكانية، تستطيع تطوير التكنولوجيا بسرعة وحسب الخطة. وفي بناء الاشتراكية والشيوعية هناك عملية يحكمها القانون وهي ان التقنية البالية تستبدل بتقنية جديدة، والجديدة بما هو اكثر منها جدة، وان العمل اليدوي تجري مكننته، والمكننة تتطور الى شبه اتمتة، وشبه الاتمتة الى أتمتة. انها لحقيقة ملموسة انه مع التطور السريع للتكنولوجيا في المجتمع الاشتراكي، تزداد انتاجية العمل بصورة متواصلة ويتطور الانتاج بمعدل عال.

وفي المجتمع الاشتراكي، فان الحماس الثوري المرتفع لدى الشعب هو العامل الحاسم الذي يجعل القوى المنتجة تتضاعف. والميزة الجوهرية للنظام الاشتراكي تكمن في حقيقة كون الشعب العامل، وقد تحرر من الاستغلال والاضطهاد، يعمل بحماسة واعية ومبادرة خلاقة لاجل البلاد والشعب، ولاجل المجتمع والمجموع، مثلما يعمل في سبيل خيره. ان الشعب العامل في المجتمع الرأسمالي لا يهتم ابداً بتطور الانتاج والتكنولوجيا، لانه يعمل بحكم الضرورة تحت وطأة التهديد بالبطالة والجوع. اما في المجتمع الاشتراكي، فالشعب العامل يشتغل بحماسة لتطوير الانتاج، لادراكه العميق بان ثمار جهده هي

ملك له، ولشعبه وبلاده. وكلما عمد الحزب وعمدت دولة البروليتاريا، انسجاماً مع وظائفها الخاصة، الى تعزيز الثورة الايديولوجية بين الشعب العامل وازالة بقايا الايديولوجيات القديمة من عقولهم تدريجياً، كلما ازداد اقبال الشعب العامل على تكريس مواهبه وطاقته لتطوير الانتاج الاشتراكي. بهذه الطريقة سوف يتم تحقيق التحسين المستمر والابتكار في جميع حقول الادارة الاقتصادية وتنظيم الانتاج والعمل، وتطوير التكنولوجيا.

يشهد هذا كله على المغالطة التامة للنظرية القائلة بان الاحتياطي للانتاج المتزايد في المجتمع الاشتراكي يتناقص تدريجياً، وانه لا يمكن الحفاظ على ارتفاع في الانتاج بمعدل عال بينما يتطور الاقتصاد ويتسع مقياسه.

والتجارب العملية في بناء الاشتراكية داخل بلادنا تبرهن ايضاً بما لا يقبل الدحض ان مثل هذه النظرية مغلوطة.

دعوني اخبركم، بادىء الامر، بما حصل عندما كنا نعالج مشروع السنوات الخمس. كانت الحياة الاقتصادية لبلادنا في ذلك الحين قاسية جداً على العموم، مع ان اعضاء حزبنا وشعبنا العامل كانوا قد اصلحوا في الاغلب الاقتصاد المخرب وجعلوا عيش الشعب مستقراً في تنفيذهم الناجح لخطة السنوات الثلاث الاقتصادية الوطنية. وعلاوة على ذلك، كان الاعداء في الداخل والخارج يندفعون كالمسعورين للتعدي على مكاسب ثورتنا وتخريب العمل البنّاء لشعبنا. في ظل هاتيك الظروف واجهتنا المهمة الملحة لارساء اساس التصنيع بسرعة من اجل ترقية اقتصاد البلاد وتحسين معيشة الشعب. وتطلب هذا كميات كبيرة من صفائح الفولاذ.

لكن بلادنا حينذاك لم تملك سوى مصنع واحد للتطريق، وطاقة انتاجه المقدرة لم تزد عن ٦٠,٠٠٠ طن. وكانت ستون الف طن من

صفائح الفولاذ بعيدة عن المقدار الكافي، لانه كان علينا بناء المدن والريف وانشاء المصانع وانتاج المزيد من الماكينات.

في جميع الكفاحات الثورية الشاقة والسابقة اولى حزبنا ثقته للطبقة العاملة، واستناداً الى قوتها، اخترق المآزق واجتاز الصعوبات. وفي هذا الوقت ايضاً، قرر حزبنا التوجه الى الطبقة العاملة واستشارتها والتغلب على الصعوبات القائمة.

لقد ذهبنا الى مصانع كانغسون للفولاذ بناء على ما عهدت به الينا لجنة ج السياسية للجنة الحزب المركزية. وعندما سألنا كبار العاملـين في ذلك المصنع عما اذا كان في استطاعتهم ان يرفعوا انتاج الصفائح الفولاذية الى ٩٠,٠٠٠ طن، اجاب بعضهم هازين رؤوسهم بان ذلك سوف يكون صعباً. فقمنا بدعوة العمال للاجتماع واخبرناهم: لقد استطعنا بشق النفس ان نصلح الاقتصاد المخرب، فالعصبويون الآن يرفعون رؤوسهم ضد الحزب، وشوفينيو الدولة الكبرى يمارسون الضغط علينا، والامبرياليون الاميركيون وطغمة سينغمان ري الالعوبة اخذوا يشتدون هياجاً بصيحاتهم المسعورة عن «الزحف شمالاً». لكن هل يجوز لذلك كله ان يشكل مطلق ذريعة لنا لتثبيط الهمّة والاستسلام امام الصعوبات الجسيمة التي تعترض سبيل قضية الثورة والبناء؟ كلا، فذلك غير جائز. نحن نضع ثقتنا فيكم وحدكم، انتم الطبقة العاملة، والقوة الرئيسية لثورتنا، وليس لنا سواكم ممن نعول عليه. لذا يتوجب عليكم، لكي نجتاز هذه الصعوبات الخطيرة التي تواجه حزبنا، ان تتحلوا بروح عالية وتعملوا بجد لانتاج الكثير وان تبنوا بشكل حسن، فتدفعون البناء الاقتصادي بمزيد من القوة الى الامام. اليس الامر كذلك؟

لقد مارسنا نشاطنا السياسي بهذه الطريقة، وخرج عمال كانغسون بقرار لانتاج ٩٠,٠٠٠ طن من صفائح الفولاذ. وما ان استحثوا على

النشاط حتى سعوا بجد، فحسنوا الآلات والمعدات الموجودة وحلوا المشكلات المعقدة، حتى كانت النتيجة ان حصيلة ذلك العام من انتاج صفائح الفولاذ بلغت ١٢٠,٠٠٠ طن بدلاً من ٩٠,٠٠٠ طن. مصنع الفولاذ هذا امكنه ان يرفع الطاقة الانتاجية للتطريق الى المستوى الحاضر وهو ٤٥٠,٠٠٠ طن، اي ما يوازي تقريباً ثمانية اضعاف الطاقة المقدرة للانتاج.

وليس في مصانع كانغسون للفولاذ فحسب، بل في جميع حقول الاقتصاد الوطني وكل المعامل والمشاريع، جرى تحطيم الطاقات القديمة المقدرة للانتاج وتم صنع ابتكارات عظيمة، واجتراح المعجزات يوما بعد يوم على نحو اذهل العالم، فتطور اقتصاد بلادنا بمعدل مرتفع جدا. فالخطة الخمسية الرامية الى زيادة القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي بنسبة ٢,٦ اضعاف، جرى تنفيذها خلال عامين ونصف العام، وكذلك خطة الانتاج للبضائع الرئيسية المصنعة تم انجازها او تخطيها في جميع مؤشرات المنتجات خلال اربع سنوات.

خلال السنوات السبع او الثمان الماضية ومنذ انجاز الخطة الخمسية انتقلت مهمات الثورة التقنية الشاملة الى الامام بقوة في بلادنا، فكانت النتيجة انه جرى افتتاح عدد من الحقول الجديدة في الصناعة، وتحسنت التجهيزات التقنية فيها بصورة جذرية، كما اتسع مقياس الانتاج مرات عديدة. فلو كانت «نظرية» بعض الناس على صواب في انه مع اتساع مقياس الانتاج ينخفض معدل نموه، لكان متعذرا على بلادنا الاحتفاظ بالسرعة المرتفعة لنمو الانتاج في اثناء الفترة التي اعقبت انجاز الخطة الخمسية. لكن الاقتصاد، خلال فترة مشروع السنوات السبع ايضا، تطور على استمرار بسرعة عالية، مع ان بلادنا خصصت قسما كبيرا من التراكم وعلى نحو اضافي لتعزيز الصرح الدفاعي، نظرا للمناورات العدوانية المتزايدة في صراحتها

من جانب الامبرياليين الاميركيين.

وهكذا، فان الخطة الاقتصادية الوطنية للسنة ١٩٦٧، السنة الاولى من تنفيذ قرار مؤتمر الحزب حول بناء الاقتصاد والدفاع في الوقت ذاته، كانت خطة محكمة تستهدف زيادة ١٢,٨ بالمائة في قيمة النتاج الصناعي الاجمالي عن السنة السابقة. لكننا في العام ١٩٦٧ انجزنا الخطة بالفعل وتجاوزنا الحدود المرسومة لها بمسافة بعيدة، فرفعنا النتاج الصناعي بنسبة بلغ قدرها ١٧ بالمائة في السنة. ولولا الاضرار النادرة التي نجمت عن الفيضان في تلك السنة، لارتفع النتاج الصناعي بما يزيد عن ٢٠ بالمائة. يعزى هذا الى ان حزبنا قد ضاعف من حدة الثورة الايديولوجية بين الشعب العامل، فاستثار حماستهم وشن كفاحا عنيدا ضد السلبية والمحافظة وجميع انواع الافكار العتيقة التي اعاقت حركتنا في سيرها الى الامام.

لنأخذ منجم سونج هونج كمثل على ذلك.

في العام ١٩٦٧ عندما طلع العاملون الاداريون في منجم سونج هونج بخطة تنصب هدفا منخفضا جدا، اقنعتهم الوزارة برفعه قليلا. لكن حتى هذا جاء منخفضا للغاية ولا يلبي مطلب الحزب. فقامت لجنة الحزب المركزية، بقصد ممارسة نشاط سياسي بين العمال في منجم سونج هونج، بدعوة كوادر المنجم وقادة الفصائل وغيرهم الى اجتماع. وهناك قلنا لهم: لكي ننفذ بنجاح الخط في بناء الاقتصاد والدفاع على نحو متواز وكما بسطه مؤتمر الحزب، ينبغي على منجم سونج هونج ان يستخرج المزيد من المعدن غير الحديدي. وعليه فقد تعهدوا انفسهم بتجاوز الهدف الذي وضعته الوزارة. وانتجوا في النهاية حوالي مرتين عما وعدوا به في البداية.

لنأخذ مثالا اخر. قال الموظفون في الصناعة الهندسية انهم لا يملكون احتياطا، فتوجهنا الى مصنع ريونج سونج للماكينات عام

١٩٦٧ واذكينا حافز الابتكار. وتجاوب العمال هناك فانجزوا الخطة المعدلة للسنة، ومن جملتها خطة الانتاج الاضافي في موعد لم يتجاوز ١٠ تشرين الاول (اكتوبر)، اي قبل الموعد المعين بشهرين و ٢٠ يوما.

كذلك تم العثور على احتياطي عظيم في اثناء سير الكفاح لتنفيذ الخطة الاقتصادية الوطنية للعام الفائت.

ونظرا لارتفاع صرخات الحرب المسعورة من جانب الامبرياليين الاميركيين في اعقاب حادثة السفينة « بويبلو »*، وجهت اللجنة المركزية للحزب نداء في السنة الماضية الى المعامل والمشاريع في كافة حقول الاقتصاد الوطني تناشدها انجاز جميع الواجبات المحددة في الانتاج والبناء قبل حلول الموعد المعين، وانتاج المزيد بواسطة الطاقة العمالية الاضافية والمواد والمعدات الموجودة بتصرفها.

ان هذا النداء الثوري من جانب الحزب لقي استجابة في جميع المصانع والمشاريع، فطالب العديد منها، بدافع رغبة متحرقة الى طرد الامبرياليين الاميركيين من ترابنا وتوحيد البلاد عند اول موعد ممكن، اعطاءهم المزيد من الواجبات المحددة، ونفذوا عزيمتهم على خير وجه.

يبين كل هذا باننا نستطيع تطوير الاقتصاد في السرعة التي نريدها، ومهما يكن مقياسه كبيرا، اذا قمنا بالعمل السياسي، وفقا للخط الذي رسمه حزبنا، بحيث نستطيع تعزيز الوعي السياسي لدى الجماهير واستثارة حماسها الثوري وتحسين التقنيات بصورة دائمة.

« فالنظرية » القائلة بانه متى بلغت الصناعة مرحلة معينة من التطور يتناقص الاحتياطي ولا يمكن ضمان معدل عال للنمو في الانتاج الصناعي، لا علاقة لها البتة بالنظرية الاقتصادية الماركسية — اللينينية.

---

*«بويبلو» هي سفينة تجسس اميركية خرقت المياه الاقليمية الكورية الشمالية واسرتها مع بحارتها القوات المسلحة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨.

« والنظرية » القائلة ان اقتصاد النطاق الواسع لا يمكنه التطور بسرعة، ليست سوى سفسطة طلع بها بعض الناس لتبرير حقيقة كون تقدمهم التقني بطيئا واقتصادهم راكدا، لانهم في حديثهم عن « التحررية » و «التطور الديمقراطي » لم يثقفوا شعبهم العامل، فكانت النتيجة ان هذا الشعب هو على رخاوة ايديولوجية تجعله يعبث ويتسكع اثناء القيام بالوظيفة.

في معرض اشارته الى المهمات الفورية امام الدولة السوفياتية بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية، طرح لينين القضية الشهيرة التالية: الشيوعية هي سلطة السوفيات زائد كهربة البلاد كلها. ان قضية لينين هذه تنطوي، رغم بساطتها، على معنى عميق. واعتقد انه من الاهمية الكبرى لبناء الاشتراكية والشيوعية ان نفهم هذه القضية فهما صحيحا ونترجمها الى الممارسة العملية. ما هو المقصود بسلطة السوفيات التي جاء لينين على ذكرها؟ انها تعني ما لا يقل عن ديكتاتورية البروليتاريا. ولذا فهي تعني بان دولة الطبقة العاملة يجب عليها مواصلة الصراع الطبقي وتنفيذ الثورتين الايديولوجية والثقافية لصوغ وعي الشعب من جديد، ولرفع مستواه التقني والثقافي، وانجاز المهمة في «تحويل» المجتمع كله الى « طبقة عاملة » وتثويره. اما المقصود بـ الكهربة فهو انه يجب تطوير التكنولوجيا الى مستوى عال بحيث يصبح من الممكن أتمتة جميع عمليات الانتاج، وبالتالي توطيد اساس الانتاج المادي في المجتمع الى حد كبير. وخلاصة القول، ان قضية لينين هذه تعلمنا بان الشيوعية لن تتحقق الا متى تعززت ديكتاتورية البروليتاريا لكي تنجز الثورتين الايديولوجية والثقافية، ولتثوير المجتمع كله و«تحويله الى طبقة عاملة». وتعلمنا، في الوقت نفسه، انه مع انجاز الثورة التقنية، يجب ارساء اساس مادي وتقني متين لقوى منتجة ذات مستوى رفيع جدا.

فلو اهملنا الواحدة او الاخرى – ديكتاتورية البروليتاريا او الثورة التقنية التي لمح لها لينين – لما استطعنا تطوير الاقتصاد الاشتراكي باطراد وبسرعة مرتفعة ، ولا بناء مجتمع شيوعي. لذا ينبغي علينا تعزيز ديكتاتورية البروليتاريا ومتابعة الثورة التقنية على نحو دينامي لبناء مجتمع شيوعي. وبما ان لينين قد رحل قبل ان يتمكن هو نفسه من بناء الشيوعية، يجب ان نعطي تفسيرا صحيحا لقضيته ونضعها موضع التنفيذ. لكن بعض الناس يرفضون ان يفهموا قضية لينين هذه فهما صحيحا وان يضعوها موضع التنفيذ. يجب علينا ان نعارض انتهازية اليمين بشكل قاطع في حقل النظرية الاقتصادية، لكي نعجل البناء الاشتراكي بمعدل اعلى. واذا لم نتخذ موقفا حاسما من الانحراف اليميني في الحقل الاقتصادي، وقمنا باضعاف ديكتاتورية البروليتاريا، واخفقنا في ممارسة النشاط السياسي وغذّينا الانانية الفردية بين الشعب، محاولين جعل الشعب يتحرك بفعل حافز المال فحسب، فاننا لن نستطيع حشد بطولته الجماعية ومبادرته الابتكارية. وبناء عليه، لن نتمكن من تنفيذ مهمات الثورة التقنية او البناء الاقتصادي تنفيذا ناجحا. واذا تعقبنا نظرية اليمين الانتهازية واخفقنا في تطوير الاقتصاد بسرعة، يمكن ان نجد من الصعب علينا حتى تأمين وظيفة لكل انسان واطعامه. كيف يمكننا اذن، ونحن الذين ورثنا قوى منتجة متخلفة جدا عن المجتمع القديم، ان نلحق بركب البلدان المتقدمة ونبني مجتمعا شيوعيا حيث كل انسان يشتغل حسب مقدرته ويتلقى بحسب حاجاته؟ يجب ان نرفض النظرية الانتهازية اليمينية، وان ندافع بصورة محددة عن افكار حزبنا الثورية وعن نظريته في البناء الاقتصادي ونحققها حتى النهاية، فنتابع بذلك مسيرة «تشوليما» الرائعة في بناء الاشتراكية.

٢ — مشكلات وسائل الانتاج باعتبارها سلعة واستخدام قانون القيمة

سمعت ان بعض الاقتصاديين يتجادلون حول مسائل ما اذا كانت وسائل الانتاج في المجتمع الاشتراكي هي سلعة ام لا، وعما اذا كان قانون القيمة ساري المفعول في ميدان انتاج السلعة وتوزيعها.

اعتقد بان هذه المسائل يجب الا تعالج بنفس واحد، اذ يمكن لوسائل الانتاج في المجتمع الاشتراكي ان تكون سلعة في بعض الاحيان، والا تكون في احيان اخرى، وفقا لما هي عليه الحال. لذا فان قانون القيمة سوف يسري مفعوله عندما تكون سلعة، ولن يسري عندما لا تكون، لان قانون القيمة هو قانون انتاج السلع.

متى تكون وسائل الانتاج سلعة ومتى لا تكون؟ لكي نعثر على الحل الصحيح لهذه المسألة، ارى من الضروري، قبل كل شيء، تحقيق فكرة واضحة عن خواص السلعة وعن منشأ انتاج السلع.

السلعة هي شيء يتم انتاجه ليس من اجل استهلاك المرء بل لاجل البيع. وبكلام اخر، ليست كل المنتجات سلعا، لكن الاشياء المنتجة لغرض التبادل هي السلع. فالشيء المُنْتَج، لكي تكون المنتجات سلعاً يجب ان تكون الشروط التالية مستوفاة: (١) التقسيم الاجتماعي للعمل الذي يتم من خلاله انتاج انواع مختلفة من البضائع. (٢) البائع والمشتري — اي الطرف الذي يتخلى عن الحق في امتلاك شيء ما يبيعه، والطرف الآخر الذي يشتري ويكتسب الحق في امتلاك هذا الشيء. معنى ذلك، ان انتاج السلع يفترض مسبقاً التقسيم الاجتماعي للعمل والتمييز في ملكية الشيء المنتج . وعليه، حيث لا يوجد تقسيم اجتماعي للعمل، والملكية ليست مميزة بل تبقى على شكل واحد، فلا يمكن ان يوجد الانتاج السلعي.

والسبب وراء وجود العلاقات السلعية — النقدية في المجتمع

الاشتراكي يمكن ايضاحه ايضاً بواقع وجود التقسيم الاجتماعي للعمل والاشكال المختلفة لملكية النتاج. فكما يعرف الجميع، ان تقسيم العمل في المجتمع الاشتراكي لا يوجد فحسب، بل يتطور كل يوم. وفيما يتعلق بالملكية، توجد هناك ملكية الدولة والملكية التعاونية لوسائل الانتاج، مثلما توجد الملكية الخاصة للبضائع الاستهلاكية، مع انه خلال مسيرة الثورة الاشتراكية يجري الغاء الملكية الخاصة ويتم تدريجياً دمج مختلف اشكال الاقتصاد التي كانت قائمة في القسم المبكر من فترة الانتقال في شكل اقتصادي اشتراكي موحد. الى جانب ذلك، على الدول الاشتراكية ان تتعاطى التجارة الخارجية في ظل ظروف لم تنتصر فيها الشيوعية بعد على نطاق عالمي والحدود ما زالت قائمة.

تؤدي هذه العوامل كلها الى نشوء الانتاج السلعي في المجتمع الاشتراكي. ومن نافل القول ان الانتاج السلعي في المجتمع الاشتراكي هو انتاج للبضائع بدون الرأسمالي. وعليه، فان قانون القيمة لا يسري مفعوله بصورة عمياء كما هي الحال في المجتمع الرأسمالي، بل ضمن نطاق محدود، وتستخدمه الدولة بطريقة مخططة كرافعة اقتصادية لادارة الاقتصاد بفعالية. اما في وقت لاحق، وعندما تنتهي فترة الانتقال وتتحول الملكية التعاونية الى ملكية الشعب كله بحيث ينشأ شكل موحد للملكية، فان نتاج المجتمع ، اذا لم تؤخذ التجارة الخارجية بعين الاعتبار، لن يدعى بالانتاج السلعي بل بمجرد وسائل الانتاج والبضائع الاستهلاكية او بتسميات اخرى. عند ذاك سوف يبطل ايضاً مفعول قانون القيمة. ولا حاجة الى القول بانه حتى في ذلك الحين فان التقسيم الاجتماعي للعمل سوف يستمر في التطور، لكن الانتاج السلعي لن يكون له وجود بعد ذلك.

ان العلماء وكبار الموظفين الاقتصاديين وكثير غيرهم من الناس

يرتكبون الآن غلطات اليمين او «اليسار» في كل من الميدان النظري والادارة الاقتصادية لانهم لم يفهموا تمام الفهم ما اذا كانت وسائل الانتاج في المجتمع الاشتراكي هي سلعة ام لا. ونتيجة لذلك، يسقط بعضهم في النزعة اليمينية نحو ادارة الاقتصاد بطريقة رأسمالية، فيبالغون في تقدير اهمية الانتاج السلعي وقانون القيمة في اعقاب النظرية التحريفية. والبعض الآخر يرتكب غلطة «اليسار المغالي» في التقصير في تنظيم ادارة المشاريع، فيتسبب في هدر كبير لوسائل الانتاج والطاقة العاملة بتجاهله الكلي لانتاج السلع ولدور قانون القيمة دون التفات الى الطابع الانتقالي لمجتمعنا. ان فهما صحيحا لهذه المسألة ولكيفية معالجتها ينطوي على اهمية خطيرة في البناء الاقتصادي الاشتراكي. ومع ذلك، فان مسألة الانتفاع من العلاقات السلعية — النقدية هي مسألة هامة يجب على دولة الطبقة العاملة ان تسويها تماماً خلال فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية. فالغلطة اليمينية او «اليسارية» حول هذه المسألة يمكنها التسبب في اذى خطير.

وبالامكان العثور على الفارق بين اعتبار وسائل الانتاج سلعة وبين اعتبارها غير سلعة في المجتمع الاشتراكي في تمييز الملكية. ان وسائل الانتاج ليست سلعة في المجتمع الاشتراكي، حتى عندما تنقل من مكان الى آخر، طالما ان ملكيتها لا تنتقل من يد الى اخرى، وتكون سلعة عندما تنتقل ملكيتها. ثمة نتائج بديهية ينبغي استخلاصها من ذلك، وهي كما يلي: (١) عندما يجري نقل وسائل الانتاج العاملة في قطاع ملكية الدولة الى الملكية التعاونية او العكس بالعكس، فهي سلعة في كلتا الحالتين، وعليه فان قانون القيمة يسري مفعوله هنا. (٢) ان وسائل الانتاج التي يجري تبادلها ضمن حدود الملكية التعاونية — بين المزارع التعاونية، وبين تعاونيات المنتجين او بين الاولى والثانية — هي سلعة على حد سواء، وهنا ايضاً يسري مفعول قانون القيمة.

(٣) في حالة التصدير، ان وسائل الانتاج هي سلعة ويجري تبادلها بسعر السوق العالمية او سعر السوق الاشتراكية. مثال ذلك، انه عندما تطلب بلدان مثل اندونيسيا وكمبوديا ماكينات منتجة للادوات من بلادنا، فان الماكينات المباعة لهذه البلدان هي سلع يجب ان نتلقى مقابلها الأثمان المستحقة. وعندما يقوم اتحاد كونفدرالي بين الشمال والجنوب في بلادنا، مع انه لم يتحقق بعد في اللحظة الراهنة، وذلك تمشيا مع اقتراح حزبنا للتوحيد الوطني، ويطلب منا رجال الاعمال في كوريا الجنوبية الحصول على الماكينات والمعدات، فان ما سنبيعهم اياه من الماكينات والمعدات سوف يكون سلعاً، وهنا سوف يدخل قانون القيمة بحكم الضرورة في عين الاعتبار.

ما هي، اذن، طبيعة المعدات والمواد الخام وغيرها من المواد التي يتم نقلها من مشروع تابع للدولة الى آخر؟ انها ليست سلعاً، لان وسائل الانتاج من هذا القبيل يجري صنعها على اساس التعاون الاشتراكي في الانتاج، وحتى عندما يتم نقلها من مشروع الى آخر، فانها تبقى خاضعة لملكية الدولة الاشتراكية، ومثل وسائل الانتاج هذه لا يكون التزود بها عبر التجارة الحرة بل بطريقة موجهة من جانب الدولة وتمشيا مع خطة التموين بالمعدات والمواد. وحين تجد الدولة من الضروري، فهي تزود المشاريع بوسائل الانتاج، حتى وان لم تطلبها المشاريع، تماماً مثلما تزود الجيش بالاسلحة. لذا فان الماكينات والمعدات والمواد الخام وغيرها من المواد المنقولة من مشروع تابع للدولة الى آخر، لا يمكن دعوتها بالسلع التي تتحقق من خلال سريان مفعول قانون القيمة.

ماذا نسمي، اذن، وسائل الانتاج هذه التي تنتقل من مشروع تابع للدولة الى آخر، ان لم نسمها سلعاً؟ وماذا نقول اننا نستخدم في تقدير اثمان وسائل الانتاج عندما يجري نقلها، او في حساب تكاليفها

لدى انتاجها ان لم يكن مفعول قانون القيمة؟ يصح القول بان وسائل الانتاج التي تنتقل بين مشاريع الدولة وفقاً لخطة التموين بالمعدات والمواد وخطة الانتاج التعاوني ليست سلعاً، بل تتخذ شكل السلعة. وبناء عليه، فان قانون القيمة في هذه الحالة لا يسري مفعوله جوهرياً كما هي الحال بالنسبة لانتاج السلع، بل يسري من حيث الشكل.

بكلام آخر، ان وسائل الانتاج من هذا القبيل ليست سلعاً بالمعنى الصحيح للكلمة، بل تتخذ شكل السلعة فحسب. وعلى ذلك، فان ما يستخدم هنا ليس مفعول قانون القيمة بالمعنى الصحيح للكلمة، بل قانون القيمة من حيث الشكل. وفي حالة انتاج وسائل الانتاج وتبادلها، فان شكل القيمة يجري استخدامه كمجرد اداة للمحاسبة الاقتصادية، ولا يمثل القيمة ذاتها.

والان كيف نفسر عدم كون وسائل الانتاج هذه سلعا بل اتخاذها شكل السلعة فحسب؟ الامر كذلك لان مشاريع الدولة مستقلة نسبيا في استخدام وسائل الانتاج وادارتها وفي توجيه الاقتصاد، وكأنها تخضع لملكية مختلفة، مع انها كلها خاضعة لملكية واحدة بالذات هي ملكية الدولة. ورغم ان كافة مشاريع اعمال المحاسبة في قطاع الدولة هي ملك للدولة، فانها تستخدم على حدة وسائل الانتاج المتلقاة من مشاريع اخرى وفقا لخطة الدولة الموحدة، ويجب عليها ان تغل ربحا صافيا معينا للدولة بعد استرجاعها للتكاليف التي انفقت على منتوجاتها.

مع ان مشاريع اعمال المحاسبة التابعة للدولة هذه تخضع للملكية نفسها، فاستقلال كل مشروع منها في حقل الادارة يعطي الانطباع بان وسائل الانتاج المتبادلة بينها هي سلع مثل تلك السلع التي تنقل الى ملكية مختلفة. وهكذا، عندما يقوم مشروع بتسليم وسائل الانتاج الى مشروع اخر، فانه لا يعطيها مجانا او بسعر رخيص جدا وعشوائيا،

بل يسلمها لقاء اسعار تحددها الدولة بصورة مطردة حسب ما بذل من العمل الضروري اجتماعيا وعلى اساس مبدأ التعويض المتكافيء، رغم كونها مشاريع لاعمال المحاسبة في قطاع الدولة، ومع انها مملوكة من الدولة على حد سواء. اذ على المشاريع الاهتمام بدقة بالاشياء التي تخصها وتخص غيرها، ويجب ان تجري عمليات التبادل في وسائل الانتاج على اساس حسابي دقيق.

لماذا تمنح ،اذن، المشاريع العاملة ضمن قطاع الدولة استقلالا في الادارة ، ولماذا ينبغي عليها القيام بتسليم وسائل الانتاج وتسلمها تبعا لحساب دقيق على اساس مبدأ التكافؤ، طالما انها ليست سلعا؟ يمت ذلك بشيء من الصلة الى الطابع الخاص للمجتمع الاشتراكي، وهو طابع انتقالي. فالقوى المنتجة في المجتمع الاشتراكي لم تبلغ بعد في تطورها درجة يصبح معها من الممكن لكل واحد ان يعمل حسب مقدرته وان يتلقى وفقا لحاجاته. ولايملك كل الناس هذه الدرجة العالية من الروح الجماعية كي يغاروا على ممتلكات الدولة ويحرصوا على الاعتناء المسؤول بها كانها تخصهم. ففي حالات غير قليلة، حتى اولئك الذين حازوا على القدر الكافي من الثقافة، فانهم لا يهتمون باعمال الهيئات او المشاريع الاخرى التابعة للدولة مثلما يهتمون باعمالهم الخاصة، ولا يكرسون انفسهم لها، ناهيك بالذين ما زالوا يحملون نوعا من الرواسب الايديولوجية التي تجعلهم راغبين في الاعتداء على مصالح الدولة او غيرها من الاجهزة والمشاريع، واضعين المصالح الضيقة لاجهزتهم ومناطقهم الخاصة فوق كل شيء، لانهم محافظون في تقوقعهم وضيق افقهم، وعلاوة على ذلك، ان العمل في ظل الاشتراكية قد اصبح بالطبع، مشرفا وذو قيمة، لكنه لم يصبح بعد متطلب الحياة الاولي كما في المجتمع الشيوعي. لذا، تتطلب هذه الاشياء كلها ان يتم في ظل الاشتراكية

اجراء حساب دقيق للقيم المتكافئة في عمليات التبادل بين المشاريع، رغم انها كلها ملك للدولة. فلو كان مجتمعنا يرتع في بحبوحة عظيمة من البضائع، ولو كانت الهيئات الادارية والعاملون في جميع المشاريع متحررين من الانانية، وحريصين على الاهتمام بكافة املاك الدولة حرصهم على املاكهم، وقائمين على تسيير كافة شؤون الدولة باخلاص يضاهي اخلاصهم في تصريف شؤونهم الخاصة، لما كانت هناك من حاجة الى ترتيب الحسابات على اساس متكافىء.

ان استخداما سليما لكل من الشكل السلعي والشكل التجاري في انتاج وسائل الانتاج وتداولها يحمل له اهمية محددة بالنسبة للزيادة المنهجية لارباح المشاريع ولتراكمات الدولة، بواسطة التخلص من هدر العمل الاجتماعي وتقوية نظام التوفير والادخار. وعليه فمن الضروري استخدامها بصورة مناسبة في جميع فروع الاقتصاد الوطني وفي كل المشاريع.

وقبل كل شيء، ينبغي بذل الجهود لاستخدام شكل القيمة على نحو مناسب في صنع وسائل الانتاج: لتقوية نظام المحاسبة الدقيقة وتعزيز سيطرة الـ«وون» (Won) على استعمال المواد الخام وغيرها واستخدام الطاقة العمالية، بحيث يؤدي ذلك الى احداث تخفيض منتظم في مستوى الاستهلاك المادي لكل وحدة.

وفي ميدان التداول ايضا، ينبغي استخدام الشكل التجاري بالتمام، بينما ترسم بالتفصيل خطط جيدة للتموين بالمعدات والمواد، لكي يصار الى التخلص من هدر الماكينات والمعدات والمواد واستعمالها بطريقة معقولة. فعندما اقمنا وكالات تموين المواد وحرصنا على اتمام شراء وبيع المواد الخام وغيرها من المواد عبر وسيط الوكالات، كنا نهدف الى ضمان تموينها بسلاسة.

لكن موظفينا الاقتصاديين يفشلون في القيام بهذا على نحو مناسب.

ويقول كتاب تدريس الاقتصاد السياسي ايضا وببساطة ان وسائل الانتاج تستثنى من دائرة تداول السلع ويجري تزويد المشاريع بها وفقا للخطة، لكنه لا يأتي البتة على ذكر كيفية تحقيق هذا التزويد والشكل الذي يتم به. ان مسألة التزويد بوسائل الانتاج مهملة تقريبا في كتاب تدريس الاقتصاد السياسي. ولا سيما مسألة شراء وبيع المواد الخام وغيرها من المواد بين مشاريع الدولة، فانه لا يلمح اليها حتى الماحا.

وبما ان الحال هي على ما هي عليه، فقد ظهرت نقائص عديدة في تموين المواد. ولدى حصول المشاريع على المواد الخام وغيرها، فانها تأخذها دون الاهتمام كثيرا باسعارها العالية او المنخفضة. وفضلا عن ذلك، ليس نادرا ان تقبع المواد الثمينة مكدسة دون جدوى في بعض المشاريع، بينما يتقطع الانتاج في بعضها الآخر بسبب الحاجة الى المواد اياها.

صحيح ان هذا يرجع جزئيا الى خطط ناقصة للتموين بالمواد رسمت تفاصيلها لجنة الدولة للتخطيط، لكن القضية تكمن بالاحرى في تجاهل الحقيقة بان التزويد بالمواد الخام وغيرها متحقق ايضا على شكل التجارة. وبكلمة اخرى، ان تزويد المواد يتحقق على شكل تداول السلعة، بقدر ما يجري ايضا تبني شكل البيع والشراء بين مشاريع الدولة. لكن هذا تم تجاهله. فكانت النتيجة، انه لو قامت اجهزة التخطيط برسم خطط مغلوطة للتزويد بالمواد، انعدمت المسؤولية عن المواد المتروكة سدى او المهدورة، وتعذر اكتشاف الخلل في اي مكان.

ولكي تسوى هذه المسألة، فانه من الضروري قبل كل شيء تعزيز دور الوكالات القائمة بتزويد المواد. فعندما تؤدي هذه الوكالات عملها بصورة حسنة، لن تكون محاصرة بحشود من الناس قادمـــة

للحصول على مواد، وسوف تكون قادرة على تموين المشاريع التي تحتاج للمواد تموينا صحيحا لكي تستخدمها بطريقة فعالة. والمشاريع بدورها سوف تتوقف عن استلام المواد عشوائيا دون اي اعتبار على الاطلاق لكونها ضرورية ام لا، وليس لشيء الا للابقاء عليها عاطلة او لهدرها.

يجب علينا ان نعرف بانه عندما يجري بين المشاريع تبادل وسائل الانتاج، مثل الماكينات والمعدات والمواد،—بينما تبقى هذه خاضعة لملكية الدولة—يكون هذا على شكل تداول السلع. بذلك تصبح اسعارها مسألة، وعليه لو صادف احيانا وجود خلل في الخطط، سوف يكون من الممكن تقويمها في سياق التموين الفعلي.

طبعا، ان كل شيء في مجتمعنا يتم انتاجه وتموينه واستهلاكه حسب خطة. وفضلا عن ذلك، في ظل ملكية الشعب باسره، فان الانتاج والتموين والاستهلاك تخضع للتخطيط كليا. بيد انه ليس من السهل ابدا التخطيط على نحو صحيح لكل شيء. لقد مضى علينا اكثر من عشرين عاما ونحن ندير اقتصادا موجها، وكنا نستمر في التشديد على وجوب كون الخطط موضوعية. لكن التخطيط ليس على خير ما يرام تماما.

ويصدق الامر نفسه على الخطة لتموين المواد الخام وغيرها من المواد. بعض انواع المواد يجري اسقاطها من خطة التموين، وبعض الاشياء غير الضرورية يتم ادراجها. اين يمكن اكتشاف الخلل، اذن؟ ينبغي اكتشافه لدى وكالات التموين. ومعنى ذلك، ان الخطة يجب تكميلها، وتصحيحها في غضون بيع وشراء المواد الخام وغيرها عبر الوكالات.

والى جانب ذلك، حتى لو جرى رسم خطة لتموين المواد على نحو صحيح، فانه لا يمكن تنفيذها عندما لا يتم القيام بالعمل التمويني

فعليا كما ينبغي. واذا ما حدث تجاهل للشكل التجاري، اي شكل البيع والشراء، في تموين المواد، وجرى هذا التموين ببساطة وفقا للخطة، فان المواد قد تستخدم عشوائيا وتبذّر في المشاريع. مثل هذه الممارسات قد تحصل في كثير من الاحيان طالما ان موظفينا وشعبنا العامل ليسوا كلهم شيوعيين.

لذا فمن الضروري ان يرفع دور وكالات التموين ويستفاد الى اقصى حد من شكل التداول السلعي في تموين المواد الخام وغيرها من المواد. وعليه، ينبغي ترتيب الامور بحيث لا يكون المشروع الذي يفرط في شراء بعض انواع المواد قادرا على شراء انواع اخرى، وبحيث تتأثر نشاطات المشروع التجارية الى درجة كبيرة في حال حصول هدر للمواد. فقط متى ترتبت مثل هذه الشروط في تموين المواد، سوف يعمد موظفو المشاريع الى التدقيق عن كثب في اسعار المواد وتكاليف النقل، والى تقدير المواد والاعتناء بها على نحو افضل، وبذل الجهود لتخفيض مستوى الاستهلاك لكل وحدة في استخدام المواد.

يطيب لي الآن تقديم آرائي حول مسألة الاستخدام المناسب لقانون القيمة في انتاج السلع وتداولها.

ان الشيء الأهم في استخدام قانون القيمة هو تحديد اسعار السلع كما ينبغي. فالاسعار يجب تقديرها على اساس الحساب الصحيح لمتطلبات القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية وقانون القيمة.

في الدرجة الاولى، يجب ان يستند تقدير الاسعار على نحو صحيح الى العمل اللازم اجتماعيا الذي تحويه البضائع. واذا لم يستند تحديد الاسعار الى انفاقات العمل اللازم اجتماعيا، فلا يمكن الحفاظ على توازن الاسعار، ولا حدوث التوزيع الاشتراكي كما ينبغي؛ ويمكن لتطور الانتاج الاجتماعي ان يتأثر بشكل سلبي.

لنأخذ مثالا على ذلك. دخلت مرة الى متجر في مقاطعة شانغسونغ من اقليم بيونغان الشمالي، فوجدت هناك ان مترا من النسيج المصنوع من غزل مفتول والذي استعملت في حياكته ٢٠٠ غرام من الغزل كان سعره ٣ وون. وان كرة من الخيطان وزنها ٥٠ غراما تحمل سعر ٥,٤ وون. معنى ذلك ان كرة من الخيطان كان سعرها يفوق مرتين سعر قطعة من القماش مصنوعة من غزل مفتول يوازي اربع كرات من الخيطان، وقد حيكت الى نسيج وصبغت. حقا، يبدو لي انه كانت هناك حاجة الى كمية كبيرة من العمل والى تكاليف انتاج عالية الى حد ما لكي نلف الخيطان على بكرة في معمل للصناعة المحلية، لان مكنته كانت رديئة. وبما ان لف الخيطان على بكرة لا يتم بواسطة المغزل اليدوي، فلا يمكن لتكاليفه ان تكون اكثر من تكاليف الانسجة. وحتى لو كانت تكاليف الانتاج مرتفعة الى ذلك الحد، فلا يمكن تحديد السعر دون ان نأخذ في الحساب بذل العمل اللازم اجتماعيا، وتحديد السعر بهذه الطريقة اللامعقولة مناف للمنطق.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تعيين اسعار منخفضة لبضائع الاستهلاك الجماهيري عندما يجري تحديد الاسعار. ومن الطبيعي، كما ذكرت اعلاه، ان تؤخذ قيم السلع بعين الاعتبار في تقدير اسعارها. لكن هذا لا يعني ابدا انه لا يمكن الانحراف بسعر السلعة عن قيمتها. اذ ينبغي على الحزب ودولة الطبقة العاملة تعيين اسعار منخفضة لبضائع الاستهلاك الجماهيري بالانحراف عمدا في اسعار السلع عن قيمها. معنى ذلك، ان الارز والاحذية والناموسيات والخيطان وعيدان الكبريت والادوات المدرسية وغيرها من البضائع التي لا غنى عنها لحياة الشعب المادية والثقافية يجب ان تكون رخيصة. وهذا يعني بالضبط استخداما دقيقا لقانون القيمة، ويتفق هذا مع المطلب الجوهري للنظام الاشتراكي باطعام الشعب العامل كله والباسه

بالتساوي وجعله على حد سواء في احسن الاحوال.

والا، فلو قمنا بوضع اسعار غالية لبضائع الاستهلاك الجماهيري لن نتمكن من الكشف تماما عن تفوق النظام الاشتراكي، وربما احدثنا مضايقات في حياة الشعب، ولو وضعت، على سبيل المثال، اسعار مرتفعة للنسيج — مثل خيط الفينالون الذي يكثر طلبه من جانب شعبنا — لتعذر على كل الشعب ان يلبس بصورة لائقة. ولو ان اسعار القرطاسيات مثل كتب التدريس والاقلام والدفاتر والحقائب المدرسية جعلت مرتفعة، لما امكن للاولاد ان يتعلموا على نحو صحيح رغم تنفيذ التعليم الالزامي.

مع ذلك، ثمة نزعة لدى موظفينا نحو زيادة الواردات في ميزانية الدولة برفع اسعار المنسوجات وغيرها من بضائع الاستهلاك الجماهيري دون مبرر. فكانت النتيجة، رغم كوننا ننتج كميات كبيرة من النسيج — اذ ينال الشخص الواحد من السكان ٢٠ مترا — عدم تمكن الشعب العامل من شراء ما يكفي لالباس اولاده بصورة حسنة، وذلك بسبب ارتفاع الاسعار. ومما لا ريب فيه ان السبب الرئيسي وراء عدم وصول ما يكفي من القماش الى الشعب هو ان بلادنا ما زالت تقصر عن انتاج مختلف الانسجة بتكاليف منخفضة. لكن ما ينبغي تذكره بوضوح هو ان الموقف غير السليم الذي يقفه الموظفون من تأمين واردات لميزانية الدولة بواسطة رفع اسعار القماش مسؤول الى حد كبير ايضا عن المؤونة الضئيلة من القماش للشعب. وبفضل هذه التصرفات الخاطئة من جانب الموظفين، فقد استمرت اسعار المنسوجات على الارتفاع بصورة غير معقولة طيلة السنوات القليلة الماضية.

وما لم يصحح موظفونا تلك الافكار الخاطئة عن المواقف من العمل، فلا يمكن تحسين اوضاع الشعب بسرعة. والواقع، يحدث

غالبا ان الاقمشة لا تباع بسبب الاسعار المرتفعة كثيرا، فتبقى على طاولة المتجر حتى يترتب بيعها اخيرا باسعار مخفضة، وهذا في نهاية المطاف لن يلحق الاذى بمعيشة الشعب فحسب، بل سوف يجعل من المحال تأمين واردات لميزانية الدولة.

لذا، فانه على حزبنا وحكومتنا تعيين اسعار منخفضة لبضائع الاستهلاك الجماهيري على الاقل، وبنوع خاص التأكد من ان بضائع الاولاد تعطى سعرا منخفضا بحيث لا تسترجع تكاليف الانتاج الا بالكاد، وحتى دون ان يؤدي ذلك الى زيادة في واردات ميزانية الدولة. ان هذا المبدأ يجب مراعاته بصورة اكثر شمولا.

ومن جهة ثانية، فالتبغ والمشروبات وبضائع الترف والاقمشة الممتازة لصنع البذلات، وغيرها من السلع والادوات التي ما تزال محدودة الكمية حتى الان، ينبغي تسعيرها اعلى من بضائع الاستهلاك الجماهيري لكي يصار الى ضبط الطلب عليها. ويجب ايضا تحديد الرسوم على التسهيلات الانعاشية، ومن جملتها بيوت السكن، على اساس المبدأ نفسه وكما اسعار السلع. ويجب ان تكون بدلات الايجار عن الشقق المؤلفة من غرفة واحدة او غرفتين والمؤثثة بشكل اعتيادي، مثلا، زهيدة. اما ايجارات المساكن المؤلفة من ثلاث غرف او اكثر والمجهزة تجهيزا حسنا، فينبغي ان تكون عالية لاننا لا نملك كميات منها . طبعا، عندما تتطور قوانا المنتجة الى درجة عالية كافية لتأمين كافة البضائع والتسهيلات التي يحتاجها الشعب، سوف يصبح من غير الضروري تجشم عناء اتخاذ مثل هذه الاجراءات.

ولكي نحدد اسعار السلع على نحو صحيح، يجب ان نجعلها منتظمة. فالاسعار غير المنصفة في بعض الحالات يمكن نسبتها الى تقصير كبار الموظفين في كل من لجنة الدولة للتخطيط ووزارة المالية وغيرها من الوكالات الاقتصادية عن ممارسة الاشراف على

تحديد اسعار البضائع المنتجة في مشاريع الصناعات المحلية، تاركين الامر لرؤساء لجـان الشعب في الاقاليم بحجة ان هذه البضائع لها اهمية محلية فقط. لذا، ومثلما انشئت لجان التخطيط الاقليمي لتوحيد التخطيط، ينبغي انشاء لجان اقليمية للاسعار بغية توحيد عمليات تحديد اسعار البضائع، ومن جملتها تلك التي تنتجها مشاريع الصناعة المحلية. كما يجب على الوكالات الاقتصادية مثل لجنة الدولة للتخطيط ووزارة المالية ولجنة تقدير السعر ان تعزز اشرافها على الاسعار.

٣ - مشكلات السوق الفلاحية والغاؤها

تمثل السوق الفلاحية شكلا للتجارة حيث يبيع الفلاحون مباشرة للسكان، وفي امكنة محددة، جزءا من النتاج بالاضافة الى منتجات حيوانية من الاقتصاد المشترك للمزارع التعاونية، كما يبيعونهم منتوجات قام بانتاجها كعمل جانبي افراد من فلاحي التعاونيات. ومع كونها تؤلف شكلا للتجارة في المجتمع الاشتراكي فان السوق الفلاحية تحتفظ بالعديد من بقايا الرأسمالية. نعثر على هذه البقايا في واقع كون الاسعار في السوق الفلاحية تتحدد عفويا حسب العرض والطلب، ولذا فان قانون القيمة يسري مفعوله بصورة عمياء نوعا ما. فالدولة لا تخطط العرض والطلب او الاسعار للسوق الفلاحية. والطابع العفوي للسوق الفلاحية يخضع طبعا لقيود معينة كلما تطورت تجارة الدولة ونمت الوظيفة التنسيقية التي تمارسها الدولة على السوق الفلاحية. غير انه في مرحلة الاشتراكية يتعذر التخلص من السوق الفلاحية تخلصا تاما.

ان كلمة «جانج» (Jang) — ومعناها «السوق» — لم تنشأ في ظل اي من الاشتراكية او الرأسمالية. فهي لفظة تحدرت من المجتمع

الاقطاعي، وظهرت «جانج» (السوق) الى حيز الوجود عندما تطورت الحرف اليدوية في عصر الاقطاع. منذ القدم والكوريون يسمون التاجر بـ «جانج — سا — غون» ومعناه «شخص يتعاطى اعمال التجــارة في جانج» (في السوق). لذا، فان «السوق» هي شكل متخلف للتجارة نشأ في المجتمع الاقطاعي. وعليه، فمن الافضل من حيث المبدأ الا تكون هناك سوق فلاحية، وهي شكل متخلف للتجارة، في ظل النظام الاشتراكي المتقدم.

لكن، بما ان الاقتصاد التعاوني والانتاج الفردي الجانبي كلاهما موجود في ظل الاشتراكية، فالسوق الفلاحية هي امر حتمي ووجودها لا يشكل نصف شرّ. يعتقد بعض الرفاق على ما يبدو بان الدولة يجب ان تبتاع كل المنتجات الجانبية وتسوّقها بطريقة موجهة، لكنهم مخطئون في ذلك بما ان التطبيق ليس عمليا. اما بالنسبة للمنتجات الجانبية للافراد، فينبغي السماح للمنتجين باستهلاكها واخذ الفائض الى السوق لبيعه او مقايضته ببضائع اخرى. وفيما يتعلق بالانتاج الحيواني والمحاصيل الصناعية التي ينتجها الاقتصاد المشترك للمزارع التعاونية، فان القسم الاعظم منها يجب ان تبتاعه الدولة، لكن قسما منها يجب توزيعه على الفلاحين وباستطاعتهم ان يستهلكوه او ان يبيعوه الى وكلاء الشراء، او ان يأخذوه الى السوق الفلاحية للبيع. يجب الا يرغم الفلاحون على بيع هذه المنتجات الى وكلاء الشراء فقط، بل ينبغي السماح لهم ببيعها الى اي كان حسبما يرتأون، وبهذه الطريقة تصبح المنتجات اكثر توافرا للشعب.

ان كتاب تدريس الاقتصاد السياسي لا يعطي وصفا جيدا للسوق الفلاحية. فهو يقول فقط بان السوق الفلاحية تنتج تأثيرات غير مواتية لتطور الاقتصاد المشترك وترعى الافكار البورجوازية الصغيرة والانانية بين الفلاحين. لكن تفسيرا واضحا لا يقدم بالنسبة لضرورة

السوق الفلاحية في المجتمع الاشتراكي وما هو الدور الذي تلعبه ومتى يتوقع لها ان تزول.

وهو انه شيء حسن اكثر منه سيئاً وجود الانتاج الجانبي والسوق الفلاحية في المجتمع الاشتراكي. نحن لسنا بعد في وضع يسمح لنا ان نؤمن على النحو الكافي، وعبر اقنية الدولة، كل ما هو ضروري لحياة الشعب، وقبل كل شيء، السلع المتنوعة للاستعمال اليومي مثل المكانس و «طاسات اليقطين» والمؤن الاضافية مثل اللحم والبيض والسمسم (Gingili) والسمسم البري. وفي ظل الظروف القائمة، ما هو وجه الخطأ في ان ينتج الافراد هذه الاشياء بصورة جانبية ويبيعونها في السوق؟ ان هذه الطريقة، رغم تخلفها، ينبغي استخدامها عندما لا تكون الطرق المتقدمة متطورة الى حد يكفي لتغطية كل شيء.

يتخوف بعض الموظفين لئلا يؤدي الانتاج الجانبي او السوق الفلاحية الى احياء الرأسمالية على الفور. لكن مثل هذا الخوف ليس له من مبرر. فلو كانت بساتين زراعة الخضر المعطاة الى المزارعين التعاونيين كبيرة للغاية، لامكن لهم ان ينهمكوا في زراعتهم الفردية، فيهملون العمل الجماعي وهذا من شأنه تنمية العناصر الرأسمالية. لكن لا تزيد مساحة البستان الواحد لزراعة الخضر عند فلاحينا على بضع عشرات بيونج (Pyong)، وتربيتهم الفردية الجانبية للماشية لا تتعدى تربية بضع خنازير او عشر دجاجات او ما يشابه ذلك في كل بيت. وحتى لو غرس الفلاح بضع نبتات من التبغ في حديقته، فلن تتحول الى ادارة رأسمالية، ولو اخذ بضع دجاجات الى السوق الفلاحية وباعها باسعار اعلى الى حد ما، فانه لن يصبح رأسماليا.

لكن ماذا سيحدث لو جرى الغاء السوق الفلاحية بموجب قانون بحجة ان الانتاج الجانبي كما السوق الفلاحية تركا اثرا مضرا في

الاقتصاد المشترك وقاما على رعاية الانانية؟ طبعا، سوف تختفي ساحة السوق، لكن السوق السوداء ستبقى. وسيقرع الفلاحون على ابواب المطابخ او يتسكعون في الشوارع الخلفية لبيع الدجاج او البيض الذي قاموا بتربيته جانبياً. ثم يقبض عليهم في هذه الفعلة، لكي تفرض عليهم الغرامة او يعاقبون بخلاف ذلك بموجب القانون. لذا فان الالغاء القسري للسوق الفلاحية لن يساعد في العثور على حل، بل قد يتسبب بالاحرى في مضايقات للشعب وفي تجريم الكثيرين بصورة لا معنى لها.

وعليه، طالما ان الدولة لا تستطيع انتاج كل السلع التي يتطلبها الشعب وتموينه بها على نحو كاف، يجب ان نحرص بشدة ضد النزعة «اليسارية» لالغاء السوق الفلاحية بهذه السرعة.

متى يختفي اذن كل من الانتاج الفردي الجانبي والسوق الفلاحية؟

اولا ، لن يختفيا الا متى تصنعت البلاد وتطورت التكنولوجيا الى درجة عالية، وتوفرت كافة السلع الاستهلاكية التي يحتاجها الشعب بكثرة. ان احد لن يزعج نفسه بالذهاب الى السوق الفلاحية، عندما يكون في استطاعته ان يشتري كل ما يريده من المتاجر التي تملكها الدولة، والسوق الفلاحية لن تتعامل بمثل تلك السلع على اية حال. لنفرض بان اليافا كيماوية جيدة النوعية ورخيصة الثمن تدفقت بكثرة من المعامل، عند ذاك لن يتجشم الناس مشقة الذهاب الى ساحة السوق لشراء القطن الغالي. وحتى لو شاء بعض الفلاحين ان يبيعوا باسعار مرتفعة، فان مثل هذه السلع لن تجد سوقا للبيع. وحتى في ظل الظروف الحاضرة، ان البضائع الموجودة بكميات وافرة لا تباع في السوق الفلاحية، بل تباع باسعار موحدة في جميع انحاء بلادنا، في المدن الكبرى مثل هامهونغ كما في القرى الجبلية النائية مثل «بوتا -- ري» عند قدم جبل «باكدو». فعندما تتوافر السلع بكثرة

وتباع باسعار موحدة بهذه الطريقة، يكون هذا بمثابة نظام للتموين.

بيد انه مما ينبغي تذكره هو ان البضائع الموجودة على نحو غير كاف تجري مبادلتها سرا او يعاد بيعها في السوق الفلاحية، حتى عندما تقوم الدولة بتحديد اسعار موحدة. ثمة اناس يشترون السلع من المتاجر ويختزنونها من اجل بيعها لقاء اسعار اعلى متى اشتدت الحاجة اليها. لنأخذ بيع البيض كمثال على ذلك. ونحن ننتج البيض حالياً في مزارع الدواجن التي انشئت في بيونغ يانغ واماكن عديدة غيرها. لكننا لا ننتجه بعد الى حد يسمح بتموين الشعب به تموينا كافيا. لذا يوجد تفاوت بين الدولة والسوق الفلاحية في سعر البيض. وللاستفادة من ذلك، ظهرت عادة الاتجار بالبيض.

طبعا، نحن لا نستطيع ارسال الذين يتجرون بالبيض الى السجن كمجرمين. وبالنسبة لطرق الرقابة الاخرى، لا توجد طريقة غير اتخاذ بعض الاجراءات الفنية مثل ضبط حجم البيع لكل شار. بالطبع ينبغي ايضا اتخاذ مثل هذه الاجراءات، لكن جل ما يمكنها تحقيقه لا يتجاوز كبح تركز السلع في ايدي قلة من الناس الى حد ما. وهذه الاجراءات لا يسعها البتة القضاء نهائيا على الاتجار في السوق الفلاحية او المتاجرة في السوق السوداء.

لكي يتم حل هذه المشكلة، يجب انتاج كميات كبيرة من السلع. فلو انشيء المزيد من مزارع البيض وكان انتاج البيض كافيا لسد حاجات الناس تماما، سوف تزول المتاجرة بالبيض في السوق السوداء، كذلك سوف ينتهي بالطبيعة البيع والشراء في السوق الفلاحية. واذا قامت الدولة على تلبية مطالب الشعب بهذه الطريقة وازالت من السوق الفلاحية السلع التي يجري تبادلها هناك، سلعة تلو الاخرى، لن تعود بالنهاية من حاجة الى السوق الفلاحية.

ثانياً، لن يزول وجود الانتاج الفردي الجانبي والسوق الفلاحية الا متى تحولت الملكية التعاونية الى ملكية الشعب كله.

وكما اشرنا في «اطروحات عن المسألة الريفية الاشتراكية»، لن يكون هناك بيع وشراء في السوق الفلاحية عندما نكون قد حولنا الملكية التعاونية الى ملكية الشعب كله بدمج هذين الشكلين للملكية دمجاً عضوياً، بينما يجري التعزيز المطرد للدور القيادي لملكية الشعب كله على الملكية التعاونية .

ان احد الاسباب الرئيسية وراء وجود السوق الفلاحية في الوقت الحاضر هو ان الاقتصاد التعاوني والاقتصاد الفردي الجانبي يقومان جنباً الى جنب مع اقتصاد الدولة.

لذلك عندما يتم التحام هذين النوعين من الملكية في ملكية واحدة للشعب كله، فان الاقتصاد الفردي الجانبي سوف يختفي بفضل القوى المنتجة المتطورة، وبناء عليه، سوف تختفي السوق الفلاحية ويصبح تداول السلع ككل امراً غير ضروري. ثم سيتم توزيع المنتجات في ظل نظام تمويني. وفي الوقت الحاضر نقوم بتوزيع الارز وغيره من السلع التي لا غنى عنها الى العمال ومستخدمي المكاتب بموجب نظام تمويني. ولا حاجة الى القول بان ادخال هذا النظام التمويني لم يكن بسبب الوفرة في السلع، ولا في ظل ظروف من الملكية الواحدة للشعب كله. نحن نحافظ على النظام بقصد التأكد من ان الشعب يأكل ويعيش على حد سواء في ظل ظروف لا توجد بها السلع بوفرة. والنظام التمويني الذي ننوي ادخاله عندما تكون القوى المنتجة قد تطورت الى درجة عالية جداً وعندما يكون الشكلان للملكية قد التحما في ملكية واحدة للشعب كله، سوف يأتي مختلفاً عن النظام الذي نملكه الآن. سوف يكون نظاماً تموينياً يهدف الى تزويد الشعب على نحو

اكثر فعالية بالسلع الاستهلاكية المنتجة بكميات كبيرة، وفقاً لحاجاته المتنوعة.

وختاماً ، فان السوق الفلاحية كما الصفقات السرية، سوف تختفي وستنتقل التجارة اخيراً الى نظام التموين، فقط عندما تكون القوى المنتجة قد تطورت الى درجة تصبح الدولة معها قادرة على انتاج كل انواع السلع المطلوبة من الشعب وتموينه بها في كميات كافية، وعندما تكون الملكية التعاونية قد نمت الى ملكية للشعب كله.

ي

نتائج عظيمة وآفاق جديدة

ان المؤتمر الرابع لحزبنا * لخّص الانتصار التاريخي في بناء اسس الاشتراكية وتبنّي البرنامج الرائع لمشروع السنوات السبع. والمهمة الرئيسية التي طرحها المشروع كانت في تحقيق اعادة بناء تقنية شاملة وانجاز الثورة الثقافية وادخال تحسين جذري على مستويات عيش الشعب كنتيجة لتقوية النظام الاشتراكي.

جميع اعضاء حزبنا وشعبنا العامل قاموا بنجاح، يحدوهم الامل والثقة بغد مشرق، في وضع مشروع السنوات السبع العظيم موضع التنفيذ، فانجزوا الابتكارات الجديدة واجترحوا المعجزات كل يوم.

غير ان ثورتنا وبناءنا واجها طيلة السنوات القليلة الماضية صعوبات ومشقات عظيمة عندما ازداد تهديد المناورات العدوانية للامبرياليين الاميركيين عند نشوء وضع معقد في الحركة الشيوعية العالمية. فتطلب هذا من حزبنا بالحاح تسليح الشعب كله تسليحاً حازماً بالافكار الثورية للماركسية — اللينينية، ولا سيما اتخاذ استعدادات سياسية — ايديولوجية شاملة للتغلب على الحرب. وفي الوقت نفسه، تطلب الامر بذل جهود كبيرة لتعزيز قدرة الامة الدفاعية — حتى وان عنى ذلك شيئاً من اعادة تعديل درجة السرعة في تطور الاقتصاد الوطني — للحفاظ التام على امن البلاد والشعب.

من: «تقرير عن عمل اللجنة المركزية الى المؤتمر الخامس لحزب عمال كوريا»، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠.

*انظر الفصل الثاني (ب).

عقد الحزب مؤتمراً تاريخياً في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦* حيث اتخذ خطوات متينة لتقوية صفوفنا الثورية سياسياً وايديولوجياً ولاعادة تنظيم عمل البناء الاشتراكي تنظيماً كلياً يتمشى مع متطلبات الوضع السائد. فطرح خطاً ثورياً جديداً يقوم في آن واحد على مواصلة البناء الاقتصادي والاستعدادات الدفاعية لزيادة قدرات الامة على صد مناورات العدو العدوانية المتضاعفة، وبناء عليه قرر الحزب تأجيل انجاز مشروع السنوات السبع ثلاث سنوات.

لقد اظهرت التطورات اللاحقة ان الخطوات التي اتخذها حزبنا جاءت على اتفاق تام مع المصالح الاساسية لثورتنا، وكانت اجراءات جريئة وديناميكية وحكيمة لمعالجة الوضع المتغير. ان جميع اعضاء حزبنا وشعبنا العامل، اخلاصاً منهم للخط الثوري الجديد الذي طرحه الحزب، خاضوا كفاحاً بطولياً على جبهتي البناء الاقتصادي والدفاع، وانجزوا مشروع السنوات السبع عن جدارة واستحقاق، فحققوا وحدة سياسية وايديولوجية راسخة في كافة قطاعات مجتمعنا وحولوا البلاد كلها الى قلعة حصينة قادرة على مقاومة اي اجتياح مفاجىء من جانب العدو.

التحويل الى دولة صناعية اشتراكية

ان اعظم المنجزات في البناء الاشتراكي خلال الفترة التي نستعرضها** هي ان بلادنا قد تحولت الى دولة صناعية اشتراكية نتيجة التحقيق الرائع للمهمة التاريخية من التصنيع الاشتراكي.

كان التصنيع الاشتراكي شأناً يتطلب عملاً عاجلاً لتعزيز النظام

---

*انظر الفصل السادس (و).

**وهي الفترة منذ مؤتمر الحزب الرابع، ١٩٦١.

الاشتراكي القائم وترقية البناء الاشتراكي في النصف الشمالي من الجمهورية، والمهمة الرئيسية لمشروع السنوات السبع.

فاستناداً الى دعائم صناعة وطنية ومستقلة والى الاساس المادي لتجهيز كافة فروع الاقتصاد الوطني بتكنولوجيا عصرية الذي سبق اعداده خلال فترة مشروع السنوات الخمس، اولى حزبنا عنايته لاطلاق جهد قوي في فترة مشروع السنوات السبع من اجل بناء صناعة حديثة مستقلة — متطورة بشمول ، وممتلكة لقاعدة خاصة بها ومتينة من المواد الخام، ومجهزة بالتقنيات الجديدة — لكي يحقق اعادة البناء التقنية الشاملة للاقتصاد الوطني.

وتمشيا مع سياسة الحزب الصحيحة، تطورت الصناعة بسرعة وتغير مظهرها جذرياً خلال مشروع السنوات السبع.

وبفضل التنفيذ الناجح لمشروع السنوات السبع في حقل الصناعة، فان قيمة الناتج الصناعي الاجمالي هذه السنة (١٩٧٠) — سوف تزداد بنسبة ١١,٦ ضعفاً مقابل سنة ١٩٥٦ — ١٣,٣ ضعفاً في انتاج وسائل الانتاج و ٩,٣ اضعاف في البضائع الاستهلاكية. يعني هذا ان الانتاج الصناعي قد نما بمعدل مرتفع مقداره ١٩,١ كمتوسط سنوي طيلة فترة التصنيع من ١٩٥٧ الى ١٩٧٠. وتعمل صناعتنا اليوم خلال ١٢ يوماً فقط مقداراً يوازي ما تمّ انتاجه خلال عام ١٩٤٤ كله ما قبل التحرير .

لقد تطورت الصناعة ككل بمعدل عال ، والصناعة الثقيلة بنوع خاص تقدمت بسرعة فائقة. خلال فترة مشروع السنوات السبع اولى حزبنا اهتمامه للتشديد في الدرجة الاولى على اعمال تحسين الفروع الرئيسية للصناعة الثقيلة وتعزيزها، وفي الوقت نفسه قام بتنفيذ اعمال شاملة لتوسيع قواعد الصناعة الثقيلة وتوطيدها. ونتيجة لتنفيذ سياسة الحزب ، تجهزت صناعتنا الثقيلة على اكمل وجه بصناعتها

القوية لبناء الآلات والتي الّفت نواتها، وازدادت قدرتها الى حد كبير خلال الفترة التي نستعرضها.

ان النجاح الاكبر في بناء الصناعة الثقيلة هو اقامة صناعتنا الخاصة لبناء الآلات، وهي الاساس لتطور الاقتصاد الوطني والتقدم التقني.

وبفضل الجهود العظيمة التي وجهها الحزب الى تطوير صناعة بناء الآلات خلال فترة مشروع السنوات السبع، فان بلادنا هي الآن — وهي التي لم تتمكن حتى من صنع معدات زراعية بسيطة على نحو ملائم قبل التحرير — في مركز يسمح لها بصنع الآلات الضخمة، مثل المكابس من عيار ٦,٠٠٠ طن، والشاحنات المتينة والتراكتورات الكبيرة والحفارات والجرافات ، والقاطرات الكهربائية وقاطرات الديزل، والسفن ذات الحمولة من فئة ٥,٠٠٠ طن، بالاضافة الى آلات الدقة. وليس انتاج الوحدات المنفصلة من المعدات فحسب، بل تزويد معامل كاملة للمصانع الحديثة. خلال فترة مشروع السنوات السبع وحدها انتجت صناعتنا الهندسية المعامل المجمعة وزودت بها ما يزيد على ١٠٠ وحدة عصرية، مثل محطات الطاقة ومصانع المعادن والكيماويات.

ان قواعد الطاقة في البلاد قد جرى توطيدها ايضاً لتلبية مطالب التطور الصناعي السريع والثورة التقنية الشاملة. وشيدت معامل ضخمة للطاقة الكهربائية والحرارية خلال مشروع السنوات السبع. فكانت النتيجة ان نمت قدرة بلادنا الاجمالية على توليد الطاقة بشكل ملحوظ . وازيل الجانب الاحادي لصناعة الطاقة التي اعتمدت بصورة مقتصرة على الطاقة الهيدروليكية (المائية)،وتحسنت قواعد الطاقة لدى الامة تحسناً نوعياً.

وكان التطوير السريع للصناعة المعدنية الحديدية احدى المهمات التي لها اهمية في تحقيق التصنيع الشامل. فقد جرى خلال فترة

مشروع السنوات السبع توسيع لقواعد انتاج الحديد وانشئت معامل جديدة للحديد في الاقليم الغربي، فاسفرت النتيجة عن زيادة القدرة الانتاجية لكل من الحديد الخام وزهر الحديد وعن تعزيز استقلال صناعة الحديد. واحرز انتاج الصلب، وصفائح الصلب بنوع خاص، تقدماً سريعاً، وتأسس حديثاً عدد من الفروع لتصنيع المعادن في المرحلة الثانية. ان صناعة الحديد المعدنية في بلادنا قد نمت الى مرفق صناعي قوي ومجهز بعمليات الانتاج الكاملة — من انتاج الحديد الخام (الصب) الى انتاج الصلب والصفائح الفولاذية والمنتجات التي تتطلب تصنيع المعادن في المرحلة الثانية — وهي تسد الطلبات لمختلف انواع المعادن التي يحتاج اليها في تطوير الاقتصاد الوطني.

كذلك تغير مظهر الصناعة الكيميائية تغيراً جوهرياً. وخلال فترة التصنيع تعززت قواعد انتاج السماد الكيماوي وبرز الى حيّز الوجود فرع جديد ينتج الكيماويات الزراعية وفروع لانتاج الفينالون وغيره من الالياف الاصطناعية والراتينج، فكانت النتيجة انه ارسيت في بلادنا قواعد قوية للصناعة الكيميائية العضوية وغير العضوية، مما افسح المجال امام التعجيل في اضفاء الطابع الكيميائي على الصناعة بمزيد من القوة.

وجرى ايضاً احراز تقدم سريع في صناعات استخراج الفحم والمعادن الخام وصناعة مواد البناء وغيرها من فروع الصناعة الثقيلة.

ان صناعتنا الثقيلة هذا العام سوف تنتج ١٦ الف مليون كيلوواط ساعة من الكهرباء و ٢٧ مليون طن من الفحم، ومليوني طن من الفولاذ، و١,٥ مليون طن من الاسمدة الكيماوية و ٤ ملايين طن من الاسمنت.

وصناعتنا الثقيلة، التي تتألف نواتها من الصناعة القوية لبناء الآلات، تضمن استقلال البلاد السياسي والاقتصادي ضماناً اكيداً.

انها تظهر، باعتبارها الاساس المادي المتين لتطوير الاقتصاد الوطني بصورة اسرع، قوة عظيمة في تطوير الصناعة الخفيفة والاقتصاد الريفي. بينما هي تضاعف من قدرة الامة الدفاعية.

كذلك جرى احراز تقدم بالغ الاهمية في تطور الصناعة الخفيفة. فحافظ الحزب بثبات على سياسة تطوير الصناعات الضخمة المركزية، وفي آن واحد على تطوير الصناعات المحلية المتوسطة والصغيرة في انتاج السلع الاستهلاكية الشعبية. وخلال مشروع السنوات السبع انشئت معامل جديدة وعصرية ومركزية للصناعة الخفيفة، وتمّ في الوقت نفسه تشييد معامل للصناعة المحلية بالموارد الاحتياطية المتوافرة محلياً، ودفعت الى الامام بنشاط عجلة اعادة البناء التقني للصناعة المحلية تمشياً مع تطور الصناعة الثقيلة. فاسفرت النتيجة عن كون بلادنا الآن تملك جميع فروع الانتاج الصناعي الخفيف، ومن جملتها صناعة نسيجية قادرة على انتاج ما يزيد عن ٤٠٠ مليون متر من المنسوجات ذات النوعية العالية سنوياً، بالاضافة الى صناعة الاطعمة وصناعة قادرة على انتاج الضرورات اليومية. لقد انشئت قواعد عصرية للصناعة الخفيفة يمكنها ان تسد بانتاجها متطلبات الشعب العامل للسلع الاستهلاكية، ابتداء من الاجواخ والالبسة الى المنتوجات الثقافية.

ومع تقدمها بسرعة فائقة واتساع حجمها، اخذت الصناعة تلعب دوراً أكثر حسماً في الانتاج الاجتماعي الاجمالي وفي الدخل الوطني. ان حصة الصناعة من مجموعة الناتج الصناعي والزراعي العام ارتفعت من حيث القيمة من ٣٤ بالمائة عام ١٩٥٦ الى ٧٤ بالمائة عام ١٩٦٩، وازداد نصيب الصناعة في الدخل الوطني من ٢٥ الى ٦٥ بالمائة في اثناء الفترة ذاتها.

علاوة على ذلك، حصل ارتفاع ملحوظ في انتاج السلع المصنّعة الرئيسية للفرد الواحد، وهذا مؤشر هام على القدرة الاقتصادية لامة

ما وعلى مستوى تطورها الصناعي. سوف يبلغ انتاج بلادنا للفرد الواحد هذه السنة ١,١٨٤ كيلوواط ساعة من الكهرباء و ١,٩٧٥ كيلوغراما من الفحم، و ١٥٨ كلغم من الفولاذ و ١٠٨ كلغم من الاسمدة الكيماوية، و ٢٨٧ كلغم من الاسمنت. ويدل هذا على ان بلادنا قد وصلت الى مستوى البلدان الصناعية المتقدمة في حصة الفرد الواحد من المنتجات الصناعية الرئيسية، وحتى انها تخطتها في بعض الابواب.

ان الثورة التقنية الشاملة جرى ايضاً ايصالها الى النجاح في كل حقل من حقول الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل قواعدنا القوية للصناعة الثقيلة. ومع تطور صناعة بناء الآلات وغيرها من الصناعات الثقيلة، تحسنت المعدات التقنية تحسناً جوهرياً في كافة مجالات الاقتصاد الوطني، وجرى تطبيق الكهربة والاتمتة على نطاق واسع.

وتحققت بنجاح اعادة البناء التقنية للاقتصاد الريفي بواسطة الدعم القوي من قبل الصناعة الثقيلة.

وقام الحزب بتوجيه جهود عظيمة نحو اعادة التنظيم التقنية للاقتصاد الريفي تمشياً مع السياسة المطروحة في المؤتمر الرابع، ولا سيما متابعة للدرب التي انارتها «الاطروحات حول المسألة الريفية الاشتراكية في بلادنا»، التي جرى تبنيها في الاجتماع العام الثامن الذي عقدته اللجنة المركزية الرابعة للحزب في سنة ١٩٦٤ *، كما احرز الحزب نجاحات رائعة في هذا الحقل.

ان النجاح الاعظم الذي تمّ احرازه في الثورة التقنية الريفية خلال الفترة التي نستعرضها هو اكمال الريّ.

لقد واصلنا اعمال الريّ على نطاق واسع، فيما اكملنا ريّ حقول الارز وقمنا حتى بريّ الحقول الجافة الى حد بارز. كذلك بذلت

---

*انظر الفصل الثالث(ج).

الدولة جهوداً عظيمة لتنفيذ مشاريع التجفيف في السنوات القليلة الماضية، فأسفرت النتيجة عن تخلص المناطق الرئيسية المنتجة للارز تخلصاً تاماً من اضرار المياه الراكدة. اما مشاريع تحسين الانهار وبناء السدود للسيطرة على مياه المد واعمال التحريج، فقد جرى تنفيذها على نطاق واسع في كافة انحاء البلاد. وتمتعت حقول الارز والحقول الجافة بالاضافة الى المحاصيل بحماية افضل ضد الكوارث الطبيعية. وبناء عليه، فقد انشيء في بلادنا خلال الفترة التي هي قيد المراجعة نظام للريّ يمكن الاعتماد عليه، ويضمن لنا على الدوام المحاصيل الغنية والمستقرة ضد الجفاف او الفيضان.

طرح الحزب المكننة باعتبارها المهمة المحورية في الثورة التقنية الريفية خلال مشروع السنوات السبع، وحارب بحيوية لتنفيذها. وخلال الفترة التي نستعرضها ازداد بشكل ملحوظ عدد محطات الآلات الزراعية، وهي الاساس في المكننة الريفية. لقد انشئت هذه المحطات في كل مدينة ومقاطعة من بلادنا، وجرى تموين الريف بالعديد من الآلات الزراعية العصرية. ارتفع عدد التراكتورات العاملة في خدمة الاقتصاد الريفي بـ ٣,٣ اضعاف، وعدد الشاحنات بـ ٦,٤ اضعاف خلال الفترة الممتدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٩. وجرى ابتكار وصنع انواع مختلفة من الآلات الزراعية الجديدة، بحيث تقوم الآلات بالمزيد من العمل الزراعي.

لقد تمت تأدية مهمة الكهربة في الريف باستحقاق ايضاً خلال مشروع السنوات السبع، وانطلق مجهود لتزويد كل «ري» وبيت زراعي بالكهرباء. فكانت النتيجة ان كل «ري» الآن لديه كهرباء، وكل بيت زراعي يملك النور الكهربائي. ويجري في الريف استخدام الكهرباء على نطاق واسع ليس في حياة الفلاحين البيتية فحسب، بل كطاقة للآلات وكمصدر للحرارة في الانتاج الزراعي. ان

الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في الريف يصل في الوقت الحاضر الى الف مليون كيلوواط ساعة، يستخدم معظمها في الانتاج. ان نسبة الكهرباء المستهلكة في الريف عظيمة جداً، كما ان بلادنا سبق لها بلوغ مستوى بلدان العالم المتقدمة في حقل انارة الريف بالكهرباء.

كذلك جرى تسجيل تقدم عظيم في اضفاء الطـابع الكيميائي على الزراعة. وكمية الاسمدة الكيماوية التي استخدمت لكل «جونغبو» من حقول الارز والحقول الجافة في السنة الماضية بلغت ٣٫٢ اضعاف ما بلغته عام ١٩٦٠. كما طرأ تحسن كبير على تركيبها النوعي. والى جانب ذلك، مع رش كمية متزايدة من الكيماويات الزراعية تمت حماية المحاصيل بصورة اكثر فعالية من اضرار الافات الزراعية والحشرات. وجرى تزويد الريف بكمية ملحوظة من مبيدات الاعشاب التي لها فعالية شديدة.

جميع فروع الانتاج الزراعي تقدمت بسرعة، بينما احرزت الثورة التقنية الريفية تقدمها بنجاح.

ورغم بعض التقلبات في الانتاج الزراعي بسبب الكوارث الطبيعية التي كانت قاسية بصورة غير معتادة والتي اصابت بلادنا طيلة السنوات القليلة الماضية، فقد جنينا حصاداً جيداً كل سنة، وجمعنا هذه السنة ايضاً محصولاً وافراً جداً. ان مشكلة الغذاء في بلادنا قد حلت الآن تماماً، وجرى ارساء الاساس الثابت لانتاج الحبوب مما سوف يفسح المجال امام تطوير كافة المجالات الاخرى في الاقتصاد الريفي على نحو اسرع. ومع ارساء الدعائم المادية والتقنية المتينة لتربية المواشي فان العناية بالحيوانات الداجنة دخلت شوطاً جديداً من التطور على اساس التكنولوجيا العصرية. لا سيما وانه قد حدث انعطاف كبير في تطور صناعة الدواجن خلال السنوات القليلة الماضية، فصرنا قادرين الآن على انتاج اكثر من ٧٠٠ مليون بيضة وكميات كبيرة من

الفراريج كل سنة بواسطة الطرق الصناعية.

ان كهربة الخطوط الحديدية هي احدى المنجزات الرئيسية في اعادة البناء التقنية للاقتصاد الوطني. وخلال مشروع السنوات السبع تمت حديثاً كهربة قطاعات من الخطوط بطول ٨٥٠ كيلومترا، وانجز القسم الاكبر من كهربة الخطوط الرئيسية والاساسية.

يدل هذا كله على ان المهمة التاريخية للتصنيع الاشتراكي في بلادنا قد تمّ تنفيذها بصورة رائعة، وان بلادنا التي كانت فيما مضى بلداً زراعياً مستعمراً وبعيد كثيراً عن المدنية التقنية الحديثة قد تحولت الى دولة اشتراكية صناعية تمتلك صناعة حديثة وزراعة متطورة.

ان سير التنفيذ لخط الحزب في التصنيع لم يكن البتّة طريقاً هينة. ولم تكن العقبات والمشقات التي وجب على شعبنا التغلب عليها قليلة كي يبني صناعة حديثة ويضع موضع التنفيذ اعادة البناء التقنية للاقتصاد الوطني.

لقد تسلمنا عن المجتمع القديم صناعة استعمارية ليست بذي بال، وحتى هذه تهدمت بشدة في الحرب التي حرّض عليها المعتدون الامبرياليون الاميركيون. وخلال خطة السنوات الثلاث التي اعقبت الحرب تمّ بنجاح انجاز المهمة في اصلاح وتعمير الاقتصاد الوطني الذي خربته الحرب، لكن انعدام التوازن الاستعماري في الصناعة لم تستأصل شأفته تماماً، واسس الصناعة الثقيلة كانت ضعيفة للغاية. لم نكن نملك الا ّ اموالاً محدودة، ومقادير غير كافية من المواد الخام وغيرها، وموارد تقنية ضئيلة. وفضلاً عن ذلك، كان علينا ان نخوض كفاحاً لتحقيق التصنيع واعادة البناء التقنية للاقتصاد الوطني في الاحوال الداخلية والخارجية البالغة التعقيد التي لازمت ثورتنا، ولا سيما في الظروف المتوترة حيث قام الامبرياليون الاميركيون الذين

يمثلون كوريا الجنوبية والادوات التابعة لهـم بمضاعفة مناورتهم دون انقطاع للتحريض على الحرب.

غير ان الحزب مضى قدماً في خط التصنيع الاشتراكي دون ادنى تأرجح، وفي الهامه لشعبنا بالروح الثورية من الاعتماد على النفس، اظهر لهم كيف يحلّون بجهودهم الذاتية جميع المشكلات الصعبة والمعقدة في بناء صناعة حديثة وتحقيق اعادة البناء التقنية للاقتصاد الوطني.

ان كل الشعب العامل في بلادنا، في تعلقه بخط الحزب، احتشد بالاجماع للنضال من اجل التصنيع الاشتراكي للبلاد واعادة البناء التقنية. واستجابة لنداء الحزب — «لننطلق الى الامام بسرعة تشوليما»! — شنّت طبقتنا العاملة البطلة وشن الشعب العامل كله كفاحاً لا يعرف الكلل لتنفيذ خط الحزب في التصنيع، فحطموا السلبية والمحافظة التي اعترضت سبيل تقدمهم وتغلبوا على كافة المشقات والصعوبات.

وبفضل الخط الصحيح للحزب في التصنيع، وتوجيهه الحكيم في تنفيذ هذا الخط، وكفاح العمل البطولي والمخلص الذي خاضه شعبنا، فان المهمة للتصنيع الشاقة والمعقدة، والتي استغرق تنفيذها في البلدان الرأسمالية قرناً من الزمن وحتى بضعة قرون، قد تمّ انجازها عن استحقاق وجدارة في بلادنا في غضون فترة قصيرة جداً بلغت ١٤ عاماً فقط.

التحول الى دولة صناعية اشتراكية — يشكل هذا حدثاً عظيماً له مغزى تاريخي في الكفاح للاسراع ببناء الاشتراكية والشيوعية في بلادنا واحراز نصر للثورة الكورية يشمل الامة كلها.

ونتيجة للتصنيع الاشتراكي تزودت بلادنا بالاسس المادية والتقنية الثابتة للاشتراكية واصبحت قادرة تماماً على ان تلبي من انتاجها الذاتي مطالب البناء الاقتصادي والدفاع بالاضافة الى حاجات الشعب

المعيشية. ان تحويل بلادنا الى دولة صناعية قد جعل قاعدتنا الثورية منيعة وقام بتوفير الاساس المتين لاجل الدعم القوي للكفاح الثوري للشعب الكوري الجنوبي، ولتوحيد الوطن وازدهاره في المستقبل.

ومع تأسيس صناعة حديثة مستقلة وتجهيز كافة مرافق الاقتصاد الوطني، ومن جملتها المرافق الزراعية، بالتقنيات الحديثة، تخلصت بلادنا اخيراً من تخلفها الاقتصادي والتقني، وهو الاثر المتبقي عن المجتمع القديم، وانضمت الى صفوف البلدان المتقدمة في العالم كعضو كامل العضوية. ان شعبنا الذي تحرر الى الابد من الخضوع السابق لكافة انواع الاذلال والاحتقار بسبب اقتصاده المتخلف، يقدر الان على دخول المعترك العالمي باعتزاز كأمة قوية ومتقدمة تقف على قدم المساواة مع كافة أمم العالم الكبيرة والصغيرة.

مهمات جديدة للبناء الاقتصادي الاشتراكي

خلال مشروع السنوات السبع أسسنا صناعة حديثة تعيل نفسها بنفسها وأقمنا كافة فروع الاقتصاد الوطني على اساس التكنولوجيا العصرية، عن طريق الاسراع بقوة في التصنيع الاشتراكي للبلاد وفي اعادة البناء التقنية الشاملة للاقتصاد الوطني.

غير انه لا يزال امامنا الكثير من العمل في حقل البناء الاقتصادي اذا شئنا ارساء الاسس المادية والتقنية المتينة للاشتراكية. يجب علينا تجهيز الصناعة على نحو افضل وتعزيز استقلالها، بحيث نطلق العنان كاملاً لامكاناتها في بلادنا وتطوير القوى المنتجة في الامة على نحو اسرع بضمان التقدم التقني المطرد في كافة حقول الاقتصاد الوطني.

ان المهمة الاساسية لمشروع السنوات الست في حقل البناء الاقتصادي الاشتراكي هي المضي في توطيد الاسس المادية والتقنية

للاشتراكية وتحرير الشعب العامل من الجهد الشاق في جميع حقول الاقتصاد الوطني ، بواسطة تدعيم النجاحات التي تمّ احرازها في التصنيع والانطلاق بها قدماً، ودفع عجلة الثورة التقنية الى مستوى جديد واعلى.

خلال فترة المشروع المتوقع الجديد ينبغي لنا قبل كل شيء اتمام الاطر الاساسية للفروع الصناعية وتقوية طابع «الجوتشي» في صناعتنا اكثر من السابق.

ومع التصنيع الاشتراكي، فان صناعتنا لا تكون قد بلغت بنية حسنة التوازن وجهزت نفسها بالتقنيات الجديدة فحسب، بل تكون قد تطورت في معظمها على اساس الموارد المحلية للمواد الخام، وامتلكت امكانات ضخمة. غير ان صناعتنا لا تستخدم بعد امكانياتها الكاملة لان بعض فروعها لم تكتمل بعد وثمة قطاعات صغرى وثانوية وعمليات انتاجية لم توضع بعد في شكلها الملائم. نحن ما زلنا نعتمد على البلدان الاجنبية في بعض المواد الخام، وهذا الامر لا يسعه الا التأثير الى درجة معينة على التطور المضمون والسوي لصناعتنا.

يجب علينا الاستمرار في عمل تكميل جميع فروع الصناعة بغية تعزيز القطاعات الضعيفة وخلق تلك الفروع التي نحتاجها لتحسين صناعتنا بسرعة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا شن كفاح دينامي لتطوير الصناعة كلياً على اساس المواد الخام المتوافرة في بلادنا. بهذه الطريقة يجب علينا اطلاق العنان الكامل لقدرة صناعتنا وتركيز كافة الفروع الصناعية على «جوتشي» تركيزاً ثابتاً بحيث يكون تعديلها على نفسها لجهة المواد الخام بنسبة ٦٠ الى ٧٠ بالمائة على الاقل.

ومن المهم الاندفاع الى الامام بقوة في الثورة التقنية لتحرير الشعب العامل من الجهد الشاق. فالثورة التقنية هي كذلك مشكلة ملحة جداً في تخفيف النقص الحاضر لليد العاملة.

لقد خففنا عن شعبنا العامل الى درجة لا بأس بها اعباء العمل الشاق عن طريق مضاعفة عملية اعادة البناء التقنية على نطاق شامل في جميع حقول الاقتصاد الوطني خلال مشروع السنوات السبع. لكن الفوارق بين العمل الشاق والخفيف ما زالت قائمة، ولم يتم التخلص بعد من العمل المتأثر بالحرارة والعمل الضار في بلادنا. هناك تفاوت كبير بين العمل الصناعي والزراعي. والنساء اللواتي يؤلفن نصف السكان لم يتحررن بعد تحرراً كلياً من اعباء المنزل.

ينبغي لنا ان نطلق حركة ابتكار تقني واسعة النطاق في الصناعة والزراعة وسائر الفروع الاخرى في الاقتصاد الوطني لتضييق الفوارق القائمة بين العمل الشاق والخفيف وبين العمل الزراعي والصناعي الى حد ملحوظ، ولتحرير النساء من العبء الثقيل للعمل المنزلي. هذه على وجه الدقة هي المهمات الرئيسية الثلاث للثورة التقنية التي يترتب علينا انجازها في غضون السنوات القليلة القادمة.

يجب ان تبذل جهود عظيمة، في المقام الاول، لتخفيض الفارق بين العمل الشاق والخفيف، ولازالة العمل المتأثر بالحرارة والعمل الضار، وادخال شبه الاتمتة على نطاق واسع الى جميع حقول الاقتصاد الوطني.

ان المهمة الرئيسية التي تأتي في المقام الاول هنا هي اطلاق حركة واسعة الانتشار من الابتكار التقني في صناعة استخراج المعادن حيث يوجد العمل الشاق الذي يقتضي جهداً اكثر من اية فروع اخرى، لجعل العمل في هذا الحقل سهلاً ومنتجاً الى درجة عالية واكثر سلامة.

ان مناجم المعادن ومناجم الفحم القاريّ (البيتوميني) يجب ان تطبق المكننة الشاملة وتنتقل تدريجياً الى شبه الاتمتة والأتمتة الكلية. وينبغي تحقيق تحسن واضح وحاسم في مكننة مناجم فحم الانتراسيت،

المسؤولة عن نسبة ساحقة من انتاج الفحم في بلادنا ، وحيث ينخفض مستوى مكننة العمل.

وينبغي رفع مستوى المكننة، بصورة عامة، في ميدان التحريج. كما على صناعة صيد الاسماك ان تجهز نفسها بسفن حديثة وكبيرة صالحة لكافة الاغراض، من اجل تحقيق المكننة الشاملة.

الى جانب صناعة التعدين، ما زال العمل الشاق سائداً في ميدان البناء الكبير. ويجب تزويده بآلات فعالة للبناء بأعداد كبيرة، ورفع نسبة البناء المصبوب مسبقاً لكي يرتفع مستوى المكننة في هذا الحقل بصورة حاسمة.

ان مكننة عمليات التحميل والتفريغ هي احدى الطرق الهامة للتخلص من العمل الشاق. ومثل هذه العمليات لم تحظ بعد بالمكننة التامة في محطات السكك الحديدية وارصفة الشحن ومواقع البناء وفي مختلف الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطني. لذا، فالامر ليس بان عدداً لا يستهان به من الناس لا يزالون منهمكين في العمل الشاق فحسب، بل ان سرعة العمليات غير مضمونة ايضاً. وهذا احد الاسباب لاخفاقنا في زيادة الانتفاع بوسائل النقل. خلال فترة المشروع الجديد المتوقع ينبغي علينا صنع وتموين مختلف انواع المعدات للتحميل والتفريغ بصورة فعالة وبكميات كبيرة لكي نعجل في مكننة هذه العمليات.

ويجب اطلاق حركة للابتكار التقني في الصناعة لازالة العمل المتأثر بالحرارة والعمل الضار.

ان عمليات الانتاج ينبغي أتمتتها للتخلص من العمل المتأثر بالحرارة مرة واحدة والى الابد، في صناعات استخراج المعادن الحديدية والصناعات الكيميائية وصناعة الاسمنت وفي غيرها من المجالات، حيث يجري العمل تحت وطأة درجات حرارة مرتفعة . يجب علينا اتمتة جميع

عمليات الانتاج التي تنطوي على عمل متأثر بالحرارة، بادئين بتلك الفروع حيث الحرارة شديدة بنوع خاص، ومن ثم ننتقل الى المراقبة البعيدة خطوة اثر خطوة.

ان صحة العمال، كما الانتاج نفسه، لا تزال متأثرة الى حد معين بالغاز والغبار وغيرهما من المواد الضارة بالصحة والمفروزة من العمليات المستخدمة في صناعات استخراج المعادن غير الحديدية والتعدين ومواد البناء، وفي عدد من المجالات الاخرى. ينبغي لنا تسهيل اعادة البناء التقنية في هذه الفروع من الانتاج لكي نتخلص من العمل الضار في اسرع وقت ممكن.

بهذه الطريقة سوف نتمكن من تحويل العمل الضار الى عمل غير ضار والحيلولة دون تأثر صحة العمال، كما الانتاج، بالحرارة والغاز والغبار والرطوبة في كافة الفروع الصناعية واماكن العمل.

ان تشجيع الثورة التقنية الريفية هي مهمة عاجلة امامنا اليوم. وعلينا ان نقوم بتنفيذ المكننة الشاملة للزراعة واضفاء الطابع الكيميائي الشامل عليها في غضون فترة مشروع السنوات الست، لكي نسد جذرياً هوّة الفوارق بين العمل الزراعي والصناعي، ونوفر الكثير من العمل في الريف.

يجب ان نستخدم بصورة اشد فعالية الآلات الزراعية القائمة، وان نصنع بكميات اكبر مختلف الانواع من الآلات الزراعية الحديثة، ولا سيما الآلات الفعالة التي تلائم الاوضاع الطوبوغرافية لبلادنا، وان نضع موضع التنفيذ على نطاق واسع المكننة الشاملة للزراعة. خلال فترة المشروع الجديد المتوقع ينبغي شن حركة شاملة للشعب كله بغية ادخال المكننة الشاملة، اولاً في الحقول الجافة التي تخضع للريّ وتنتج محصولين، وفي حقول الارز حيث يجري غرسه

مباشرة، ثم نوسع تطبيقها تدريجياً بحيث نحقق المكننة الشاملة والواسعة للزراعة في المستقبل القريب.

ان اعادة التعديل الواسعة للارض هي مهمة عاجلة لتحقيق المكننة الشاملة للزراعة. ولكون الارض في الدرجة الاولى غير معدلة كما ينبغي، فقد اخفقنا في دفع عجلة المكننة للزراعة الى الامام بسرعة فائقة، رغم اننا نملك الآن عدداً كبيراً من التراكتورات والشاحنات والالات الزراعية العصرية من مختلف الانواع. ان اعادة تعديل الارض يجب اطلاقها في حركة للجماهير لتكبير القطع المفروزة وتشذيبها ولتصطيب المنحدرات بحيث تتمكن الالات من العمل بفعالية في الحقول المزروعة بالارز وغيرها من الحقول على حد السواء. الالات وحدها لا تستطيع الحلول محل العمل اليدوي كله في الاقتصاد الريفي، وعليه، فان العمل الزراعي الذي لا يمكن تأديته بالالات ينبغي القيام به بمساعدة الكيمياء. وازالة الاعشاب الضارة، وهي عمل يحتاج الى بذل اقصى الجهد ويقتضي الكثير من الكدح والعناء، يجب تنفيذها بالطرق الكيميائية في تطبيق واسع لمختلف انواع المبيدات ذات الفعالية الشديدة.

ومن خلال احرازنا لتقدم كبير في الثورة التقنية الريفية سوف نخفض في المستقبل القريب القوة العمالية المبذولة لكل «جونغبو» من حقول الارز الى ما يتراوح معدله بين ٦٠ و ٨٠ يوما من العمل للرجل الواحد، وللحقول الجافة من ٢٠ الى ٣٠ يوما من العمل للرجل الواحد، وبذلك نمكّن المزارع من فلاحة ما يتراوح بين ٦,٥ جونغبو من حقول الارز او من ٨ الى ١٠ جونغبو من الحقول الجافة على الاقل. وهكذا يجب ادخال يوم عمل من ثماني ساعات الى المزارع التعاونية تدريجياً، كما في المعامل والمشاريع ، وينبغي تقليل الفارق بين المدينة والريف في احوال العمل بصورة بارزة.

ان احدى المهمات الهامة التي علينا انجازها هي في تنفيذ ثورة تقنية لتحرير المرأة من اعباء العمل المطبخي والمنزلي. وحزبنا لم يحقق التحرر الاجتماعي للمرأة فحسب، بل بذل جهوداً متواصلة لتوفير ظروف افضل كي تشارك المرأة في مجالات عريضة من الحياة العامة. ومع الاهتمام العميق من جانب الحزب، فان نساءنا يقدّمن الآن مساهمات ايجابية للكفاح الثوري والعمل البنّاء باعتبارهن اسياد البلاد الفخورين.

غير ان نساءنا اليوم ما زلن يكرسن الكثير من الوقت للعمل المنزلي فيما ينهمكن بالنشاطات العامة جنباً الى جنب مع الرجال. وعليه، فانهن تحت وطأة العبء المزدوج من النشاطات العامة والشؤون البيتية. ينبغي لنا ان نولي اهتماماً عميقاً للابتكارات المطلوبة لتخليص النساء من اعباء العمل المنزلي ولتعزيز دورهن اكثر في الثورة والبناء.

والشيء الاهم في تخفيف عبء العمل المطبخي عن كاهل النساء هو تحقيق ابتكارات جديدة في صناعة المواد الغذائية. يجب تطوير تصنيع الانواع المختلفة من الاغذية الفرعية والرئيسية على نطاق واسع، لكي يتسنى تصنيع كافة المواد الغذائية بالطرق الصناعية وتموينها محليا لاعداد الطعام بسرعة وسهولة في البيت.

وفيما نقوم بتطوير صناعة المواد الغذائية، يجب علينا ان ننتج ونموّن كمية كبيرة من البرادات المحلية والغسالات وقدور الطبخ الكهربائية وغيرها من اواني المطبخ المختلفة، بحيث لا تحتاج النساء الى صرف كثير من الوقت في العمل المطبخي والاعمال المنزلية.

وعندما تتحقق بنجاح كل هذه المهمات للثورة التقنية، فان الشعب العامل كله في بلادنا سوف يتحرر من العمل الكدحي غير الفعال والذي يستهلك الجهود ويبلغ انتاجية مرتفعة في عمله، بينما هو يؤدي هذا العمل بأمان وسهولة، وسوف تصبح حياته في بحبوحة اكبر.

التطور الثقافي الاشتراكي

الاشتراكية والشيوعية لا تتطلبا مستوى عال من تطور القوى المنتجة فحسب، بل مستوى ثقافيا رفيعا للشعب العامل. فانتصار الاشتراكية التام لا يمكن الاسراع به والمتطلبات الجوهرية للمجتمع الاشتراكي والشيوعي لا يمكن تلبيتها، الا عندما يجري دفع الثورة الثقافية، الى جانب الثورة التقنية، باستمرار وقوة الى الامام.

ان احدى المهمات الاكثر اهمية في بناء الثقافة الوطنية الاشتراكية بالوقت الحاضر هي الكفاح ضد التغلغل الثقافي من جانب الامبريالية.

وإنه لشرط اساسي بمثابة القانون المعطى في بناء الثقافة الوطنية الاشتراكية ان تقوم الحرب ضد الثقافة البالية للمجتمع الاستغلالي وضد الثقافة الرأسمالية الرجعية. لا سيما في ظل الظروف الحاضرة حين يتآمر الامبرياليون على نشر الثقافة البورجوازية الرجعية بين صفوفنا، فان محاربة كل انواع الاتجاهات الثقافية الرجعية هي امر ملح جدا.

ان التغلغل الثقافي، وهو احدى الطرق الرئيسية التي يستخدمها الامبرياليون في تنفيذ سياستهم الاستعمارية ـ الجديدة، يخدم سياستهم في العدوان الاجنبي. فالامبرياليون ، وعلى رأسهم الامبريالية الاميركية، يسعون ببراعة لمحو الثقافة الوطنية للبلدان الاخرى، ولشل وعي الشعب لاستقلاله الوطني وروحه الثورية، ولاضعاف معنويات الشعب وجعله منحلا عبر التغلغل الثقافي. واحد الامثلة البارزة هو التسلل الايديولوجي والثقـــافي الى كوريا الجنوبية على يد الامبرياليين الاميركيين والعسكريين اليابانيين . وبفضل السياسة القائمة على محو الثقافة الوطنية والتي يتبعها الرجعيون الاميركيون واليابانيون وادواتهم، فان ثقافتنا الوطنية في كوريا الجنوبية تداس حاليا باستهتار تحت الاقدام، وينعقد لواء السيطرة لـ «ثقافة اليانكي» وللازياء اليابانية

والطريقة اليابانية في الحياة، بحيث تتآكل الحياة الروحية للشعب. ان الامبرياليين الاميركيين يسعون بخبث لتسريب ثقافتهم الرجعية ليس الى كوريا الجنوبية فحسب، بل الى النصف الشمالي من الجمهورية، وهم يستخدمون كل وسيلة يمكن تصورها، مثل الاذاعات والصحافة والاعمال الادبية والفنية.

وما لم يصد هذا التغلغل الثقافي الامبريالي بصورة فعالة، فلا يمكن تطوير الثقافة الوطنية الاشتراكية على اساس سليم، ولا يمكن الدفاع بحزم عن المكاسب الاشتراكية. وتبين التجربة التاريخية بانه ما لم يتم صد التغلغل الثقافي الامبريالي بشكل حاسم، واذا جرى التساهل حيال العناصر البورجوازية الرجعية حتى الى ادنى درجة في ميدان الثقافة، فان الثقافة الوطنية سوف تبلى تدريجيا، والشعب سوف تعلله الاوهام الخادعة بالامبريالية، ويعاني من الاضطرابات الايديولوجية. وعلاوة على ذلك، فان الثورة والبناء سوف يواجهان صعوبات وازمات خطيرة.

لذا يجب علينا ان نوجه رأس حربة الثورة الثقافية في المقام الاول ضد التغلغل الثقافي على يد الامبرياليين. وينبغي لنا ان نحرص اشد الحرص ضد تسرب كافة انواع الثقافة البورجوازية المهترئة او اساليبها الحياتية الى صفوفنا، والاّ نتساهل ابدا حيال العناصر البورجوازية، مهما كانت تافهة، في حقل التطور الثقافي.

ولاجل تطور الثقافة الوطنية الاشتراكيـــة تطورا سليما، فمن الضروري ايضا الوقوف بحزم ضد اتجاه استعادة الماضي واحيائه.

فالاستعادة هي اتجاه ايديولوجي مناوىء للماركسية، يستعيد اشياء الماضي ويمجدها دون تمييز، ومن غير التفات الى مطالب الزمن والمبدأ الطبقي. ولو جرى السماح للاستعادة في حقل التطور الثقافي، فان جميع النواحي السقيمة لثقافة الماضي سوف يتّم احياؤها، والافكار

البورجوازية الرجعية والكونفوشية الاقطاعية، بالاضافة الى غيرها من الافكار البالية، سوف تنمو في عقول الناس.

ينبغي شن كفاح لا هوادة فيه ضد النزعة لتقليد اشياء الماضي الرجعية والتي عفى عليها الزمن تقليدا اعمى، ونسبة صفات مثالية اليها وتزيينها تحت ستار الاضطلاع بتراث الثقافة الوطنية. ويجب علينا ان ننبذ العناصر المتخلفة والرجعية في التراث الثقافي، وان نرث العناصر التقدمية الشعبية ونطورها بروح نقدية انسجاما مع حقائق الاشتراكية اليوم.

يجب ان نشن معركة ايديولوجية قوية في مجال الثقافة للحيلولة دون التغلغل الثقافي الامبريالي وللتغلب على النزعة الاستعادية، فنطور بذلك على نحو اسرع جميع فروع الثقافة الاشتراكية على اساس مفيد، ومن جملتها التربية والعلم والادب والفن.

ان المهمة الابلغ خطورة في حقل التربية هي انشاء فريق كبير من التقنيين والاختصاصيين، ومن المثقفين في بلادنا.

وقد وصلت القوى المنتجة اليوم الى مرحلة عالية جدا من التطور، كما ان مقياس الاقتصاد قد نما بشكل لا يضاهى. فما لم ندرب المزيد من التقنيين والاختصاصيين، لن نتمكن من تسيير دفة الاقتصاد الوطني المجهز بالتقنيات العصرية كما ينبغي، ولن نستطيع انجاز المهمات التي تجابهنا الان للثورة التقنية.

يجب علينا تدريب التقنيين والاختصاصيين على نطاق واسع لتلبية المطالب العملية للبناء الاشتراكي، وبحيث يؤلف عدد المهندسين ومساعديهم والاختصاصيين المتخرجين من الكليات والمعاهد التقنية العليا ما يزيد عن ١٠ بالمائة من القوة العمالية في كافة المصانع والمشاريع والمزارع التعاونية خلال فترة المشروع الجديد المتوقع. ان عدد التقنيين

والاختصاصيين يجب ان يتجاوز المليون في المستقبل القريب*.

ولتدريب عدد كبير من التقنيين والاختصاصيين ينبغي تحسين الكليات والمعاهد التقنية العليا القائمة وتقويتها، وتوسيع نطاق التدريب، وانشاء المزيد من الكليات في وسط البلاد وفي الاقاليم وفقا للحاجة المدروسة في كل فرع من فروع الاقتصاد الوطني الى العاملين التقنيين. كذلك يجب زيادة عدد كليات المصانع والمعاهد التقنية العليا للمصانع الى حد كبير، وتحسين التعليم في المدارس المسائية ودروس المراسلة.

والى جانب تدريب جيش كبير من المثقفين، يجب علينا الاستمرار بنشاط في رفع مستوى المعرفة العامة والتقنية لدى الشعب العامل.

ان الجيل الطالع بكامله يتلقى في الوقت الحاضر تعليما تقنيا قبل خروجه الى العالم نتيجة لتطبيق التعليم التقني الالزامي الجامع لمدة تسع سنوات**. لذا فمن اجل رفع المستويات الثقافية العامة والتقنية لدى الشعب العامل، ثمة اهمية لتحسين نوعية التعليم التقني الالزامي. وينبغي توسيع صفوف المعلمين، وتحسين محتويات التعليم وطرقه بصورة دائمة.

ولكي نحقق هدفنا في هذا الحقل، علينا الاستمرار ايضا في رفع المستوى التقني والثقافي للراشدين الذين حرموا من فرصة العلم في المجتمع المستغل الماضي. ويجب ان نولي اهتمامنا كي يتعلم الشعب العامل كله بانتظام في ظل انظمة تربوية محددة.

---

*بين العامين ١٩٦٠ و١٩٧٠، وكما جاء في تقرير كيم ايل سونج الى مؤتمر الحزب الخامس ازداد عدد الجامعات والكليات من ٧٨ الى ١٢٩، وانشيء ٣٧٦ معهدا جديدا من المعاهد التقنية العالية. ولدى مجيء العام ١٩٧٠ كان هناك اكثر من ٤٩٧,٠٠٠ مهندس واختصاصي، او اربعة اضعاف العدد الذي كان موجودا في العام ١٩٦٠.

**انشيء هذا التعليم سنة ١٩٦٧ لمن تتراوح اعمارهم بين ٨ و١٧ عاما.

ينبغي تحسين انتشار الصحف والبث من الاذاعة. ولا سيما توسيع شبكة التلفزة بحيث تغطي البلاد بكاملها في المستقبل القريب.

يجب ان نتابع تطوير العمل لتنشئة الاولاد بعناية الدولة والرعاية العامة، فهي مهمة جوهرية للثورة الثقافية ولبناء المجتمع الاشتراكي. ان تربية الاطفال تحت اشراف العناية العامة هي سياسة شيوعية هامة وطريقة من طرقها في التعليم. فأخلاق الشخص وتفكيره يتطوران منذ الطفولة. وبناء عليه، فان التربية الصحيحة وغرس العادات الحميدة في السنوات الباكرة يمارسان تأثيرا قويا على التطور في المستقبل. والتنشئة العامة للاطفال تعوّدهم على الحياة المنظمة والانضباطية، وترعى روح الجماعية والخلق الشيوعي، فتجعلهم يعتادون اسلوب الحياة التنظيمية منذ الطفولة.

يجب علينا توسيع التجهيزات في دور الحضانة ورياض الاطفال القائمة وان نشيد المزيد من الاماكن العصرية، لكي يتسنى توفير تسهيلات ممتازة لتربية الاطفال في كل الاماكن حيث يوجدون. لذلك يجب ان نولي اهتمامنا لتنشئة جميع اطفال بلادنا قبل سن التعليم في دور للحضانة ورياض للاطفال، على نفقة الدولة والنفقة العامة.

ان المهمات الجبارة للبناء الاشتراكي اليوم، ولا سيما الثورة التقنية الجديدة، تتطلب التقدم الحاسم للبحث العلمي. وفي دائرة العلم الطبيعي ينبغي توجيه جهود رئيسية الى حل المشكلات العلمية والتكنولوجية المتصلة باستخدام اسس الاقتصاد التي تم ارساؤها بفعالية اكبر، والى المزيد من تقوية طابع «الجوتشي» في صناعتنا وتطوير الثورة التقنية الى مستوى اعلى، بينما يجري استكشاف مجالات علمية وتكنولوجية جديدة. وفي حقل العلوم الاجتماعية، فانه من الضروري تحقيق تصميمات نظرية للمنجزات والتجربة الغنية التي اكتسبها شعبنا في الكفاح الثوري والعمل البنّاء، وتبيان

صوابية الخط والسياسات التي ينتجها حزبنا بمزيد من العمق.

يقوم كل من الادب والفن بدور رئيسي في التربية الشيوعية للشعب العامل وفي تنوير المجتمع كله و «تحويله الى طبقة عاملة».

والمهمة البارزة في هذا المجال هي خلق المزيد من الاعمال الثورية المكرسة لتسليح الشعب العامل بالنظرة الشيوعية الى العالم. على الادباء والفنانين ان يخلقوا مزيدا من الاعمال حول موضوعات التقاليد الثورية العظيمة، والجذور العميقة لحزبنا وثورتنا، والمآثر البطولية للرجال الباسلين في جيش الشعب، وحول الشعب الذي سار قدما بالتقاليد الثورية الرائعة للكفاح المسلح ضد اليابانيين، وحارب بشجاعة خلال حرب تحرير الوطن. وفي الوقت نفسه، ينبغي لهم ان يرسموا صورة حية للواقع العظيم اليوم، حيث يغلي شعبنا بالحماس الثوري وينطلق الى الامام كالاعصار على صهوة تشوليما، ولحياته الجديرة بالعناء. عليهم ان يعرضوا بصورة كافية النضال الثوري للثوار الكوريين الجنوبيين والمواطنين الذين يقاتلون ببسالة من اجل الثورة الكورية الجنوبية ومن اجل توحيد الوطن. ينبغي للادباء والفنانين ان يتعمقوا في الواقع ويغوصوا بجدية في الحياة مستخدمين الطرق الخلاقة للواقعية الاشتراكية بغية انتاج الكثير من الاعمال الثورية التي من شأنها ان تحرك اعمق المشاعر لدى الشعب وان تشجعه وتلهمه في تقدمه.

ان جماهير الشعب هي صانعة الثقافة الاشتراكية. فالادب والفن في مجتمعنا لا يمكنهما التقدم بسرعة الا مع المشاركة الواسعة للجماهير العاملة. يجب ان نحرص بشدة ضد النزعة نحو الاحتراف في النشاطات الادبية والفنية، وان نحطم الصوفية في العمل الخلاق، ونطور الادب والفن على نطاق جماهيري عريض.

اللغة هي احدى الخصائص المشتركة للامة، وسلاح قوي للتقدم

العلمي والتكنولوجي، ومؤشر رئيسي يميز الشكل الوطني للثقافة. لذا، فانه ليس من السهل بناء الثقافة الوطنية الاشتراكية بنجاح دون تطوير اللغة القومية.

ان لغتنا ، وهي ذخيرة قومية نفيسة لشعبنا ومفخرة وطنية، تمر بأزمة خطيرة في كوريا الجنوبية اليوم. وبفضل سياسة الامبرياليين الاميركيين في طمس معالم اللغة القومية، فان لغتنا تفقد نقاوتها تدريجياً وتأخذ بالانحطاط الى لغة مؤلفة من عدة مجموعات لغوية في كوريا الجنوبية. يثير هذا قلقا جديا لدى شعبنا ويجب علينا اطلاق حركة قوية تشمل الامة كلها لحماية لغتنا من الزوال على يد الامبريالية وأدواتها ، ومن اجل التطوير الرائع للثقافة الوطنية الاشتراكية وتفتحها، ومن اجل ازدهار امتنا الدائم. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا السعي بقوة لاستعمال الكلمات الاصلية الصافية بنشاط ولتطوير استعمالها وفقا للمتطلبات الحاضرة.

ان بنية الجسم الجيدة لدى الشعب العامل تؤلف الاساس في الكفاح الثوري وفي بناء مجتمع غني وقدير. يجب علينا تعميم التربية البدنية والرياضة بين الشعب، وتطوير التدريب البدني من اجل الدفاع الوطني على نطاق واسع ، بغية تشجيع القوة البدنية للشعب العامل كله واعداد الشعب بأسره اعدادا حازما من اجل العمل والدفاع الوطني. ينبغي لنا اقامة «الجوتشي» على نحو شامل في التربية البدنية والرياضة، وان نطور علم الرياضة وتقنياتها بسرعة.

ومن خلال تنفيذها الناجح لجميع هذه المهمات العائدة للثورة الثقافية، يجب ان نجعل ثقافتنا ثقافة شعبية حقة، تخدم الشعب العامل الاشتراكي، وثقافة نضالية وثورية تسهم ايجابيا في الكفاح الثوري والبناء.

الثورة الايديولوجية

الثورة الايديولوجية هي صراع طبقي حاد لتصفية الرأسمالية الى الابد وحتى في مجال وعي الانسان، وللسير قدما بالمهمة الثورية الهامة لتحرير الشعب العامل كله تحريراً تاما من اغلال الايديولوجيات البالية، ولتسليحه بافكار الطبقة العاملة التقدمية، وافكار الشيوعية. ان تنفيذ الثورة الايديولوجية تنفيذا شاملا يعني المضي بالثورة ذاتها حتى النهاية. وعليه، فهذه احدى المسائل الاساسية التي تقرر النجاح في بناء الاشتراكية والشيوعية. فالحزب الماركسي – اللينيني الذي استولى على السلطة لا يستطيع ان يؤكد انتصار القضية الثورية للطبقة العاملة الا متى يرفض جميع الانحرافات التي قد تنشأ في هذا المجال ويحل المشكلة على نحو صحيح. وتبين التجربة التاريخية بانه ما لم يبادر حزب ماركسي– لينيني الى تشجيع اليقظة الطبقية للجماهير الشعبية ولتقوية الثورة الايديولوجية بينها، فسوف يزداد تأثير الافكار البورجوازية، ليشل الوعي الثوري للشعب العامل، وتكون النتيجة تعذر توطيد النظام الاشتراكي وتطويره الا بشق النفس، وحتى مكاسب الثورة التي سبق تحقيقها يمكن تعريضها للخطر. وعلى اساس الخط المتماسك للحزب يجب علينا الاستمرار في دفع الثورة الايديولوجية الى الامام بقوة ومنحها اسبقية محددة في العمل كله.

ان تحقيق تحول المجتمع كله «الى طبقة عاملة» بينما تجري متابعة نشطة لسير تثوير الشعب العامل كله بمنح الاولوية للثورة الايديولوجية – هذه مهمة خطيرة يجب انجازها بدون تراجع اثناء فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية. وليس ممكناً محو الفوارق الطبقية وبناء مجتمع لا طبقي واحراز نصر كامل للاشتراكية الا بواسطة «تحويل» كافة اعضاء المجتمع «الى طبقة عاملة». غير انه،

حتى بعد ان يكون المجتمع كله قد «تحول الى طبقة عاملة» ومهمات الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية قد جرى تنفيذها بنجاح، لن تزول كلياً بقايا الايديولوجيات المهترئة من عقول الشعب، ولذا لا يمكن القول ان الشعب العامل كله قد اصبح من الشيوعيين الحقيقيين. فالحزب الماركسي — اللينيني، حتى عقب انتصار الاشتراكية التام، يجب ان يتابع الكفاح لتثوير الشعب العامل كله و «تحويله الى طبقة عاملة». وبهذه الطريقة وحدها يمكن بناء القلعة الايديولوجية للشيوعية على اساس متين.

خلال الفترة قيد المراجعة تابعنا بنشاط خط الحزب في تثوير المجتمع كله و «تحويله الى طبقة عاملة»، وسجلنا نجاحاً لا يستهان به في هذا الحقل. غير ان ذلك لا يعدو كونه انجازاً اولياً. لقد بدأنا لتوّنا، وينبغي لنا تعميق هذا العمل وتطويره اكثر على اساس النجاحات والتجربة المكتسبة في الفترة الماضية.

في الدرجة الاولى، ينبغي مضاعفة التثقيف الشيوعي بصورة اكبر بين الشعب العامل. والشيء الاساسي في هذا الصدد هو التثقيف الطبقي. فلا يمكن ان توجد افكار شيوعية بمعزل عن الافكار الثورية للطبقة العاملة، ولا تثقيف شيوعي بمعزل عن التثقيف الطبقي. ان الوعي الطبقي للطبقة العاملة يؤلف نواة الايديولوجية الشيوعية. وعليه، فان الشعب العامل لن يصبح من الشيوعيين الحقيقيين الا متى تسلح على نحو ثابت بوعي الطبقة العاملة. ينبغي علينا تزويد الشعب العامل كله بوجهة نظر الطبقة العاملة لكي يكرهوا اعداء الطبقة ويحاربوا دون لين ضد الامبريالية والنظام الاستغلالي. وبنوع خاص، علينا تعميق كراهية الشعب العامل للامبريالية الاميركية وللعسكرية اليابانية. وهما الهدفان الرئيسيان لنضالنا، واعداد الشعب كله ايديولوجياً على نحو ثابت لكي يقاتل باخلاص في اي وقت لارغام الامبرياليين

الاميركيين على الخروج من كوريا الجنوبية ومن اجل المضي بالقضية الثورية للتوحيد الوطني حتى النهاية.

الجماعية هي في جوهرها الميزة الاساسية للطبقة العاملة. انها اساس الحياة في المجتمع الاشتراكي والشيوعي حيث يتحد الشعب العامل على نحو وثيق ويسعى لبلوغ الهدف المشترك. ينبغي لنا المضي في ايلاء اهتمام عميق لتعزيز تثقيف الشعب العامل على الجماعية. ولكي نزود الشعب بافكار الجماعية، لا بد من شن كفاح شديد ضد الفردية والانانية، قبل كل شيء. فالتثقيف يجب القيام به بين الشعب العامل لتشجيع الروح الثورية في حب المجموع والتنظيم، وللعمل بتفان في اي زمان ومكان لصالح المجتمع والشعب، ولصالح الثورة والحزب، بدلاً من السعي وراء الطمأنينة والراحة الشخصية، ولكي يعمل الجميع ويدرسوا ويعيشوا وفقاً للروح الشيوعية: «الفرد من اجل الكل والكل من اجل الفرد». تحتل تنمية الموقف الشيوعي من العمل منزلة هامة في التثقيف الشيوعي. وينبغي لنا تثقيف الشعب العامل على حب العمل، واعتباره شيئاً مشرّفاً للغاية، واظهار الحماس الطوعي والابداعية في عمله، والمشاركة باخلاص في العمل الكوميوني من اجل المجموع والمجتمع.

كذلك يجب التشديد على التثقيف في الوطنية الاشتراكية. هذه الوطنية تعني حب الوطن الاشتراكي — اي ديكتاتورية البروليتاريا والنظام الاشتراكي والاقتصاد الوطني المستقل، وهي مكاسب ثورتنا. فالشعب العامل لا يستطيع القتال بعزم من اجل ازدهار الوطن وتقدمه ومن اجل انتصار الثورة الا متى تسلح بثبات بفكرة الوطنية الاشتراكية. وعلينا اقناع الشعب العامل كله بوضوح بالجوهر الثوري لديكتاتورية البروليتاريا وبالتفوق الحقيقي للنظام الاشتراكي وبقدرة الاقتصاد الوطني المستقل، لكي يشعر هـذا الشعب باعتزاز ومجد

عظيمين في حياته داخل الوطن الاشتراكي ويعزّ الى ابعد حد المكاسب الاشتراكية التي نالها شعبنا وحصل عليها مقابل دمه وعرقه، ويسعى بنشاط لتوطيدها وتطويرها. ينبغي لنا تثقيف الشعب العامل كله بصبر لكي يقدّر قيمة املاك البلاد والشعب ويصونها، ويتحلى بموقف السيد من حياة الامة الاقتصادية ، ويسعى بكل ما اوتي من الحكمة والموهبة والطاقة لاسداء مساهمات اكبر لبناء وطن اشتراكي ، غني وقوي .

ان التثقيف الشيوعي للشعب العامل يجب اجراؤه بالضرورة في ائتلاف وثيق مع التثقيف على التقاليد الثورية.

وتقاليدنا الثورية ارسيت في مجرى التطوير الخلاق للنظرية الماركسية — اللينينية بحيث تناسب الاوضاع الخاصة للثورة الكورية، فهي تجمع على نحو شامل النظريات الثورية والممارسة الثورية، وهي ثروة ثورية لا تقدر بثمن، كان الحصول عليها وسط لهيب الكفاح المسلح ضد اليابانيين، كفاحا دمويا شاقا ولا مثيل له. تبين التجربة ان التثقيف الشيوعي متى جرى ربطه مع التثقيف على التقاليد الثورية، له تأثير حيوي ويحرك الناس من اعماقهم. ان التثقيف على التقاليد الثورية ضروري لكل انسان. وهو جوهري الى حد ابعد لا سيما بالنسبة للجيل الناشىء الذي لم يمر بمحنة الكفاح الثوري. الثورة تستمر ويحل جيل محل آخر. فلا يمكن تربية ابناء الجيل الطالع كتابعين حقيقيين لثورتنا وعلى الاستمرار بالثورة عبر الاجيال، الا متى تربّى هذا الجيل على التقاليد الثورية.

وعلينا ان نعرّف الشعب العامل تمام التعريف الى الجذور التاريخية لحزبنا وثورتنا، ناقلين اليه بشمول الاخلاص اللامتناهي من جانب الرواد الثوريين للقضية الثورية وارادتهم القتالية التي لا تتعب وتفاؤلهم الثوري. وفي الوقت نفسه، ينبغي تزويد الشعب العامل

بالتجربة في الكفاح الثوري والطريقة الشيوعية واسلوب العمل الشيوعي التي جرى اكتسابها خلال فترة الكفاح المسلح ضد اليابانيين.

ان خط حزبنا وسياساته هما تطبيق وتطوير خلاق للمبادىء الجامعة للماركسية—اللينينية التي تلائم الحقائق الخاصة لبلادنا. وهما يؤلفان الاستراتيجيات والتكتيك الاشد فعالية لتحقيق ثورتنا بنجاح والدليل لكافة افعالنا. فلا يستطيع اعضاء الحزب والشعب العامل ان يصبحوا ثوريين حقيقيين، مخلصين للحزب والثورة، وان ينفّذوا المهمات الثورية المعينة لهم على نحو ملائم، الا متى تسلحوا بافكار حزبنا الثورية. ويجب علينا ان نضاعف اكثر تثقيف اعضاء الحزب والشعب العامل على سياسات الحزب لكي يفهموا بوضوح جوهر سياساته وصوابها ويجعلوا منها ايمانهم الذي لا يتزعزع. بهذه الطريقة ينبغي ان نولي اهتمامنا لكي يعمل كل امرىء في التزام صارم بسياسات الحزب في اي زمان ومكان، وان يقاتل بعزم للدفاع عنها والمضي بها حتى النهاية في كافة الشدائد، وذلك بان يسلح نفسه تسليحا ثابتا بالايديولوجية الوحدية لحزبنا وان يجعل خط الحزب وسياساته من عظمه ولحمه.

الممارسة الثورية هي وسيلة قوية لاعادة تولية الوعي الايديولوجي للشعب. ويشتد افراد الشعب صلابة باستمرار ويتحولون الى ثوريين في سياق الكفاح العملي الشاق والمعقد لاستصلاح الطبيعة ولصنع المجتمع من جديد. علينا ان نربط العمل الايديولوجي لتثقيف الشعب العامل واعادة قولبته مع الكفاح الثوري والنشاطات العملية في بناء الاشتراكية والشيوعية، بحيث يقوون انفسهم ايديولوجياً وينمون ارادة ثورية قوية اثناء تأدية مهماتهم الثورية. وبنوع خاص، ينبغي حمل المثقفين الذين ينقطعون عن النشاطات العملية المنتجة، على التعمق في كل الاوقات في وسط البناء الاشتراكي العملي لكي يتمموا معرفتهم

المكتسبة من الكتب، ويكتشفوا مشكلات علمية وتقنية جديدة، بينما هم يتعلمون ايضاً من تنظيم الطبقة العاملة ونضاليتها المتشددة، ومن ولائها للحزب والثورة.

ان احدى الوسائل الجوهرية لتثوير الشعب و «تحويله الى طبقة عاملة» هي في تقوية حياته التنظيمية الثورية.

من المعايير الرئيسية للشيوعي التنظيم الثوري القوي. فلا يمكن ان يدعى شيوعياً حقيقياً الا من كان يمتلك حساً قوياً للتنظيم الثوري بالاضافة الى ايديولوجية رفيعة تتخللها روح شيوعية ثورية.

فالحياة التنظيمية هي أتون للتدريب الايديولوجي ومدرسة للتثقيف الثوري. ولا يمكن للواحد ان تشتد صلابته ويترعرع الى ثوري حقيقي ومخلص تجاه القضية الثورية للشعب العامل، الا من خلال الحياة التنظيمية المحكمة. ينبغي لنا شن كفاح قوي لتقوية الحياة التنظيمية للشعب العامل. ويجب حمل الشعب كله على المشاركة الفعلية في الحياة التنظيمية، ومراعاة الانضباط التنظيمي من تلقاء نفسه، وعلى تنفيذ ما تعهد به اليه وتعيّنه له منظماته بأمانة واخلاص. وان يعيش تحت توجيه منظماته واشرافها، ويتلقى التثقيف الثوري بصورة دائمة.

ان الشيء الاهم في الحياة التنظيمية هو مضاعفة ممارسة النقد. فاطلاق الكفاح الايديولوجي بوسيلة النقد وتثقيف الناس واعادة قولبتهم من خلال الكفاح الايديولوجي – هذه هي السياسة التي يتبعها حزبنا باطراد في تثوير الشعب. وجميع التنظيمات مطالبة بان تعزز ممارسة النقد وتشن معركة ايديولوجية قوية ضد العناصر الايديولوجية غير السلمية على كافة مواصفاتها.

ولهذه الغاية، ينبغي لنا، بادىء ذي بدء، ان نحارب بعزم ضد المواقف الخاطئة من النقد وان نحمل الشعب على اتخاذ موقف ذي مبادىء من النقد. فالنقد يجب ان يكون في كافة الظروف نقداً

لانقاذ الرفاق وتوطيد الوحدة. ولا ينبغي له مطلقاً ان يكون نقداً من اجل النقد. وفي توجيه النقد يجب على المرء الا يحاول ازاحة المسؤولية عن اخطائه الى الآخرين، او ان ينتقم لكونه قد تلقى النقد، وان يصم الآخرين عشوائياً بوصمات سياسية، او ان يؤنب الشخص موضوع النقد على نحو قاطع. كذلك ينبغي توجيه النقد بانتظام وصبر، وليس في حملة صادمة. علينا ان نثقف شعبنا كله في هذه الروح من النقد المبدئي، فنخلق بذلك جواً من النقد الثوري ونجعل كل امرىء يزداد صلابة في صميم النقد. بهذه الطريقة يجب ان نولي اهتمامنا لكي يشن الشعب كله حرباً عنيدة ضد الظواهر السلبية في الوقت الملائم، وان يتم باستمرار تنميته واعادة قولبته وتثويره.

ثمة مسألة هامة تطرح في تنفيذ تثوير المجتمع و «تحويله الى طبقة عاملة»، وهي التخلص من طريقة الحياة التي خلفها المجتمع القديم في جميع المجالات واقامة طريقة حياة اشتراكية جديدة وعلى نطاق شامل.

ان طريقة الحياة الاشتراكية تنشأ في مجتمع اشتراكي. وبناء عليه، فان انشاء الطريقة الاشتراكية في الحياة يعني جعل الناس كلهم يقومون بنشاطاتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاخلاقية طبقاً للمقاييس الاشتراكية في الحياة والقواعد الاشتراكية للعمل.

لقد احرزنا حتى الآن نجاحات عديدة في اقامة طريقة اشتراكية جديدة في الحياة. لكن طريقة الحياة المنقولة عن المجتمع القديم لا تزال باقية الى حد لا يستهان به في جميع الميادين من نشاط الدولة الى الحياة الخاصة، مما يتسبب في عقبات لبناء الاشتراكية ولجهود تثقيف الشعب العامل واعادة قولبته.

علينا ان نزيل طريقة الحياة العائدة للمجتمع القديم، وان نؤسس

على نحو شامل طريقة الحياة الاشتراكية في جميع الحقول، بحيث يتسنى للكل ان يعيشوا ويتصرفوا تمشياً مع الطبيعة الجوهرية لمجتمعنا القائم على الجماعية. فالقوانين الادارية والانظمة الرأسمالية ينبغي التخلص منها في جميع دوائر نشاط الدولة، ويجب وضع قوانين ادارية وانظمة اشتراكية جديدة، ولا سيما ادخال النظام الاشتراكي تماماً في العمل الاقتصادي. يجب احلال نظام مطرد في الادارة الاقتصادية الاشتراكية وجهازها الاداري بحيث لا يبقى هناك من متسع للافكار البالية في التدبير والادارة الاقتصادية ككل — ابتداء من التسجيل والجردة، الى الحفاظ على املاك البلاد والشعب والاعتناء بها، ومروراً باستعمال الاملاك المشتركة ومعالجتها. ومن الضروري ايضاً اقامة نظام صحيح في الحياة المجتمعية الاشتراكية، وفي الحياة الاجتماعية اليومية للشعب، والخلق المطرد لمعايير الحياة الثقافية والاخلاقية الجديرة بالمجتمع الاشتراكي والشيوعي. ينبغي مضاعفة العمل التثقيفي لازالة المقاييس الاخلاقية البالية التي لا تزال قائمة بين الشعب العامل، وفي الوقت نفسه، خلق نماذج لحياة اخلاقية جديدة والترويج لها شعبياً الواحد منها تلو الآخر من خلال حركة اجتماعية، وان يصار الى اكمال مقاييس الاخلاق الشيوعية تدريجاً.

يجب على جميع اعضاء حزبنا والشعب العامل، والطبقة العاملة والمزارعين التعاونيين والمثقفين العاملين تأييد خط الحزب في التثوير و «التحويل الى طبقة عاملة» ومتابعة نضال قوي لتنفيذه. يجب على اعضاء حزبنا وشعبنا العامل ان يسعوا لاستصلاح انفسهم وفقاً لخطوط شيوعية والى تثوير عائلاتهم، ولا سيما كبار الموظفين، قبل سواهم، يجب عليهم ان يثوّروا انفسهم وعائلاتهم. وابتداء من تثوير العائلات، ينبغي لنا تثوير فرق العمل الفرعية واطقم العمل ووحدات الجوار الشعبية، ثم ننتقل منها الى تثوير امكنة العمل والـ «ري» ،

لكي نثوّر تدريجياً المجتمع كله ونحوله الى طبقة عاملة بواسطة خلق النماذج وتعميم تجاربنا. لذلك سوف نحول شعبنا العامل كله الى ثوار متحمسين وبناة حقيقيين للاشتراكية والشيوعية، ونوحد المجتمع كله بحزم على ايديولوجية واحدة، هي الايديولوجية الوحدية لحزبنا، تزخر بالروح الثورية والحماس الخلاق، وهكذا نعجل بالانتصار النهائي لثورتنا.

تعزيز قدرة الامة الدفاعية

ان الوضع في بلادنا لا يزال حاداً ومتوتراً. فالمناورات العدوانية للامبرياليين الاميركيين تتضاعف حدتها اكثر، ومؤامراتهم للتحريض على حرب اخرى اخذت تصبح مكشوفة اكثر. والعسكريون اليابانيون، تحت جناح الامبرياليين الاميركيين، راحوا ايضاً يصعدون مناوراتهم العدوانية المتجددة ضد كوريا. ان الطغمة الالعوبة في كوريا الجنوبية ، وهي اداة مزدوجة بيد الرجعيين الاميركيين واليابانيين، تجول بتهوّر في سعي لتنفيذ سياسات الحرب العائدة لاسيادها. ان خطر الحرب في بلادنا يتزايد من يوم الى يوم.

ولكي نعالج الوضع السائد يجب علينا التعجيل في البناء الاشتراكي الى اقصى درجة وتقوية قدرتنا على الدفاع الوطني في الوقت نفسه. ينبغي لنا الاستمرار على تمسكنا الشديد بالخط الذي سبق للحزب ان طرحه، وهو خط تسليح الشعب بأسره، وتحويل البلاد كلها الى قلعة، ثم تحويل الجيش كله الى جيش من الكوادر وتحديثه، كما يتوجب علينا تنفيذ مبدأ الدفاع عن الذات في الدفاع الوطني على نحو اكثر شمولا.

فالشيء الاهم في زيادة القدرات الدفاعية للبلاد هو تسليح الشعب بأسره على نحو اكثر كفاية. وينبغي لكل واحد ان يتعلم الشؤون

العسكرية بجدية وان يشترك على نحو اشد فعالية في التدريب العسكري. وينبغي على العمال والفلاحين وغيرهم من ابناء الشعب العامل ان يحتفظوا بأنفسهم على الدوام على اهبة الاستعداد الكامل لابادة المعتدين في اي مكان يهاجم منه العدو ، فيما هم يعجلون بالبناء الاشتراكي، حاملين منجلا ومطرقة في اليد الواحدة وبندقية في اليد الاخرى . وعندما يكون الشعب كله تحت السلاح، والشعب كله يكره العدو، وعندما ينضم كل الشعب الى القتال ضد المعتدين، فانه من الممكن تماماً الحاق الهزيمة بأي عدو.

لقد عهد الى جيشنا الشعبي بالمهمة المشرفة لحماية مكاسبنا الاشتراكية العظيمة وصيانة حرية الشعب وسعادته من تجاوزات الاعداء. وعلى الجيش الشعبي ان يبقى في كافة الاوقات مستعداً تمام الاستعداد لانزال ضربات ساحقة بالمعتدين في الوقت المناسب وابادتهم حتى ولو هاجمنا العدو على حين غرة.

والمهمة البارزة في تعزيز القدرة القتالية لجيش الشعب هي تسليح العاملين فيه تسليحاً سياسياً وايديولوجياً كاملا، وعلى هذا الاساس، تشجيعهم دوماً على دراسة واتقان فن الحرب الملائم للظروف الفعلية لبلادنا، وانطلاقاً من هذا الاساس تنفيذ تحديث الجيش.

تحوي بلادنا العديد من الجبال والانهار والخطوط الساحلية الطويلة. فلو استخدمنا هـذه الاوضاع الطوبوغرافية على وجه حسن واستخدمنا حرب الجبـال والعمليات الليلية ببراعة، ثم جمعنا على نحو ملائم بين عمليات الوحدات الكبيرة والوحدات الصغيرة، وبين حرب الجيوش النظامية وحرب العصابات ، نكون بذلك قادرين تماماً على تدمير عدو مدجج بالسلاح ومزود باحدث التقنيات العسكرية. هذا ما برهنت عليه التجربة في الحرب الاخيرة لتحرير الوطن في بلادنا، وتبرهن عليه ايضاً تجربة الحرب الفيتنامية اليوم.

لذا يجب علينا ان نسند انفسنا بصرامة الى الاوضاع المعينة لبلادنا في تحديث جيش الشعب وتطوير العلم والتكنيك العسكري. فلو حاولنا، بدل ذلك، ان ننقل آلياً او ان نتبنى دوغمائياً فناً اجنبياً للحرب واسلحة ومواداً تقنية عسكرية اجنبية بحجة تحديث جيش الشعب لاسفرت النتيجة عن الحاق اضرار خطيرة باستعداداتنا للدفاع الوطني.

علينا ان نتقن فن الحرب بطريقة تتيح التعويض عن النواقص في جيش الشعب، وتعزز خطوطه الضعيفة وتشجع نقاطه القوية، دائماً بالتوافق مع متطلبات الفكر العسكري الاستراتيجي للحزب في استناده الى اعتبار كامل اوضاع بلادنا العينية وتجربة الحرب الاخيرة لتحرير الوطن. وعلى هذا الاساس، يجب ان ننهض بعلمنا وتقنيتنا العسكرية، وان نحسّن باستمرار الاسلحة والمواد العسكرية التقنية لجيش الشعب. علينا ان نتمسك في جميع الظروف بمبدأ جعل الاسلحة ملائمة لظروف بلادنا الخاصة، وجعل تحديث المعدات العسكرية متكافئاً مع مستوى التقدم الصناعي لبلادنا. ان تدريب رجال الجيش الشعبي على القتال يجب ان يتم ايضاً بطريقة تتيح لهم اتقان فن الحرب المناسب لاوضاع بلادنا الفعلية وتطوير علمنا العسكري وتقنيتنا العسكرية على وجه تام.

ان بلادنا بلاد صغيرة وحديثة العهد بالتطور. وفي صريح القول، نحن لسنا في وضع لمنافسة البلدان المتطورة في المعدات التقنية العسكرية، ولا يطلب ذلك منا. ان مصير الحرب لا تقرره البتة الاسلحة الحديثة او التقنية العسكرية. ومع ان الامبرياليين يملكون الغلبة في التكنيك العسكري، فان جيشنا الشعبي يملك بجانبه التفوق السياسي — الايديولوجي عليهم. فالرسالة الرفيعة والروح الثورية للقتال من اجل حرية الوطن والشعب وتحررهما، والخصال النبيلة، مثل الرفاقية بين الضباط والرجال، والانضباط العسكري الواعي وروابط القربى

مع الشعب — هذه هي الخصال المميزة لجيشنا الشعبي والتي ليس بمقدور اية قوات امبريالية مسلحة للعدوان ان تمتلكها ابدا. وبفضل هذا التفوق السياسي — الايديولوجي بالضبط، فان جيشنا الشعبي يستطيع بسهولة الحاق هزيمة بالعدو الذي يتفوق عليه تقنيا.

ولكي تعزز القدرة الدفاعية للامة، ينبغي للحزب كله والشعب بأسره ان ينكبا على العمل لمزيد من الاسراع في استعدادات الحرب. على كافة اعضاء الحزب وابناء الشعب العامل ان يكافحوا الخمول والتراخي، ويحافظوا دوما على يقظة ثورية حادة، مبقين انفسهم في حالة تأهب واستعداد بحيث يستطيعون القتال لصد العدو دون ادنى تردد ومهما شن هجومه على نحو مفاجيء. يجب الا تستحوذ علينا ابدا حالة من اللاعنف، وبنوع خاص، يجب ان نحرص اشد الحرص ضد الاتجاه الايديولوجي التحريفي في الخوف من الحرب، لنحول دون تسربه الى صفوفنا.

ان حصيلة الحرب تعتمد الى حد كبير على ما اذا كانت الطاقة البشرية والمتطلبات المادية لكل من الجبهة والمؤخرة ملباة تماما لمدة طويلة من الزمن ام لا. وينبغي لنا الحصول على احتياطي وافر من المواد اللازمة بواسطة مضاعفة الكفاح من اجل زيادة الانتاج في جميع حقول الاقتصاد الوطني، وتطوير صناعة الذخيرة، واعادة تنظيم الاقتصاد انسجاما مع متطلبات الوضع، واعداد انفسنا مقدما لمتابعة الانتاج حتى في حالة الحرب. بهذه الطريقة يجب ان نقيم اساسا ماديا ثابتا لتنفيذ مبدأ الدفاع الذاتي في الدفاع الوطني تنفيذا شاملا.

ان قدرتنا الدفاعية الوطنية هي بالحرف الواحد ذات طبيعة دفاعية، ويقصد من ورائها الدفاع عن امن بلادنا وشعبنا ضد العدوان الامبريالي. نحن لا نملك اية نوايا لتهديد احد او شن عدوان ضده. فالتهديدات والعدوان ضد الاخرين لا تمت بصلة الى سياسات حزبنا.

ان بلادنا هي بلاد اشتراكية محبة للسلام، وشعبنا هو شعب يحب السلام بحماس ايضا. وبفضل الطابع المتأصل لدولتنا ونظامنا الاجتماعي نحن ننادي بالسلام على اطراد، ونفعل كل ما بوسعنا للحفاظ على السلام وتوطيده. غير انه يجب الا يأخذ احد تطلعنا صوب السلام ورغبتنا فيه وجهودنا المتواصلة للحفاظ عليه كعلاقة ضعف. ان شعبنا لا يريد البدء في استفزاز الاخرين، لكنه لن يسمح لاحد على الاطلاق باستفزازه الى ادنى درجة. نحن نسعى للحيلولة دون نشوب حرب، لكننا لا نخاف منها ابدا. واذا ما هاجمنا الامبرياليون بقوة السلاح، سوف نبيد المعتدين عن بكرة ابيهم، بحيث لا يرجعون الى وطنهم احياء. سوف نعزز قدرة الامة الدفاعية ونحطم بشكل حاسم اي هجوم مفاجىء من جانب العدو، وسوف نصون المكاسب الاشتراكية بحزم وندافع بمناعة عن الموقع الامامي الشرقي للاشتراكية.







